الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ١ (A/55/1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ١ (A/55/1)

تقرير الأمين العام
عن أعمال المنظمة

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-001X

[٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠]

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١-٢٨	١
الأول -	إرسال السلام والأمن	٢٩-١٠٨	٥
	مقدمة	٢٩-٣٩	٥
	اتقاء نشوب الصراعات وصنع السلام	٤٠-٦٤	٧
	حفظ السلام وبناء السلام	٦٥-٩٦	١١
	المساعدة الانتخابية	٩٧-٩٨	١٧
	الجزاءات	٩٩-١٠١	١٧
	نزع السلاح	١٠٢-١٠٨	١٨
الثاني -	الوفاء بالالتزامات الإنسانية	١٠٩-١٥٣	٢٠
	تنسيق الأعمال الإنسانية	١١١-١٢٠	٢٠
	تقديم الخدمات الإنسانية	١٢١-١٤٣	٢٢
	حماية اللاجئين ومساعدتهم	١٤٤-١٥٣	٢٧
الثالث -	التعاون من أجل التنمية	١٥٤-٢٤١	٣٠
	التنمية في عصر العولمة	١٥٤-١٦٤	٣٠
	القضاء على الفقر	١٦٥-١٧٦	٣٢
	التنمية المستدامة	١٧٧-١٩٤	٣٤
	التنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة	١٩٥-٢٠٦	٣٦
	فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	٢٠٧-٢١٤	٣٩
	تجسير الفجوة الرقمية	٢١٥-٢٢٧	٤١
	أفريقيا	٢٢٨-٢٤١	٤٣

الرابع – النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان	٢٤٢–٢٨١	٤٦
تطور حقوق الإنسان	٢٤٢–٢٥٠	٤٦
المحكمة الجنائية الدولية	٢٥١–٢٥٧	٤٧
المحكمتان الدوليتان	٢٥٨–٢٧٢	٤٨
تعزيز سيادة القانون	٢٧٣–٢٨١	٥٠
الخامس – إدارة التغيير	٢٨٢–٣٤٥	٥٣
تعزيز الاتصال	٢٨٢–٢٩٤	٥٣
مد يد العون	٢٩٥–٣٠٦	٥٥
الإدارة والتنظيم	٣٠٧–٣٢٠	٥٧
الشؤون القانونية	٣٢١–٣٢٦	٥٩
خدمات المشاريع	٣٢٧–٣٣٤	٦٠
المساءلة والرقابة	٣٣٥–٣٤٥	٦١

مقدمة

١ - إن حلول الألفية الجديدة يشكل لحظة مناسبة فريدة ننظر فيها إلى التقدم الذي أحرزته البشرية وإلى التحديات التي تواجهها. وقد قدمتُ في تقريري إلى مؤتمر قمة الألفية، ''نحن الشعوب، دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين''، تقييمي الخاص واقترحت سبلا يستطيع بها المجتمع الدولي بأكمله أن يعمل معا لتحسين حياة الشعوب التي لا تزال متأخرة عن الركب.

٢ - وقد ذكَّرنا العام الماضي بأن المجتمع الدولي لم يقترب بعدُ بما فيه الكفاية من تحقيق هذا الهدف. فمنذ أيلول/سبتمبر الماضي، اندلعت حروب جديدة في عدة أماكن من العالم، وظلت صراعات كثيرة من التي طال أمدها تتحدي قصارى الجهود التي بذلها الوسطاء لحلها. وظل الدمار الذي تحدثه الكوارث الطبيعية يتزايد، بحيث أفسد الجفاف والفيضانات والزلازل حياه الملايين. وتجاوزت طلبات المساعدة التي تلقتها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أسوأ التنبؤات إلى حد بعيد.

٣ - وفي حين أن مستويات المعيشة في كثير من بلدان العالم النامي قد استمرت في التحسن، فإنها ظلت تتراجع في عدد كبير من أقل البلدان نموا. ويصدق ذلك بوجه خاص على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تقع خسائر كبيرة في الأرواح بسبب داء الإيدز (متلازمة نقص المناعة المكتسب)، والصراعات العنيفة، والتصرفات الوحشية التي تصدر عن الحكومات والفصائل السياسة في بعض الحالات، هذا في الوقت الذي قل فيه بدرجة كبيرة جدا نصيب الفرد من المساعدة الاقتصادية الآتية من العالم الأغنى.

٤ - وفي أفريقيا، يقتل الإيدز كل عام حاليا ما لا يقل عن أربعة أضعاف من يلقون حتفهم من جراء الصراعات المسلحة العديدة التي تشهدها القارة. ولا يزال الوباء ينتشر بسرعة مخيفة في أنحاء أخرى من العالم. وقد يعترف الآن على نطاق واسع بفداحة الخطر الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بيد أن هذا الاعتراف ليس فيه السلوان تماما. فالمطلوب هو أن يكون هناك التزام أقوى باتخاذ إجراءات.

٥ - وقد أدى إنشاء ثلاث بعثات جديدة للسلام، في أثناء العام، إلى ازدياد عدد المأذون بهم من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بمقدار ثلاثة أضعاف حيث وصل عددهم إلى ٠٠٠ ٤٥ فرد، الأمر الذي أرهق موارد مقر الأمم المتحدة إلى أبعد الحدود. وتشكل عمليتا الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وكوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أشد العمليات تعقيدا ، وأكثرها مطالب - من بعض الوجوه- في تاريخ المنظمة. فالمهمة التي ألقيت على عاتقنا ليست أقل من المساعدة في إعادة بناء مجتمعات محطمة، من لا شيء تقريبا.

٦ - وفي عام ١٩٩٩، دار جدل عنيف في أعقاب الحرب في كوسوفو حول الكيفية التي يتعين على المجتمع الدولي أن يواجه بها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وهي مسألة تعتبرها المنظمة مسألة حيوية منذ حين، لأسباب ليس أقلها أن ضميرنا ظل يؤرقه عجز المجتمع الدولي عن المساعدة في منع الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ أو المذابح التي وقعت للآلاف من الرجال والصبية العزل في ''المنطقة الآمنة'' التابعة للأمم المتحدة في سريبرينيتسا عام ١٩٩٥.

٧ - وقد أجرت الأمم المتحدة دراستين في عام ١٩٩٩ لتحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الإخفاقات، وهما دراسة أجرتها الأمانة العامة بشأن سريبرينيتسا ودراسة مستقلة للتحقيق فيما جرى في رواندا. وكشفت الدراستان كلتاهما عن أن انعدام الإرادة السياسية وعدم ملاءمة الولايات

الصادرة عن مجلس الأمن وعدم كفاية الموارد هي عوامل أسهمت في حدوث الإخفاق، هذا إلى جانب ما صدر عن الأمم المتحدة ذاتها من سوء تقدير وقصور على الصعيد المؤسسي ومن حيث المبادئ.

٨ - ورغم أن الدراستين كلتيهما وفرتا توصيات قيِّمة، فقد كان من الواضح أن هناك حاجة إلى تشخيص أشمل للمشاكل الدفينة التي عاناها عدد كبير جدا من بعثاتنا، وفوق كل شيء إلى تحديد طريقة لتفادي هذا الإخفاق مستقبلا. ولهذا أنشأتُ، في آذار/مارس ٢٠٠٠، فريقا رفيع المستوى، برئاسة الأخضر الإبراهيمي، لإجراء استعراض رئيسي والتوصية بسبل لضمان أن تكون عمليات السلام المقبلة أكثر فعالية.

٩ - وقد صدر تقرير الفريق للتو. وهو يحتوي على تحليل صريح وثاقب النظر للمشاكل التي لا نزال نواجهها في تنفيذ عمليات سلام فعالة. وتتسم توصيات الفريق الداعية إلى التغيير بالواقعية والحجة الدامغة. فهي تغوص في عمق المآزق التي نواجهها في سعينا إلى الوفاء بالتزام يفرضه علينا الميثاق وهو ''أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب''. وكلي ثقة في أن الدول الأعضاء ستنظر في هذه التوصيات بأقصى قدر من الجدية، وستنضم إليَّ في وضعها موضع التنفيذ على وجه السرعة.

١٠ - ولا يوجد مراقب موضوعي واحد شك في أن الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة لعمليات السلام حاليا هو دعم غير كاف. فالأفراد الـ ٠٠٠ ١٢ الذين يخدمون حاليا في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، مثلا، لا يقوم على خدمتهم في المقر إلا خمسة أشخاص. ولن تحلم أي حكومة بإمكانية نشر بعثة عسكرية ذات حجم مماثل في الخارج اعتمادا على هذا القدر الضئيل جدا من الدعم المقدم من المقر.

١١ - ولهذا ليس من المستغرب أن تحتاج بعض توصيات الفريق إلى موارد إضافية لتنفيذها. ويجب أن يسلم المجتمع الدولي بأن هذه الموارد الإضافية لا غنى عنها حقا إذا أردنا الوفاء بما علينا من التزامات تجاه السلام والأمن الدوليين. والتكلفة المقدرة لجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام ٢٠٠٠ تبلغ أقل من نصف ١ في المائة مما تنفقه الدول الأعضاء على متطلبات الدفاع الوطني وقدره ٨٠٠ بليون دولار تقريبا. والموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ توصيات الفريق متواضعة جدا إذا قورنت بهذا المبلغ.

١٢ - ولم يكن الأمن هو المسألة الوحيدة التي أثارت جدلا في العام الماضي. فقد دلت الاحتجاجات التي جرت خارج اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل على أن هناك ثورة متنامية محتملة على العولمة. والقلق ليس مقصورا بأي حال على متظاهري الشوارع في البلدان المتقدمة النمو؛ بل هو واضح أيضا في عواصم كثير من البلدان النامية وإن كان يرجع فيها بقدر كبير إلى أسباب مختلفة.

١٣ - والعولمة تبشر بخير كبير، في رأي البعض؛ وتبدو في نظر البعض الآخر منطوية على أخطار داهمة. وقليلون هم الذين ينكرون أن القوى الاقتصادية والتكنولوجية التي تحرك العولمة تحمل في طياتها احتمال تخفيف أعباء الفقر والمرض الفادحة التي لا يزال ينوء بها نصف سكان العالم. إلا أن استحكام الفقر وازدياد عدم المساواة وعدم استقرار الأسواق العالمية والتدفقات المالية هي عوامل تحمل الكثيرين على التشكيك في إمكانية تحول هذا الاحتمال إلى واقع. ويتخوف آخرون من أن تهدد الأسواق المفتوحة كلا من الهوية الثقافية وسيادة الدول.

١٤ - وليس من المستغرب أن يوجد هذا الخلاف. فالعولمة، كغيرها من التغيرات الكبرى في التاريخ، تُوجِد الخاسرين والفائزين.

١٥ - ومن الواضح أنه لا يوجد بلد حقق نجاحا في التنمية برفضه الفرص التي تتيحها التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. فالبلدان النامية التي اندمجت بصورة أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي، وأبرزها بلدان شرق آسيا، لم تنم بمعدل أسرع من سائر البلدان فحسب، بل حققت نجاحا أكبر بكثير في تقليل مستويات الفقر. وفي الوقت ذاته، فإن التفاعل مع الاقتصاد العالمي وحده ليس كفيلا بتحقيق التنمية السريعة، بل تلزم موارد إضافية، محلية ودولية، لكي يستفيد الجميع من العولمة.

١٦ - ولدي اعتقاد راسخ بأن ازدهار الأسواق والأمن البشري أمران متلازمان. ولكن استمرار الدعم للأسواق المفتوحة ولتخفيف القيود المالية أمر يتوقف على جعل العولمة أكثر شمولا وعلى نشر فوائدها على نحو أكثر إنصافا. ولا سبيل إلى تحقيق هذه الأهداف في غيبة مؤسسات عالمية أكثر فعالية.

١٧ - ويواجه المجتمع الدولي مشكلة كبرى في هذا المجال. فالمؤسسات الاقتصادية الدولية التي جرى إنشاؤها في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان المقصود بها أن تعالج مجموعة مسائل أقل تعقيدا وأكثر ثباتا بكثير. بل الأهم من ذلك أنه كان المقصود بها أن تعالج تدفق معاملات اقتصادية دولية. ولكننا انتقلنا الآن إلى عصر المعاملات الاقتصادية العالمية.

١٨ - وقد أطلق التحرير الاقتصادي العنان لتحقيق نمو غير معهود، ولكنه أدى أيضا، كما ذكَّرْنا أزمة شرقي آسيا في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، إلى تقليص قدرة الحكومات على مقاومة نفوذ البيئة الاقتصادية العالمية. وثمة حاجة إلى طريقة أنجع لإدارة الحكم على الصعيد العالمي، وأعني بذلك إدارة الشؤون العالمية بصورة تعاونية.

١٩ - ويستدعي ذلك في بعض الحالات إدخال تغييرات مؤسسية بعيدة المدى، بيد أن إدارة الحكم المشار إليها لا يتعين أن تشمل مؤسسات رسمية أو قواعد تنظيمية أو آليات إنفاذ رسمية. فمن الممكن أن تتحقق أيضا عن طريق الحوار والتعاون غير الرسميين. ويمكن أن تشمل اتفاقات مع أطراف فاعلة غير رسمية فضلا عن اتفاقات بين الحكومات فرادى أو مجتمعة.

٢٠ - بل إن كثيرا من أشكال الائتلاف غير الرسمية قد انبثقت خلال العقد الماضي لالتماس حلول تعاونية للمشاكل المشتركة. ولم تكن أشكال الائتلاف هذه فيما بين الحكومات فحسب، بل شملت أيضا مؤسسات دولية ومنظمات من المجتمع المدني، وأحيانا القطاع الخاص. ولا ينطوي هذا التفاعل على تهديد للحكومات. بل هو، على النقيض من ذلك، يزيد من قدرتها لأنه يأتي لها بحلفاء قادرين ينضمون إليها عن طيب خاطر. وفي هذه الائتلافات بإمكان جميع الشركاء الاستفادة ، لأن كلا منهم يحقق عن طريق التعاون ما لا يستطيع أن يحققه بمفرده.

٢١ - والشبكات العالمية المعنية بالسياسات، التي يطلق عليها أحيانا ''ائتلافات من أجل التغيير''، يتجاوز نطاقها الحدود الجغرافية والسياسية على السواء. وهي تركز الانتباه على مسائل محددة، وتنشر المعرفة، وتضع جداول أعمال عالمية، وتحشد الناس للتغيير. ومن أمثلة هذه الائتلافات ما جرى القيام به مؤخرا من حملات للحد من الاحترار العالمي، ورد الملاريا على أعقابها، وحظر الألغام الأرضية، وإنشاء محكمة جنائية دولية، وتخفيف عبء ديون البلدان النامية.

٢٢ - والأمم المتحدة، لما تتسم به من عالمية ومشروعية ولما لها من ولايات عامة، تستطيع في هذه الائتلافات من أجل التغيير أن تؤدي دورا فريدا في جمع البلدان معا وبناء توافق الآراء.

٢٣ - ويتحقق الكثير فعلا في الوقت الراهن. ففي العام الماضي كونت الأمم المتحدة شراكات عالمية لم يكن يتصور أحد منذ عقد واحد فقط أنها ستتحقق. وقد اقترحتُ في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس العام الماضي ميثاقا عالميا تلتزم شركات القطاع الخاص بموجبه بأن تنتهج، وهي تزاول عملها، ممارسات رشيدة - وفق تعريف المجتمع الدولي الأوسع -في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، عقدتُ في نيويورك الاجتماع الافتتاحي للشركاء في الميثاق، وحضر الاجتماع ممثلو الحركة النقابية الدولية وكبريات منظمات المجتمع المدني، فضلا عن رؤساء نحو ٥٠ شركة متعددة الجنسية.

٢٤ - ولا يُقصد بالميثاق العالمي أن يكون بديلا عن الاتفاقات الدولية أو الإجراءات الفعالة التي تتخذها الحكومات، ولكن يقصد به أن يكون مكملا لها. وقد انضمت الشركات إليه لأن القيم التي يسعى إلى ترسيخها ستساعد في تهيئة البيئة المستقرة والآمنة التي يحتاج إليها قطاع الأعمال لكي ينتعش على المدى الطويل. وانضمت المنظمات العمالية ومنظمات المجتمع المدني إلى الميثاق العالمي لأن القيم التي يدافع عنها هي أيضا قيمها، ولأنها تدرك أهمية حمل الشركات على تقديم الدعم لها.

٢٥ - ونحن نعمل أيضا مع مؤسسات الأعمال والمؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني في طائفة لا تنفك تتزايد من مشاريع الشراكة على الصعيد القطري. وسيوفر أحد هذه المشاريع معلومات طبية للبلدان النامية عبر الإنترنت، وسيوفر آخر معدات اتصالات وخبرة فنية تستخدم في الكوارث وحالات الطوارئ الإنسانية، بينما يسعى مشروع ثالث إلى تحقيق زيادة كبيرة في التغطية باللقاحات بين أطفال العالم.

٢٦ - ويرد في متن التقرير وصف لأنشطة تعاونية أخرى تقوم بها الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وأيضا مع فرادى الدول الأعضاء.

٢٧ - وفي تقريري "نحن الشعوب"، أتناول بالاستعراض بعض التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، وأقترح مجموعة من الأهداف والإجراءات لمؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية للنظر فيها، وأدعو الدول الأعضاء إلى تجديد التزامها نحو الأمم المتحدة.

٢٨ - ومن دواعي سروري أن اقتراحاتي قد نالت ترحيبا كبيرا جدا. وآمل بكل صدق أن تغتنم الدول الأعضاء الفرص التي يتيحها مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية لكي تقوم بما هو أكثر من مجرد مشاعر التأييد، فتلتزم التزاما أكيدا باتخاذ إجراءات.

الفصل الأول

إرساء السلام والأمن

مقدمة

٢٩ - ما زال هدف إرساء السلام والأمن لجميع البلدان والشعوب على نحو مستدام يحتل، مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، نفس المكانة البارزة التي كان يحتلها لدى الأمم المتحدة وقت إنشائها منذ ما يربو على نصف قرن من الزمان. فلا توجد مسألة تحظى بقدر من اهتمامنا ومواردنا أكبر مما يحظى به ذلك الهدف، كما تبين مرة أخرى من حدة السرعة التي كانت أعمال مجلس الأمن تسير بها في العام الماضي. فقد حاول المجتمع الدولي أن يستجيب لأزمات معقدة نشأت في ظل ظروف تباينت ما بين الظروف التي مرت بها إريتريا وإثيوبيا، وتلك التي مرت بها أفغانستان، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتيمور الشرقية، وسيراليون، وكوسوفو.

٣٠ - وتكشف المطالب التي واجهتها الأمم المتحدة عن ظهور تحول في طابع التهديدات الموجهة للسلام والأمن منذ نهاية الحرب الباردة: فبدلا من نشوب الصراعات فيما بين الدول أصبح الصراع يندلع داخل الدولة الواحدة، وبدلا من انتهاك الحدود ازداد التركيز بصورة كبيرة على انتهاك البشر. وفي حين كانت الصراعات تقف وراءها في وقت ما الانقسامات الأيديولوجية التي سادت في عالم ذي قطبين، أصبح الآن ما يُضرم لهيبها التعصب العرقي والديني والطموح والطمع السياسيان، وكثيرا ما يفاقمها الاتجار غير المشروع بالأسلحة والأحجار الكريمة والمخدرات.

٣١ - وتُظهر المطالب التي نواجهها أيضا اتفاقا متناميا في الآراء على أنه لم يعد في الإمكان الالتزام بالتعريف الضيق للأمن الجماعي على أنه غياب الصراع المسلح، سواء فيما بين الدول أو داخلها. فالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتشريد الواسع النطاق للسكان المدنيين، والإرهاب الدولي، ووباء الإيدز، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، والكوارث البيئية، هي أمور تشكل كلها تهديدا مباشرا لأمن الإنسانية، وتجبرنا على اتباع نهج أكثر تنسيقا بكثير إزاء طائفة من المسائل. وهذا النهج، كما أوضحت في تقريري الذي قدمته إلى جمعية الألفية، هو نهج يدفعنا إلى التفكير الخلاق. فهو يقتضي منا في المقام الأول أن نفهم أنه لا بد من معالجة شاملة للعناصر المختلفة التي تسهم في تحقيق الأمن للإنسانية إذا ما أردنا الحفاظ على وجود سلام دائم في المستقبل.

٣٢ - ومما يبرهن على أننا نسير بالفعل في هذا السبيل التغييرات التي طرأت على الطريقة التي ندير بها عمليات السلام العديدة الواسعة الانتشار التي نضطلع بها، والتي يتزايد فيها الاستعداد لتجاوز الحدود الإدارية والمؤسسية في العمل سعيا إلى إيجاد حلول دائمة للمشاكل المعقدة.

٣٣ - وقد بدأ القائمون في الأمم المتحدة على صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في أنحاء العالم في التعاون على نحو أوثق من أي وقت مضى مع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة، ومع الهيئات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، من أجل المساعدة في وضع أساس للحكم الرشيد وحل الخلافات بين الأطراف بصورة سلمية. وقد أصبحت الأنشطة الجارية الآن أوسع بكثير من أنشطة حفظ السلام التقليدية. إذ تشمل هذه الأنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم؛ والمساعدة في تطهير الألغام وتدميرها؛ والإصلاح الدستوري والقانوني؛ وإسداء المشورة بشأن تعزيز حقوق الإنسان؛ وإنشاء مؤسسات الدولة وإصلاحها؛ وتقديم المساعدة الانتخابية. وما زالت الأنشطة التقليدية، من قبيل مراقبة

وقف إطلاق النار، تؤدي دورا بالغ الأهمية في عمليات حفظ السلام.

٣٤ - ولقد واجهنا في أثناء العام الماضي تحديات كبيرة، ومن الواضح أنه لا يوجد مجال للإحساس بالرضى عن النفس. فما زال هناك الكثير مما يتعين أن تتعلمه الأمم المتحدة وتتعلمه الدول الأعضاء التي تقرر ولايات المنظمة وتأذن بالموارد اللازمة لتنفيذها.

٣٥ - وقد صدرت في العام الماضي ثلاث دراسات رئيسية سعت إلى تحسين فهم احتياجات عمليات الأمم المتحدة للسلام وإمكانياتها. وكنت آمل، بالتكليف بوضع تقريرين عن مأساتي سريبرينتشا ورواندا، أن أوضح الأخطاء التي وقعت، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة، حتى أقترح التغييرات التي يمكن أن نجريها في المستقبل. وقد تمخضت عن هذين التقريرين دروس واضحة معينة، أكدتها التجارب التي وقعت منذ ذلك الحين، ولا سيما تجربة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ومن هذه الدروس أهمية اضطلاع الدول الأعضاء والأمانة العامة بإجراء مشترك لتعزيز وسائل حفظ السلام؛ وضرورة أن يفهم بوضوح ما إذا كان المطلوب في حالة معينة هو حفظ السلام أو إنفاذ السلام؛ وأهمية توفير الموارد الكافية للوفاء باحتياجات البعثات وأهمية وجود قدرة ردع لها مصداقيتها، حتى ضمن عمليات حفظ السلام؛ وأهمية التأهب لأسوأ الاحتمالات؛ وضرورة تحسين تدفقات المعلومات، سواء بين الدول الأعضاء والأمانة العامة أو داخل الأمانة نفسها؛ وضرورة توخي مزيد من الفعالية في تحليل المعلومات الواردة من الميدان وتحسين توقيت هذا التحليل. ومن الأهمية بمكان أن يوجد احترام متبادل بين الدول الأعضاء والأمانة العامة إزاء أدوار ومسؤوليات كل منهما، بما في ذلك ترتيبات القيادة والتحكم في الميدان، كما أن الحاجة ماسة إلى وجود التزام سياسي ببدء العمليات والإبقاء عليها.

٣٦ - وقد ساعدنا هذان التقريران على التفكير مليا في الأسئلة الصعبة التي تكتنف ما أسميته في تقرير الألفية الذي قدمته ''معضلة التدخل''. وبطبيعة الحال، من السهل نسبيا على المجتمع الدولي أن يؤكد أنه لا ينبغي السماح بتكرار مأساتي رواندا وسريبرينتشا. ولكن إذا كان لرد الفعل الذي لقيه الخطاب الذي أدليت به أمام الجمعية العامة في العام الماضي أي دلالة، فإنني أخشى أن يكون قد ثبت عجزنا عن إعطاء إجابة لها مصداقيتها على السؤال المتعلق بما يمكن أن يحدث عندما تواجهنا مرة أخرى جريمة موجهة ضد الإنسانية على نطاق مماثل.

٣٧ - والاعتراف بأن الكثير من الدول تساورها شواغل خطيرة ومشروعة إزاء التدخل لا يجيب على السؤال الذي أثرته في تقريري، ألا وهو ''إذا كان التدخل الإنساني يمثل حقا تعديا غير مقبول على السيادة، فعلى أي نحو ينبغي علينا أن نستجيب لحالات شبيهة برواندا، وبسريبرينتشا، وللانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان التي تمثل تعديا على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة فالمشكلة في جوهرها تتعلق بالمسؤولية: فنحن مسؤولون عن اتخاذ إجراء في الحالات التي تتعرض فيها حقوق الإنسان المقبولة دوليا للانتهاك على نطاق واسع.

٣٨ - واعترافا بتزايد درجة تعقيد المهمة التي تواجهها الأمم المتحدة في سعيها نحو اتقاء نشوب الصراعات وحلها، وحفظ وبناء السلام، طلبت إلى فريق من الخبراء يقوده وزير الخارجية الجزائري الأسبق الأخضر الإبراهيمي أن يضع تقريرا يقدم فيه عرضا عاما لعمليات السلام ويقترح سبلا يمكن بها تعزيز هذه العمليات في المستقبل. وقد صدر لتوه تقرير الفريق المعني بعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويسرني أن جاءت توصيات الفريق، التي أتعرض لبعضها بالمناقشة في مقدمة هذا التقرير، موازية لكثير من مقترحاتي الواردة أدناه.

٣٩ - وإن لم نلتزم بهذه الاصلاحات الهامة فثمة خطر حقيقي أن نستمر في الفشل في مواجهة التحدي المتمثل في إنقاذ الأبرياء من ويلات الحرب. وإني لأحث الدول الأعضاء على أن تتكاتف معي في العمل بناء على التوصيات الرئيسية الصادرة عن الفريق.

اتقاء نشوب الصراعات وصنع السلام

٤٠ - اتفق المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة على أن اتقاء نشوب الصراع المسلح له أهمية بالغة بالنسبة لإقرار الأمن الدائم للبشرية. فاتقاء نشوب الصراعات، كما ذكرت في تقرير الألفية الذي قدمته، هو بداية كل شيء. ويحقق التحول من ثقافة تقوم على رد الفعل إلى ثقافة تقوم على الوقاية قدرا كبيرا من فعالية التكلفة، سواء من الوجهة الإنسانية أو المالية. ففي المراحل الأولى من الصراع، تكون الأطراف أقل نزوعا إلى الاستقطاب وأكثر ميلا إلى المرونة، ومن ثم تكون أميل إلى تسوية نزاعاتها بصورة سلمية، بدلا من الانتظار حتى يحتدم الصراع المسلح. وتتيح الوقاية أيضا أفضل الفرص الممكنة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، وليس مجرد العواقب المترتبة عليه، مما يوفر فرصة حقيقية لغرس بذور السلام الدائم.

٤١ - وفي مواجهة الحالات الجديدة لاندلاع صراع عنيف في أنحاء العالم، واعترافا بأهمية اتخاذ إجراءات استباقية، واصلت تعزيز قدراتنا في مجال الإنذار المبكر واتقاء نشوب الصراعات. وكان هدفي الرئيسي هو جعل الإنذار المبكر واتقاء نشوب الصراعات أحد الشواغل اليومية لموظفي الأمم المتحدة، سواء في المقر أو في الميدان.

٤٢ - وضمن هذا السياق، قامت إدارة الشؤون السياسية، التي تعمل كمركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، لمنع نشوب الصراعات بتشكيل فريق وقائي يجتمع بصفة دورية لتحديد حالات الصراع التي يحتمل أن تحتاج إلى اتخاذ إجراءات وقائية. وقد قامت أيضا بعض الإدارات والوكالات الأخرى بتعزيز قدرتها في هذا المجال؛ فبمجرد أن تتبين إحدى إدارات أو وكالات الأمم المتحدة أن ثمة أزمة آخذة في التطور، تعقد مشاورات ضمن الإطار الجديد للتنسيق فيما بين الادارات. وفي الوقت نفسه، بدأت كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو، إيطاليا، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة، دورة للتدريب على اتقاء نشوب الصراعات، حضرها حتى الآن ما يزيد على ٤٠٠ موظف من ٢٢ إدارة ووكالة ومكتب وبرنامج.

٤٣ - وتظهر التجربة أن نجاح الأمم المتحدة في المساعدة على منع نشوب الصراعات سيتوقف على وجود تعاون وثيق مع الدول الأعضاء وعدد كبير من الجهات الفاعلة الأخرى، من بينها أطراف الترتيبات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، وجهات أخرى. وعقب اجتماع رفيع المستوى عقد في نيويورك في تموز/يوليه ١٩٩٨، قمنا بإنشاء برنامج للتنسيق مع المنظمات الإقليمية فيما يتعلق باتقاء نشوب الصراعات، كما حاولنا تحسين اتصالاتنا مع طائفة من الجهات الفاعلة غير الحكومية. بيد أن هذه الجهود ينبغي ألا تخفي حقيقة أن المسؤولية الرئيسية عن اتقاء نشوب الصراعات تقع على عاتق الدول الأعضاء. ففي نهاية المطاف، يتطلب إحراز النجاح في اتقاء نشوب الصراعات تحت رعاية الأمم المتحدة توافر الإرادة السياسية من أجل تهيئة القيادة والموارد اللازمة للعمل.

٤٤ - ومن ثم فإنني أرحب بالاهتمام المتنامي الذي أبدته الدول الأعضاء إزاء مسألة اتقاء نشوب الصراعات. وقد برز هذا الاهتمام في أوضح صوره خلال المناقشة العامة التي جرت في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، وكذلك في المناقشات المفتوحة الرائدة التي عقدها مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وتموز/يوليه ٢٠٠٠ بشأن اتقاء نشوب الصراعات، وخطة العمل الشاملة التي اعتمدها فريق الثمانية في تموز/يوليه. كما أظهرت البيانات الرئاسية البعيدة

الأثر التي اعتمدها مجلس الأمن الالتزام العام من جانب الدول الأعضاء بتحسين قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات وقائية فعّالة. ومن المهم لهذا الزخم أن يستمر، وإني لأتطلع إلى التعامل مباشرة مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة في الأشهر المقبلة.

٤٥ - والحاجة إلى اتقاء نشوب الصراعات، فضلا عن التكاليف التي يسببها الفشل في ذلك، لا تتضحان في أي من مناطق العالم أكثر مما تتضحان في أفريقيا. فالتكاليف الإنسانية المخيفة التي نجمت عن الصراعات في إثيوبيا وإريتريا وأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وسيراليون، وأماكن أخرى، تتحدث عن نفسها. ومن المحزن بشدة أنه رغم الجهود الجماعية التي بذلها المجتمع الدولي للحيلولة دون تجدد أعمال القتال بين إريتريا وإثيوبيا، بما في ذلك قيام وفد من مجلس الأمن بزيارة كل من البلدين، فقد استؤنف القتال بشراسة في أيار/مايو ٢٠٠٠، مما أحدث خسائر هائلة وتدميرا واسع النطاق.

٤٦ - ومن المسائل التي استحوذت على قدر كبير من الاهتمام في أثناء العام الماضي مساعدة إريتريا وإثيوبيا على حل الصراع الدائر بينهما، عن طريق دعم جهود الوساطة التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية. وقد قمت بحث قادة الطرفين على السعي نحو إيجاد تسوية سلمية وطلبت إلى مبعوثي الخاص المعني بأفريقيا، أن يقدم يد العون إلى منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن. وفي ١٨ حزيران/يونيه، تم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، الأمر الذي يمثل أولى الخطوات اللازمة لإعادة السلام عن طريق تسوية سلمية شاملة. وسوف يجري قريبا نشر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا على الحدود بين البلدين، كما سنقوم بتنفيذ الاتفاق وتقديم الدعم لجهود الوساطة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية.

٤٧ - وفي بوروندي اكتسبت عملية أروشا دفعة جديدة بتسمية الرئيس السابق نيلسون مانديلا ميسرا جديدا لعملية السلام، عقب وفاة الرئيس التنزاني السابق جوليوس نيريري في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩. وقد ازدادت المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لعملية السلام عن طريق تقديم الدعم فيما يتعلق بالمسائل الفنية وخدمات المؤتمرات، بالإضافة إلى تزويد الميسر بمستشار سياسي مخضرم. وقد قمت أيضا بإبراز مشاركتنا عن طريق تسمية ممثل خاص لي في منطقة البحيرات الكبرى، مع التركيز بصفة خاصة على بوروندي.

٤٨ - وفي سياق السعي نحو السلام في الصومال لاح الكثير من الآمال الزائفة. ولذا فإن مبادرة السلام المقدمة من حكومة جيبوتي بخصوص الصومال تلقى ترحيبا حارا من جانبي. وقد شهد مؤتمر السلام الوطني الصومالي الذي افتتح في شهر أيار/مايو في أرطا، جيبوتي قدرا كبيرا من النجاح، وشاركت فيه طائفة واسعة من الصوماليين. إلا أن مشاركة عدد من الفئات الصومالية والأفراد الصوماليين ما زالت متفاوتة المدى، وما زالت ''صوماليلاند'' بصفة خاصة متشبثة بالبقاء خارج عملية السلام. وسيظل إحراز النجاح متوقفا على مدى الوحدة التي يمكن أن يبديها الصوماليون فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات السياسية المقبلة لبلدهم.

٤٩ - هذا بينما لا تزال الحرب في أنغولا، التي استؤنفت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، مصدر معاناة هائلة. إذ يوجد نحو ٣.٧ ملايين شخص من المشردين داخليا، في حين أجبر مئات الآلاف غيرهم على الفرار من بلدهم. ورغم أن حكومة أنغولا قد أضعفت من القدرات العسكرية القائمة لدى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، فهي تدرك أن القوة العسكرية وحدها لن تجلب السلام للبلد، وقد كررت الإعراب عن التزامها ببروتوكول لوساكا. والأمم المتحدة ملتزمة بالعمل على نحو وثيق مع حكومة

أنغولا وجميع الأطراف المعنية الأخرى للمساعدة على وضع نهاية لهذه الحرب وإعادة السلام في البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، طلبت إلى مستشاري للمهام الخاصة في أفريقيا، أن يولي اهتماما خاصا لأنغولا.

٥٠ - ومن البوادر المشجعة ما لوحظ من تزايد تصميم الدول الأفريقية على العمل معا للحد دون اندلاع صراعات جديدة ولتشجيع السلام في المنطقة. وقد ظهر هذا التصميم عندما تغير الحكم في كوت ديفوار فجأة وعلى نحو غير دستوري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ فأمسكت دول المنطقة بزمام المبادرة، بدعم من الأمم المتحدة، لتساعد كوت ديفوار على إعادة النظام الدستوري فيها.

٥١ - وفي العام الماضي كان الشرق الأوسط من المناطق التي تجددت فيها جهود المشاركة من جانب الأمم المتحدة، وأُحرز فيها قدر كبير من التقدم. فقد عمل أفراد حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة لمدة ٢٢ سنة في جنوب لبنان في إطار واحدة من أقدم العمليات التي التزمنا فيها بحفظ السلام في أي مكان في العالم. وفي أعقاب قيام مبعوثي الخاص بعدة زيارات للمنطقة في مهام، أبلغت مجلس الأمن في ١٦ حزيران/يونيه أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت من لبنان إذعانا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وبعد ذلك بفترة وجيزة، قمت بزيارة لبلدان المنطقة من أجل تشجيع الطرفين والقادة الآخرين بالمنطقة على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز عملية إعادة السلام والاستقرار إلى لبنان. ورغم التحفظات التي أبدتها حكومتا لبنان وإسرائيل بشأن خط الانسحاب، فقد أكدت كلتاهما أنهما ستحترمان هذا الخط على النحو الذي حددته الأمم المتحدة. وبعد سحب إسرائيل لقواتها، بدأت حكومة لبنان من جديد في دعم مهام الحفاظ على القانون والنظام في جميع أنحاء المنطقة.

٥٢ - وقد تم تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بما يكفل لها من مباشرة المسؤوليات الموكلة إليها بموجب هذا القرار. وإني لعلى ثقة من أن المجتمع الدولي أيضا سيسارع إلى مساعدة لبنان في مهمة إعادة بناء الاقتصاد في الجنوب وربطه من جديد ببقية البلد. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، قمتُ بتعيين ممثلا شخصيا لي في جنوب لبنان من أجل تنسيق جهود الأمم المتحدة والمساعدة في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

٥٣ - ومما شجعني أيضا أن الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف قد تجددت سعيا للتوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. وفي قمة كامب ديفيد التي استضافها الرئيس كلينتون، بلغ السعي نحو السلام الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين مرحلة حاسمة. ويحدوني الأمل في أن تثابر الأطراف على بذل الجهود من أجل إحراز النجاح في إتمام المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن اتفاق الوضع النهائي.

٥٤ - وما زال عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن المختلفة موضع قلق عميق. وبعد مفاوضات مطولة، أصدر مجلس الأمن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الذي أحل فيه وكالة تفتيش خاص للعراق هي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش محل لجنة الأمم المتحدة الخاصة. وقد عينت رئيسا تنفيذيا للجنة الجديدة بالإضافة إلى مجموعة مفتشين تعمل بوصفها هيئة استشارية. إلا أن العراق لم يقبل القرار.

٥٥ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ لم يكن ثمة وجود للأمم المتحدة في العراق لضمان امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة ببرامج أسلحة التدمير الشامل. وفي قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) كرر المجلس تأكيد التزام العراق، وفاء بتعهده بتيسير إعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين، وإعادة جميع الممتلكات الكويتية.

هذا و لم يوافق العراق على التعاون مع المنسق الرفيع المستوى الذي عينته لمعالجة هذه القضايا. وما زالت المسألة بغير حل.

٥٦ - أما إحلال السلام في أفغانستان، التي تشهد أحد الصراعات الأخرى المستعصية في العالم، فما زال يمثل تحديا رهيبا. و لم يشهد العام الماضي سوى قدر ضئيل من التقدم، إذ لم تبدِ الفصائل المتحاربة حماسا يُذكر للتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات. وفي الوقت نفسه، استمر تدفق العتاد الحربي إلى داخل أفغانستان من قوى خارجية، وذلك في انتهاك واضح لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولإعلان طشقند الذي وقَّعته مجموعة بلدان ''الستة زائدا اثنين'' في تموز/يوليه ١٩٩٩. وأقام ممثلي الشخصي، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان في شباط/فبراير ٢٠٠٠، حوارا متصلا مع القادة الأفغان، بمن فيهم الطالبان والجبهة المتحدة، وكذلك مع البلدان الأخرى التي سيكون من الضروري الحصول على مساعدتها إذا كان من المقدر التوصل إلى تسوية شاملة.

٥٧ - وما زال الضعف الذي تتسم به هذه المنطقة باديا في استمرار التوترات بين الهند وباكستان. ومن دواعي الأسف أنه قد تعذر على هذين البلدين، اللذين قام كلاهما بتجربة أجهزة نووية منذ عامين، أن يستأنفا الحوار الثنائي بينهما. وفي كشمير، ما زالت الحالة القائمة على طول خط المراقبة مزعزعة، كما تصاعد مستوى العنف وانعدام الأمن وهو أمر غير مقبول. وينبغي في هذا السياق تشجيع المقترحات الجاري مناقشتها في الوقت الحالي بهدف حل هذا الصراع. هذا بينما زاد تفاقم الصراع الداخلي في سري لانكا من قلق المجتمع الدولي، الذي عرض على النرويج مساندتها في جهود الوساطة التي تبذلها.

٥٨ - وقد حرصت على إيلاء الاهتمام للتطورات الإيجابية التي نشأت في شبه الجزيرة الكورية، التي تتيح فيها أعمال متابعة مؤتمر القمة التاريخي الذي عقد مؤخرا بين الكوريتين فرصة لإقامة الثقة بين الطرفين وحل الصراع المرير الذي دام بينهما لمدة نصف قرن. كما أولِي أهمية خاصة لتعزيز الجهود الإنسانية والإنمائية للأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٥٩ - ويختلف عن ذلك تماما حجم التطورات التي نشأت في بوغينفيل، بابوا غينيا الجديدة، حيث تشهد الأعمال التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة السياسي على مدى الفعالية التي يمكن بها لوجود صغير أن يساعد في الحفاظ على سلامة إحدى عمليات السلام. فقد كان هذا المكتب فعالا في مساعدة حكومة بابوا غينيا الجديدة والأطراف في بوغينفيل على التوصل إلى تفاهم لولواتا في آذار/مارس ٢٠٠٠ وبيان غيتواي في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الأمر الذي أرسى الأساس لإجراء مزيد من المحادثات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في بوغينفيل.

٦٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، عينتُ مبعوثا خاصا جديدا لي في ميانمار. ولئن كان لا يسعني أن أفيد أنه قد تم إحراز تقدم ملموس في جهودنا، فمما يبعث على تفاؤلي أن أشير إلى شروع لجنة الصليب الأحمر الدولية في عام ١٩٩٩، بموافقة حكومة ميانمار، في الاضطلاع بالأعمال الإنسانية في هذا البلد.

٦١ - وفي فيجي، واستجابة للأزمة التي نجمت عن اعتقال رئيس الوزراء مهاندرا شودري وآخرين غيره، أوفدت فورا مبعوثي الشخصي والذي نقل إلى قادة الأطراف القلق العميق الذي يساورني إزاء استعمال العنف ضد حكومة انتُخبت انتخابا ديمقراطيا. ولئن كنت أرحب بإطلاق سراح الرهائن، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لإعادة البلد إلى الحالة الطبيعية. ولا يمكن ضمان الاستدامة للسلام والاستقرار والرخاء في فيجي إلا إذا روعيت طموحات جميع الطوائف داخل المجتمع الفيجي، وتمكَّن جميع مواطنيه من أداء

دور مؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية للبلد. وإني لعلى استعداد للعمل مع الكومنولث والمجتمع الدولي لبلوغ هذه الغاية. ومن دواعي القلق العميق أيضا النكسات التي مُنيت بها مؤخرا العملية الديمقراطية في جزر سليمان، وهو بلد آخر في منطقة المحيط الهادئ.

٦٢ - وفي أوروبا، كان استمرار تحسن العلاقات بين اليونان وتركيا من الأمور التي أثارت تفاؤلي. فهذا التطور، الذي عززه القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في هلسنكي بخصوص تركيا، من شأنه أن يساعد في دعم الجهود الموجهة نحو إيجاد تسوية شاملة لمشكلة قبرص. وتجري تحت رعايتي عملية مستمرة من المحادثات غير المباشرة يشترك فيها السيد غلافكوس كليريديس والسيد رؤوف دنكتاش. وما زالت تبذل المساعي، بمساعدة مستشاري الخاص، من أجل وضع إطار مفاهيمي لإحراز تقدم في المستقبل.

٦٣ - وبذل ممثلي الخاص في جورجيا، جهدا كبيرا لبث الحياة من جديد في عملية سلام جورجيا/أبخازيا، ولا سيما عن طريق عقد مجلس للتنسيق، والاجتماع بصفة منتظمة مع الاتحاد الروسي، بصفته القائم بدور الميسِّر، ومع مجموعة أصدقاء الأمين العام، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحوَّل ممثلي الخاص الانتباه مرة أخرى إلى المسألة التي تشكل جوهر الصراع، وهي المركز السياسي لأبخازيا، جورجيا، مع الاستمرار في التفاوض مع كلا الجانبين بشأن قضايا من قبيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا والإصلاح الاقتصادي. ورغم إحراز قدر من التقدم، ما زالت الأطراف تفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدما نحو إيجاد تسوية سياسية شاملة.

٦٤ - وفي أمريكا اللاتينية، وفي ضوء ازدياد مشاعر القلق الدولي بشأن حالة الأمن وحقوق الإنسان في كولومبيا، عينت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، مستشارا خاصا لي لشؤون المساعدة الدولية لكولومبيا. وقد قام السيد إيغيلاند بالاتصال بطائفة من العناصر الفاعلة في داخل البلد وخارجها على حد سواء، كما ساعد في رفع درجة الوعي الدولي بالحاجة إلى إيجاد تسوية للصراع الدائر في البلد.

حفظ السلام وبناء السلام

٦٥ - إن الجهود الرامية إلى زيادة تفهم احتياجات عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتي أُجملت في مقدمة هذا الفصل بُذلت في إطار تطورات متلاحقة بسرعة غير عادية على أرض الواقع. فقد شهد العام المنصرم زيادة هائلة في أنشطة حفظ السلام، كما أن الإقرار بالأهمية الحاسمة للصلات بين حفظ السلام وبناء السلام ينعكس بدرجة متزايدة في الممارسة الميدانية. وكما لاحظ الفريق المعني بعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، في تقريره الصادر مؤخرا، فإن حفظة السلام وبناة السلام هم ''شركاء لا انفصام بينهم''، والمخرج الوحيد المتاح لقوات حفظ السلام هو السلام الدائم.

٦٦ - وقد استقرت تماما عملية كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما نفذت عمليتان جديدتان في تيمور الشرقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العام، ومن المزمع تنفيذ عملية أخرى في إريتريا وإثيوبيا. وشهدت عمليتا سيراليون والجنوب اللبناني تغيرات كبيرة أو من المتوخى إحداث تغييرات كبيرة فيهما. وبالنسبة لعمليتي حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وطاجيكستان فقد اختتمتا بنجاح وحلّ محلهما مكتبان أصغر حجما لبناء السلام.

٦٧ - ويبلغ قوام قوات الأمم المتحدة المأذون بنشرها ما يقرب من ٠٠٠ ٤٥ فرد نظامي (من جنود ومراقبين وشرطة مدنية) و ٠٠٠ ١٣ موظف دولي وموظف مدني محلي لعمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف من مجلس

الأمن. أما أرقام العام الماضي المناظرة فكانت أقل من ١٧ ٠٠٠ فرد نظامي وأقل من ١٠ ٠٠٠ مدني. والعمليات التي يطلق عليها عموما اسم عمليات بناء السلام وتكون خاضعة لسلطة الجمعية العامة تتألف من ٣٤١ موظفا دوليا ميدانيا يدعمهم ٤٥٥ موظفا محليا، وذلك بزيادة قدرها ٢٠٣ موظفين و ٢٤٤ موظفا، على التوالي، عن العام الماضي. بيد أن هذه الأرقام في حد ذاتها لا تدل على حجم التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام بصورة متزايدة. وقد حددت فيما يلي ثمانية من هذه التحديات التي يرد الكثير منها في تقرير الفريق المعني بعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

الأنواع الجديدة من المهام

٦٨ - أصبح حفظ السلام أكثر تعقدا لأن على حفظة السلام الآن القيام بعدد من المهام أكبر كثيرا من ذي قبل. فإلى جانب القوات الوسيطة والعمليات المتعددة التخصصات اللازمة لمساعدة الأطراف على تنفيذ الاتفاقات، تحمَّل حفظة السلام خلال العام الماضي مسؤولية الإدارة المؤقتة في كوسوفو وفي تيمور الشرقية، محققين التوازن بين المهام المتنافسة، بل والمتعارضة أحيانا، المتمثلة في حكم هذين الإقليمين وتدعيم إنشاء المؤسسات المحلية وحفظ القانون والنظام.

الأنواع الجديدة من الأفراد

٦٩ - تطلَّب تحمُّل هذه المسؤوليات الجديدة أن توسع الأمم المتحدة وتطوِّع مواصفات حفظة السلام في الميدان. ففي خلال ما يزيد قليلا على سنة واحدة قفز قوام قوات الشرطة المأذون بنشرها من حوالي ٢ ٥٠٠ فرد إلى أكثر من ٨ ٦٠٠ فرد، وهي زيادة تعادل أكثر من ثلاثة أمثال العدد الأصلي. وقد انعكس هذا بصفة خاصة في نشر بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وفضلا عن ذلك، استلزمت هاتان البعثتان الجديدتان من الأمم المتحدة أن تعيِّن محامين وقضاة؛ ومديري مدن؛ وخبراء في الجمارك، وإدارة الشؤون المالية، والمرافق العامة، والصحة، والتعليم، والصرف الصحي، والزراعة.

القدرة على الردع

٧٠ - توفر خلال العام الماضي دليل جديد، ولا سيما في سيراليون، على خطورة الأوضاع التي يجري في ظلها اليوم تنفيذ العمليات، وهي أوضاع يمكن أن تهدد فعالية العمليات وأمن حفظة السلام. وكما يلاحظ الفريق المعني بعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فإن هذه التجارب التنفيذية قد أبرزت أهمية ممارسة الأمم المتحدة قدرة رادعة لها مصداقيتها، مصحوبة بـ ''قواعد اشتباك صارمة''. وهناك حاجة واضحة أيضا إلى بذل مزيد من الجهود في مجالات ثلاثة هي: نحن بحاجة إلى قوات أكثر عددا وأفضل تجهيزا وتدريبا؛ والجهود المستمرة لبناء القدرات في البلدان النامية، استنادا إلى شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف، من أجل زيادة مجموعة حفظة السلام المحتمل الاستعانة بهم؛ واستخدام قدرات الأمم المتحدة الاحتياطية استخداما أنجع لتقديم المعدات إلى قوات حفظ السلام في الميدان.

التأهب/النشر السريع

٧١ - أثبتت الأحداث التي شهدها العام الماضي، مرة أخرى، مدى الأهمية الحاسمة للقدرة على سرعة نشر القوات، كما كشفت عن المعوقات في مجالات النقل والإمداد والشؤون المالية والموارد البشرية. فلوازم معدات البعثات الموجودة في قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي، إيطاليا، قد نضب معظمها. إلا أنه نتيجة للمهام الإضافية والأكثر تعقيدا، فإننا نواجه مطالب متزايدة للحصول على نفس هذه الموارد أو ما هو أقل منها. وفي هذا

الصدد، فإنه مما يثلج صدري أن الفريق المعني بعمليات السلام يوصي بأن يُسمح للأمين العام بمبالغ مالية للبدء في التخطيط لبعثة ما قبل موافقة مجلس الأمن عليها.

تقديم الدعم المالي في حينه وعلى نحو يمكن التنبؤ به في إطار عمليات السلام

٧٢ - تعتبر فعالية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم ذات أهمية حاسمة بالنسبة لنجاح أي عملية من عمليات السلام. ولكن بغير وجود قدر ما من القدرة على التنبؤ بتمويل هذه العمليات، من المحتمل أن تفشل تلك المهمة بأكملها. ولتجنب نتيجة كهذه، حضضت الدول الأعضاء على النظر في اتباع نهج أكثر مرونة فيما يتعلق بتطبيق تقاسم التمويل في هذا المجال.

دور الحوافز الاقتصادية في إطالة أمد النزاعات

٧٣ - كشفت تجارب الأمم المتحدة في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وغيرها عما يمكن أن يلحقه الصراع على السيطرة على الماس والأخشاب والمخدرات والأسلحة وسواها من الموارد من ضرر بعملية السلام. إذ برزت أهمية هذه القضية خلال العام في المناقشات التي دارت في مجلس الأمن وفي تقرير فريق الخبراء المعني بالجزاءات المفروضة على ''يونيتا'' في أنغولا. فقد كشف التقرير عن المدى الذي بلغته حالات انتهاك الجزاءات، في شكل صادرات الماس المستخرج بصورة غير مشروعة، في إطالة أمد الحرب في أنغولا.

التعاون مع المنظمات الإقليمية

٧٤ - ثبت خلال العام الماضي أن التعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات في مجال بناء السلام كان مثمرا في مناسبات عدة، إلا أن المشاكل العملية والسياسية والتنظيمية لا تزال تجعله مهمة معقدة. وعلى المسؤولين عن تنفيذ اتفاق ما للسلام أن يتواجدوا خلال مرحلة التفاوض لكفالة أن تكون العملية مستندة إلى افتراضات واقعية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون تسلسل القيادات وتقسيم العمل واضحين قدر الإمكان. وعلاقات المنظمة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي في كوسوفو تمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه. وستستمر الجهود المبذولة لتحسين ترتيبات العمل فيما يتعلق بحفظ السلام، وسيكرّس الاجتماع المقبل الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لمسألة تعاوننا في بناء السلام.

تدبير الموظفين في المقر

٧٥ - أبرزت أحداث العام الماضي أهمية تدبير العدد الكافي من الموظفين بالمقر، وهي قضية تناولها بقدر من التعمق الفريق المعني بعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأنا متفق تماما مع رأي الفريق القائل بأن دعم المقر لحفظ السلام يجب أن يموّل أساسا من الميزانية العادية للأمم المتحدة، لا من حساب الدعم الحالي، الذي يتعيّن تبريره كل عام على أساس كل وظيفة على حدة.

٧٦ - وقد رحبت بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ويقضي بموافقتها على عدد من الوظائف في إدارة عمليات حفظ السلام. غير أن الخسائر الجسيمة في الأفراد والخبرات، التي منينا بها من قبل من خلال مغادرة الأفراد المقدمين دون مقابل، قد حدت كثيرا من جهود الأمانة العامة لدعم الجديد من عمليات النشر والتوسع وتغيير المهام، فضلا عن تصفية البعثات المنجزة. ومن الواجب الاعتراف بأن المنظمة قد حققت الكثير بموارد قليلة، وأن ذلك يمثل إنجازا كبيرا يُحسب لها. وإدراكا للمعوقات غير العادية التي اقتضى الأمر أن تعمل الأمانة العامة في ظلها، ولما كان لهذه المعوقات من أثر على تخطيط وتنفيذ البعثات، أوصى الفريق المعني بعمليات السلام بزيادة عاجلة في التمويل. وبصفة خاصة، حث الفريق على إنشاء

وحدة جديدة للمعلومات والتحليل لخدمة جميع الإدارات المسندة إليها مسؤوليات عن السلم والأمن.

* * *

٧٧ - ولم تبيِّن أي عملية حجم التحديات المذكورة أعلاه مثلما بينته عمليتا جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون. فالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي ثالث أكبر بلد في أفريقيا يشمل عددا من دول المنطقة ولا يزال يهدد استقرار المنطقة ككل. ووفقا لتوصياتي المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أذنَ مجلس الأمن بنشر ما مجموعه ٥٣٧ ٥ ضابطا ورجلا. وقد عُهد إلى هذه القوة بمهمة تأمين قواعد النقل والإمداد للعمليات التي يقوم بها ما يزيد على ٥٠٠ مراقب عسكري مكلفين برصد تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

٧٨ - وقد واجهت البعثة مشاكل خطيرة منذ البداية، منها استمرار القيود المفروضة من جانب الحكومة وسائر الأطراف على حرية تنقُّلها؛ وتكرر اندلاع أعمال القتال، بما تضمّن عمليات هجوم عسكري كبرى، انتهاكا لوقف إطلاق النار؛ وتحديات تأمين النقل والإمداد، الناشئة عن سوء حالة البنية التحتية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضخامة حجم البلد. وعمليات البعثة لا تزال تعوقها الشكوك البالغة القائمة فيما بين الأطراف، وكذلك نتيجة لروح العداء التي تتجلى من حين لآخر تجاه الأمم المتحدة ذاتها.

٧٩ - ولا تزال الحالة العامة في سيراليون متوترة وحرجة. فالهجمات المتوالية بلا مبرر على أفراد الأمم المتحدة واحتجازهم على يد مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية، التي بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٠، قد قوّضت احتمالات السلام في ذلك البلد تقويضا خطيرا، وما زالت تشكِّل تحديات خطيرة بالنسبة لعمليات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٨٠ - وعلى الرغم من مصاعب التنفيذ، فإنني أشاطر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن الرأي الذي أكداه مجددا وهو أن الشروط العامة لاتفاق لومي للسلام الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليه ١٩٩٩ ما زالت تحتفظ بأهميتها كأساس للتحرك نحو السلام الدائم. بيد أن تقديم الدعم بعزم وتماسك من جانب الدول المجاورة والمنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومن جانب الدول المساهمة بقوات، فضلا عن المجتمع الدولي، لا يزال أمرا حيويا إذا كان للبعثة أن تؤمِّن القوة العسكرية ذات المصداقية التي تلزم لتنفيذ الأهداف العريضة لاتفاق السلام.

٨١ - أما في الصحراء الغربية، وبعد مرور تسع سنوات من تاريخ الاتفاق على خطة تسوية الصراع بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، فإن خطة التسوية لم تنفذ بعد، كما أن الحالة لا تزال دقيقة. وفي تقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، تقدمتُ باقتراحات قد تساعد على حل المشاكل المتعددة المتصلة بتنفيذ خطة التسوية. ووجود هذه البعثة لا يزال حاسم الأهمية لمنع أي تفاقم للصراع.

٨٢ - وهناك تحديات من نوع مختلف تواجه الأمم المتحدة في كوسوفو وتيمور الشرقية. ففي كوسوفو، واصلت بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو تعاونها الوثيق مع الوجود الأمني الدولي (قوة كوسوفو) من أجل تهيئة بيئة سالمة ومأمونة لجميع المقيمين في ذلك الإقليم.

٨٣ - ومن التحديات الكبرى إقامة وتطبيق سيادة القانون في كوسوفو. فبالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

تنتهج البعثة استراتيجية شاملة لإعادة بناء وإصلاح الجهاز القضائي وجهاز الشرطة ونظام العقوبات. كما أحرزت البعثة تقدما في كفالة المشاركة المباشرة للسكان المحليين في إدارة الإقليم. وسوف تعزز هذه المشاركة بعد الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام. وبمساعدة الاتحاد الأوروبي، أحرز تقدم لا بأس به في إرساء إطار للاقتصاد الكلي في كوسوفو. وعلى الجبهة الإنسانية، نجحت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وموظفوها في كوسوفو، بالاشتراك مع الشركاء الرئيسيين في منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية، في مجابهة تحديات احتياجات الإغاثة الطارئة في كوسوفو طوال فصل الشتاء. ونتيجة لذلك، أنهيت أعمال ''عنصر'' الشؤون الإنسانية بالبعثة في نهاية شهر حزيران/يونيه، حيث ينصب اهتمام البعثة حاليا على التعمير والتنمية.

٨٤ - ووجود الأمم المتحدة في كوسوفو يستكمل تدخلها الذي طال في المنطقة، لاسيما من خلال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك التي ما زالت تساعد في إرساء سيادة القانون كجزء من تنفيذ اتفاق دايتون/باريس للسلام. وبعد جهود مطولة للتغلب على العقبة السياسية، افتتحت بعثة البوسنة والهرسك أخيرا في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الوحدة الأولى التابعة لدائرة حرس الحدود الحكومية المتعددة الأعراق. وهذا هو الجهاز التنفيذي الأول والأوحد لإنفاذ القانون الذي يخضع للمؤسسات المشتركة التابعة للدولة، بدلا من كياناتها العرقية الطابع. غير أن الجهود الرامية إلى معالجة الخلل العرقي في قوات الشرطة تسير ببطء شديد.

٨٥ - وشهد العام الماضي تطورات غير عادية في تيمور الشرقية. إذ أن الاستطلاع الشعبي الذي جرى في الإقليم في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ قد أسفر عن رفض ٧٨,٥ في المائة خيار الاستقلال الذاتي الذي طرحته إندونيسيا، حيث أعربوا بذلك عن تفضيلهم للانتقال نحو الاستقلال تحت إشراف الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن هذا النجاح قد شابه ما تلا ذلك من أعمال عنف ودمار وتشريد قسري لمئات الآلاف من أبناء تيمور الشرقية، وهو ما جاء كنتيجة مباشرة لعدم وفاء السلطات الإندونيسية بمسؤولياتها الأمنية بموجب اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩.

٨٦ - كما أن الإجراء السريع الحاسم الذي اتخذه مجلس الأمن بالإذن بنشر القوة الدولية في تيمور الشرقية بقيادة استراليا، ثم ما تلى ذلك من إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ساعد على إنهاء فصل طويل ومحزن من تاريخ تيمور الشرقية. والمهمة الصعبة والمعقدة المتمثلة في إعادة بناء تيمور الشرقية وإعدادها للاستقلال التام تأخذ مجراها حاليا، وإن كانت تواجه تحديات هائلة. فالمهارة السياسية والصبر والتعاون والتنسيق على مستوى رفيع على الصعيدين الدولي والمحلي هي الشروط اللازمة للنجاح، والتعاون بين الإدارة الانتقالية وأبناء تيمور الشرقية يسير حثيثا وبحسن نية. فالإدارة الانتقالية تعتزم أن تزيد تدريجيا من مشاركة أبناء تيمور الشرقية في الإدارة من أجل كفالة الانتقال السلس نحو الاستقلال. كما أن الموقف الإيجابي لرئيس إندونيسيا عبد الرحمن واحد وقيادة تيمور الشرقية، ولا سيما السيد زانانا غوسماو، يبشر بوجود علاقات طيبة في المستقبل.

٨٧ - ومع أننا واجهنا مصاعب جمة ومعوقات من حيث الموارد لدى تنفيذ هذه العمليات، يسعدني أن أقول إن العام الماضي قد شهد أيضا انخفاضا كبيرا في مستوى تدخل الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وطاجيكستان.

٨٨ - أما بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي انتهت من أعمالها في شباط/فبراير ٢٠٠٠، فقد قامت بدور حاسم في إعادة السلام والأمن لذلك البلد. كما أنها

ساعدت على تهيئة الأوضاع المفضية إلى إجراء انتخابات وطنية، وإعادة تشكيل قوات الأمن، وتدريب قوات الشرطة وأفراد شرطة الدرك الوطنية، فضلا عن إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية كبرى. ومنذ ذلك الحين أنشأتُ، بموافقة مجلس الأمن، مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام. وسوف يساعد هذا المكتب الجديد جمهورية أفريقيا الوسطى، حكومة وشعبا، في عملية السلام، وفي تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما يبرهن على كم العمل الذي يمكن إنجازه لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية عندما تنفذ مهام البعثات بولاية واضحة وموارد كافية، مع التزام الأطراف، وتوافر الدعم المستمر من المجتمع الدولي.

٨٩ - وكما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن هدفنا في غينيا - بيساو وليبيريا - اللتين يوجد بكل منهما مكتب للأمم المتحدة لبناء السلام - ليس مجرد مواجهة التحديات المباشرة التي تواجه تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، وإنما كذلك تعزيز السلام الدائم على المدى الطويل. وهنا وفي كل مكان، تعمل الأمم المتحدة بالتعاون مع العناصر الفاعلة المحلية على معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وبالتالي تحِد من فرص تكرار أعمال العنف.

٩٠ - أما مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان، الذي أنشئ في أيار/مايو ٢٠٠٠، فسوف يكون بمثابة الإطار السياسي والقيادة السياسية لأنشطة بناء السلام التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في ذلك البلد. فهو يستند إلى ما يزيد على سبع سنوات من نجاح جهود الأمم المتحدة في صنع السلام وحفظ السلام في طاجيكستان. كما أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، التي تعمل على نحو وثيق مع الدول الضامنة بالمنطقة والمنظمات الدولية، ساعدت الطرفين الطاجيكيين في التغلب على الكثير من العقبات التي اعترضت السلام والمصالحة الوطنية والتنمية. غير أن الصراع في أفغانستان المجاورة وتعقدات السياسة الداخلية يعنيان أن تجدد القلاقل ليس أمرا مستبعدا. وبناء على ذلك، فإن استمرار دعم المجتمع الدولي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع سيكون ذا أهمية بالنسبة لقدرة طاجيكستان على مواصلة منجزات عملية السلام وتحقيق إنجازات إضافية.

٩١ - وتُعد هايتي مثالا آخر لبلد تغير فيه وجود الأمم المتحدة مؤخرا. ففي هذه الحالة، حدث التحول بعد انتهاء سلسلة من بعثات حفظ السلام التي أوفدت منذ عام ١٩٩٥، بما في ذلك البعثة المدنية الدولية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي. فهذه البعثات المتعددة الأبعاد لم تكن مكلَّفة بإعادة السلام أو صون السلام في أعقاب صراع مسلح، وإنما بتسوية أزمة داخلية خطيرة من خلال إعادة إرساء الديمقراطية وزيادة احترام حقوق الإنسان وإصلاح مؤسسات الدولة، ولا سيما الشرطة.

٩٢ - وتوطيدا لمنجزات البعثة، أوصيتُ الجمعية العامة بأن تنشئ البعثة الدولية للدعم المدني في هايتي، التي تسلمت مهمة المساعدة في الانتقال الجاري نحو الحكم الدستوري الديمقراطي. ولهذه البعثة عناصر فنية ثلاثة للأنشطة، هي حقوق الإنسان، والشرطة، والعدالة.

٩٣ - أما بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا فما زالت أكبر بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام. فهي لا تزال تبذل المساعي الحميدة وتؤدي المهام الاستشارية والإعلامية لدعم تنفيذ اتفاقات السلام. غير أن الكثير من الإصلاحات الجوهرية لم يكتمل بعد. فعلى الرغم من أن عام ٢٠٠٠ هو السنة النهائية في جدول التنفيذ الرسمي، اقترحت أطراف الاتفاقات تمديد الجدول الزمني للتنفيذ. وبناء عليه، أقوم حاليا بإجراء مشاورات حول وسائل توطيد عملية بناء

السلام كي أتمكن من التقدم إلى الجمعية العامة بتوصية مناسبة.

٩٤ - وبناء السلام ينطوي، في الممارسة العملية، على مبادرات ترمي إلى تعزيز المصالحة الوطنية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة. كما أنه يشمل تدابير لتهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وهو ما يعد شرطا أساسيا للتعمير. وفي سعيها نحو تحقيق هذه الأهداف، تقيم مكاتبنا اتصالات منتظمة مع البلدان المانحة المعنية وممثلي المؤسسات المالية الدولية.

٩٥ - وقد تعززت أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام بتوثيق علاقة العمل بين عمليات السلام والمكاتب الميدانية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهذه المكاتب الميدانية موجودة حاليا في بوروندي والبوسنة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكمبوديا وكرواتيا وكولومبيا.

٩٦ - ومن الجوانب الأخرى البعيدة المدى لأعمال بناء السلام التي نقوم بها المساعدة في إزالة الألغام. فدائرة الأعمال المتعلقة بالألغام، التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، تعمل مع شركائها في البعثات المنتشرة في جميع أنحاء العالم على تحديد مواقع الألغام وإزالتها، وهي مهمة يتزايد نموها مع استمرار تزايد عدد البلدان المنكوبة بالألغام وزرع ألغام جديدة في البلدان التي سبق أن أزيلت منها. وقد استنزفت هذه التطورات الموارد المحدودة المتاحة. بيد أن الحصول على الموارد ليس إلا جزءا من المشكلة. وأود مرة أخرى أن أؤكد على الحاجة إلى إدانة إنتاج وتوزيع واستخدام هذه الأسلحة العشوائية الأثر.

المساعدة الانتخابية

٩٧ - تقدم الأمم المتحدة المساعدة إلى المؤسسات الانتخابية لسببين: لتعزيز القدرة الإدارية من أجل إجراء انتخابات تتميز بالمصداقية والشفافية والنزاهة وللمساعدة في عملية توطيد دعائم المؤسسات المطلوب القيام بها خلال الفترة اللاحقة للانتخابات. وترمي هذه المساعدة في الأجلين المتوسط والطويل إلى الحيلولة دون إخفاق الديمقراطية وانهيارها، وهو ما قد يحدث أحيانا عقب إجراء الانتخابات الأولى في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية، وإلى تحقيق استقرار المؤسسات الانتخابية نفسها.

٩٨ - وتقديم المساعدة الانتخابية عنصر بالغ الأهمية من عناصر استراتيجيات منظومة الأمم المتحدة الشاملة لبناء السلام وإقامة الديمقراطية. وقد شهدت الأمم المتحدة خلال الثماني سنوات المنصرمة زيادة كبيرة في عدد طلبات المساعدة الانتخابية وفي تعقُّد هذه الطلبات. وقامت شعبة المساعدة الانتخابية منذ إنشائها في عام ١٩٩٢ بتقديم المساعدة في ١٥٠ عملية انتخابية، من تنظيم الانتخابات إلى تقديم الدعم التقني. ومن الجدير بالتنويه بوجه خاص اشتراك الأمم المتحدة خلال العام الماضي في العمليتين الانتخابيتين في المكسيك ونيجيريا.

الجزاءات

٩٩ - كان سجل نجاح الجزاءات حتى الآن في التشجيع على الامتثال لقرارات مجلس الأمن غير ثابت، وشهدت السنوات الأخيرة تشككا متزايدا في جدواها. ففي حالة الجزاءات الاقتصادية الشاملة، أُعرب عن القلق من آثارها السلبية على المدنيين والدول المجاورة التي تتضرر علاقاتها التجارية من جراء الجزاءات ولكنها لا تتلقى أي تعويض عن الأضرار التي تلحق بها. وفي أحيان كثيرة جدا كانت عامة الشعب هي التي دفعت ثمن الجزاءات لا الحكومات الاستبدادية المقصودة بها. ومن المفارقات أن طاقم السياسيين

أنفسهم الذين يتألف منهم نظام الحكم استفادوا اقتصاديا أحيانا كثيرة من الأسواق السوداء التي نشأت للتغلب على الجزاءات المقصود بها ممارسة الضغط عليهم.

١٠٠ - لذا، فإنني مع الرأي الذي أصبح يحظى بالتأييد لدى الدول الأعضاء على أساس التوافق، وهو أن تصميم جزاءات مجلس الأمن وتنفيذها يحتاجان إلى تحسين وأن إدارتها تحتاج إلى تعزيز لكي تتسنى الاستجابة على نحو أسرع وأنجع في حالات تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر في المستقبل. وينبغي أن تصمم نظم الجزاءات في المستقبل على نحو يعطيها أكبر فرصة لإقناع الجهة المستهدفة بالامتثال لقرارات مجلس الأمن فيما يخفف إلى أدنى حد من الآثار السلبية الناجمة عن الجزاءات على السكان المدنيين والدول المجاورة وغيرها من الدول المتضررة من جرائها.

١٠١ - وأثبتت المناقشة التي جرت في مجلس الأمن في نيسان/أبريل حول الجزاءات، وما حدث في أعقابها من إنشاء فريق عامل غير رسمي تابع للمجلس مكلف بوضع توصيات عامة بشأن كيفية تحسين فعالية الجزاءات، أن المجلس مستعد للنظر في اتخاذ خطوات عملية لتحسين نظم الجزاءات. وهذا تطور محمود ويتوقع له أن يساعد المجلس على الإشراف على تطور الجزاءات وصيرورتها أداة أقوى للردع ولاتقاء نشوب الصراعات.

نزع السلاح

١٠٢ - نزع السلاح عنصر حاسم الأهمية في استراتيجية الأمم المتحدة للسلام والأمن. وخطوات الحد من كمية الأسلحة وكبح انتشارها لا تجعل العالم مكانا أكثر أمانا فحسب بالتخفيف من النزوع إلى الصراع بل تخفف أيضا من إغراء الدول الانخراط في سباقات التسلح الباهظة التكلفة. وتشير أحدث الأرقام إلى أن النفقات العسكرية العالمية زادت في عام ١٩٩٩ لأول مرة في الفترة اللاحقة للحرب الباردة ليصل مجموعها إلى ٧٨٠ بليون دولار تقريبا، أي ما يشكل ٢,٦ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي في العالم.

١٠٣ - وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم في الحد من الأسلحة النووية ويشار بوجه خاص إلى تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢)، يوجد في أوساط المجتمع الدولي قلق عميق إزاء استمرار الخطر المقترن بهذه الأسلحة. وهذا ما يعطي أهمية بالغة للنتائج التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. ومن دواعي التفاؤل ما تعهدت به بكل وضوح البلدان الحائزة لأسلحة نووية من إنجاز عملية القضاء التام على ترساناتها النووية، وتجدد الجهود الرامية إلى وقف الانتشار العالمي للأسلحة النووية، وتعزيز المعايير التي تنظم استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فهذه قضايا حاسمة الأهمية لأمن شعوب الأمم المتحدة. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به. وإني لأحث بشدة على السعي إلى تحقيق هدفي تصديق جميع الدول على اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتفاوض العاجل على بروتوكول لتدعيم اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهما هدفان ليس من المتعذر تحقيقهما.

١٠٤ - وبينما زاد عدد التصديقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خلال العام الماضي، لا تزال التحديات التي تعترض طريق دخولها حيز النفاذ قائمة، لا سيما بعد أن رفض مجلس شيوخ الولايات المتحدة التصديق عليها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ولا بد من تنفيذ الإعلان الختامي للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة المذكورة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. لذا، أكرر دعوتي إلى جميع الدول أن تصدق على هذه

المعاهدة، لا سيما الدول التي لا بد من أن تصدق عليها لكي تدخل حيز النفاذ.

١٠٥ - وفي العام المنصرم، وجهتُ الانتباه إلى الأخطار المقترنة بتطوير القذائف الطويلة المدى وتجريبها. ولئن كانت هذه الأخطار لا تزال قائمة فهناك خطر من جهة أخرى، وهو الضغط المتزايد لإقامة نظم دفاعية وطنية قائمة على القذائف. ويوجد لدى الوسط العلمي شك عارم في أن تتمكن هذه النظم من العمل بفعالية في أي وقت من الأوقات وقلق عميق من أن تؤدي إقامتها إلى سباق تسلح جديد إلى انتكاس سياسات نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى إيجاد حوافز جديدة لانتشار القذائف. وإني أرجو أن تزن تلك الدول هذه العوامل بتأن شديد قبل المضي في مسار قد يعرِّض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية للخطر وقد يُضعف الأمن العالمي بدلا من أن يعززه.

١٠٦ - وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يجري حاليا التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في عام ٢٠٠١. وللنتائج التي يسفر عنها هذا المؤتمر أهمية حاسمة لأن هذه الأسلحة هي التي تقتل معظم الناس في معظم الحروب. ولزاما علينا أن نحد من المخاطر التي تحيق بأكثر الناس تعرضا لخطر هذه الأسلحة، بمن فيهم الأطفال الذين يجندون أحيانا كثيرة ويزودون بها لاستخدامها. ويجري الآن إحراز قدر من التقدم بتشديد الدول قوانينها المتعلقة بتصدير الأسلحة وقيامها بجمع فائض الأسلحة وتدميره. وأخذت النُهج المبتكرة، كبرنامجي ''الأسلحة مقابل التنمية'' و ''الأسلحة مقابل الغذاء''، تسفر عن نتائج ملموسة، بوصفها تدابير عملية لنزع السلاح على مستوى المجتمعات المحلية. ويرجع الفضل في هذا التقدم المحرز إلى التعاون الوثيق بين الدول وقطاع الأعمال والمجموعات في المجتمع المدني والمجتمع الدولي.

١٠٧ - وعلى الرغم من كون الأمم المتحدة منظمة عالمية فإنها تسلم بأن النُهج الإقليمية المتبعة للحد من الأسلحة ولنزع السلاح يمكن أيضا أن تؤدي دورا حاسما في تعزيز الأمن. وقد أعيد تنشيط مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة المعنية بالسلام ونزع السلاح ولكن الافتقار المزمن إلى الموارد لا يزال، مع الأسف، يحد من فعاليتها.

١٠٨ - وخلال مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أتيحت للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال نزع السلاح فرصة لم يسبق لها مثيل للإعراب عن آرائها أمام الدول الأطراف في الاتفاقية في اجتماع نُظِّم لهذا الغرض. وظلت هذه المنظمات تؤدي في إطار اتفاقية أوتاوا بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد دورا غير رسمي ولكنه حيوي في مجال الرصد. وكلي ثقة في أن تضع الدول الأعضاء في اعتبارها المساهمة البناءة التي يقدمها المجتمع المدني من أجل نزع السلاح عندما تقرر كيف ستشترك المنظمات غير الحكومية في المؤتمر المعني بالأسلحة الصغيرة في عام ٢٠٠١.

الفصل الثاني

الوفاء بالالتزامات الإنسانية

١٠٩ - اتسم العام الماضي بحدوث طوارئ إنسانية فاقت بكثير أسوأ التوقعات. فقد استمرت بلا هوادة الصراعات المتطاولة في أفغانستان، وأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسري لانكا، والسودان، والصومال، وكولومبيا. وتصاعدت الأزمات أو تفجرت أزمات في جمهورية الكونغو وكوسوفو وتيمور الشرقية، وشيشانيا، وبين إثيوبيا وإريتريا. وتدهورت الحالة في بوروندي بسبب برامج النقل القسري الجماعي التي قادتها الحكومة، وكان لاندلاع أعمال العنف في سيراليون في أيار/مايو ٢٠٠٠ نتائج خطيرة في المجال الإنساني. ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة هذه الصراعات العنيفة، كضحايا للهجمات المباشرة، والقصف العشوائي بالقنابل والاغتصاب والتعذيب الجنسي والنقل القسري والحرمان من الوصول إلى المساعدة الإنسانية أو تقييده، وأشكال أخرى عديدة من انتهاكات حقوق الإنسان.

١١٠ - وإلى جانب حالات الطوارئ المعقدة، وقعت كوارث طبيعية جلبت الدمار إلى العديد من البلدان النامية. وكانت منغوليا، وتركيا، والهند، وفنزويلا، والجنوب الأفريقي من بين البلدان التي تأثرت تأثرا شديدا بما نتج من آثار عن العواصف الثلجية والزلازل، والأعاصير الحلزونية وانزلاقات الكتل الطينية والفيضانات، بينما انتشر الجفاف في القرن الأفريقي وازداد شدة في وسط آسيا. ويتنامى عدد ونطاق الكوارث الطبيعية بسرعة، مما يتطلب مزيدا من التعاون الدولي لتوفير المساعدة للسكان المنكوبين.

تنسيق الأعمال الإنسانية

١١١ - في العام الذي انقضى اتسم التنسيق المحسَّن للأعمال الإنسانية الدولية بتطبيق نُهُج مبتكرة في حالات الطوارئ الكبيرة في كوسوفو وتيمور الشرقية، وبنشوء مصاعب في توفير الحماية للأشخاص المشردين داخليا وللمدنيين في أثناء الصراعات المسلحة. واستجابة للأزمة الإنسانية التي وقعت في البلقان، انتدب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية موظفين للقيام بوظائف التنسيق دعما للدور القيادي التي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وساعد هؤلاء الموظفون في إنشاء فريق إدارة الطوارئ في ألبانيا، وأنشأوا في وقت لاحق وحدة تنسيق مشتركة بين الوكالات ومركزا محليا للمعلومات الإنسانية في كوسوفو.

١١٢ - واستجابة لأزمة تيمور الشرقية، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فورا بإيفاد أحد كبار منسقي الشؤون الإنسانية لقيادة فريق من الاختصاصيين مشترك بين الوكالات. وتوفرت بإيفاد هذا المنسق خدمات تنسيق حيوية ريثما أمكن إنشاء عنصر إنساني في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. كذلك قام المكتب بدعم ممثلي الخاص لتيمور الشرقية في تصميم العنصر الإنساني وتوفير الموظفين له وتقديم التمويل الأولي.

١١٣ - وأنشئت استجابة مشتركة بين الوكالات لمعالجة مشكلة التزايد السريع في الأشخاص المشردين داخليا في عدد من البلدان، من بينها أفغانستان وأنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا. وقام أيضا منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتكثيف جهودهم لتحسين تنسيق وإنجاز البرامج لصالح الأشخاص المشردين داخليا.

١١٤ - وبما أن الأشخاص المشردين داخليا لا يزالون، بالتعريف، مواطنين تابعين لبلدانهم، فقد صممت الاستجابات الدولية لحالات معينة بالتعاون مع الحكومات والسلطات في كل من البلدان المتأثرة. وقد كان واضحا لفترة ما أن آليات الاستجابة الدولية تقتضي مراجعة، وأنه لا بد من الاتفاق على خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة.

وأجريت سلسلة من الاستعراضات وتم إنتاج ورقة سياسة تتعلق بحماية الأشخاص المشردين داخليا. وكان الافتراض الأساسي في تلك السياسة هو أن المسؤولية عن الأشخاص المشردين داخليا تقع أولا وآخرا على عاتق حكوماتهم الوطنية، ولكن من المسلم به أن قدرة السلطات واستعدادها للوفاء بمسؤولياتها قد لا يكونان كافيين أو قد يكونان معدومين تماما في بعض حالات الصراع. وبناء على ذلك، تحث السياسة الوكالات الإنسانية على التعاون مع السلطات الوطنية والمحلية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة في دعم واستكمال جهودها لصالح المشردين. وكانت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، باعتمادها هذه المبادئ التوجيهية، تسعى إلى حل بعض أوجه الغموض التي تعيق الأعمال الإنسانية الفعالة في أوقات الأزمات.

١١٥ - وتدعو اللجنة أيضا إلى تعزيز الحماية القانونية والمادية للمدنيين في حالات الصراع المسلح. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قدمتُ إلى مجلس الأمن تقريري عن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، الذي أوردت فيه ٤٠ توصية تهدف إلى الحد من الأخطار التي تهدد المدنيين في حالات الصراع المسلح. وأحيل التقرير إلى الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر. واتخذ مجلس الأمن عدة قرارات تأييدا للتوصيات التي قدمتها، وأولى اهتماما خاصا لمسألة حماية حقوق الأطفال في حالات الصراع المسلح. وتشكل هذه القرارات معلما هاما في الجهود التي يضطلع بها منذ زمن طويل العاملون في المجال الإنساني لضمان التصدي سياسيا لأسباب الأزمات الإنسانية على أعلى المستويات الدولية.

١١٦ - وفيما يتعلق بالاستجابة للنداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠٠٠ فقد كانت حتى الآن مخيبة للآمال. ففي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وهو منتصف مدة دورة النداء، لم يكن قد توفر من مجموع الاحتياجات سوى ٣٤ في المائة. وهذا الرقم، من حيث النسبة المئوية، أدنى من التبرعات التي أعلنت استجابة للنداء الموحد عام ١٩٩٩ بحلول التاريخ ذاته من العام الماضي، على الرغم من التحسينات المعترف بها في نوعية النداءات. ويجري الآن بذل مزيد من الجهود لتعزيز عملية النداءات الموحدة في العام القادم، كما يجري النظر في مزيد من النُهج المبتكرة للمساعدة على تعبئة الموارد لهذه ''الطوارئ المنسية''.

١١٧ - وقد أدرجت لأول مرة في النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٠ طلبات للتمويل من أجل تلبية الاحتياجات الأمنية، التُمس فيها تقديم ٨,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لأنشطة تتصل بالأمن في ١٠ بلدان أو مناطق إقليمية. وسوف تتضمن النداءات الموحدة كلها في المستقبل استعراضا شاملا للاحتياجات المتعلقة بالأمن.

١١٨ - وكان من بين الجهود الرامية إلى تحسين استجابة الأمم المتحدة لتصاعد عدد الكوارث الطبيعية والبيئية قيام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتعيين مستشارين في مجال الاستجابة للكوارث الطبيعية في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادئ. ويقوم هؤلاء المستشارين بتقديم المشورة إلى الحكومات والشبكات الإقليمية ومساعدتها في التأهب للكوارث الطبيعية. ويساعدون أيضا في نشر أفرقة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث الطبيعية، من داخل المنطقة المنكوبة وغيرها من أنحاء العالم.

١١٩ - وفي عام ١٩٩٩، أوفدت هذه الأفرقة في ١٢ مناسبة. وساعد أيضا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أعضاء الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ في التنسيق بين الأفرقة الدولية للبحث والإنقاذ التي أوفدت استجابة للزلازل التي وقعت في ثلاث قارات.

١٢٠ - واعترفت الدول الأعضاء بمنجزات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وبضرورة مواصلة أنشطة الحد من الكوارث بقيادة منظومة الأمم المتحدة، في قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ وقرار الجمعية العامة ٢١٩/٥٤ المتعلقين بالترتيبات المقبلة للحد من الكوارث. وتساعد الاستراتيجية الجديدة المجتمعات المحلية على مقاومة آثار الأخطار الطبيعية والتكنولوجية والبيئية والحد من تكاليفها الاجتماعية والاقتصادية. وتسعى المبادرة أيضا إلى إدماج استراتيجيات الوقاية من الأخطار في أنشطة التنمية المستدامة. وخلال العام الماضي كان ثمة تركيز متزايد على النُهج المتعددة التخصصات للوقاية من الكوارث. وتُعطى الأولوية لاستخدام المبتكرات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالحد من الكوارث، ولإشراك صانعي القرار المحليين وجماعات المواطنين المحلية في وضع استراتيجيات مستدامة طويلة الأجل للحد من الكوارث على الصعيدين الإقليمي والوطني. وأنشئت فرقة عمل لتيسير النهج الجديد المتعدد التخصصات. ويرأس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقا عاملا لوضع مقاييس لإجراء قياس كمِّي لمؤشرات الخطر والتأثر والتأثير. ويرأس برنامج الأمم المتحدة للبيئة فريقا عاملا لنظم الإنذار المبكر؛ وترأس المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فريقا عاملا معنيا بالتنبؤ بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لهبوب الإعصار المسمى النينيو مرات أخرى في المستقبل، وتغير المناخ واختلافه.

تقديم الخدمات الإنسانية

١٢١ - في العام الماضي، كان من بين المناطق التي تلقت المساعدة الإنسانية من الأمم المتحدة الاتحاد الروسي، وأفغانستان، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وتركيا، وتيمور الشرقية، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسودان، وسيراليون، والصومال، وطاجيكستان وفنزويلا، وكولومبيا، وكوسوفو، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، ومنغوليا، وموزامبيق.

١٢٢ - وفي عام ١٩٩٩ قدم برنامج الأغذية العالمي المعونة الغذائية إلى ما يقرب من ٨٩ مليون شخص في مختلف أنحاء العالم، وكان جزء كبير من هذه المعونة في شكل عمليات للطوارئ والإنعاش. ويتمثل عدد الناس الذين تلقوا المساعدة زيادة قدرها ١٧ في المائة عن المجموع في عام ١٩٩٨. وكان ٤١ مليونا ممن تلقوا المساعدة ضحايا للكوارث الطبيعية. وتلقى المساعدة أيضا ما يقرب من ١٨ مليونا من المدنيين الضعفاء في حالات صراع مسلح ومنهم الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين.

١٢٣ - وكان النساء والأطفال يشكلون ٧٥ في المائة من الناس الذين وصل إليهم برنامج الأغذية العالمي بأنشطته الإنسانية عام ١٩٩٩. وفي جميع العمليات الإنسانية تقريبا، يقوم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه، التزاما منه ومنهم بسياسات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وسياسة البرنامج نفسه، وهي ''الالتزامات إزاء المرأة''، بتركيز الجهود لمعالجة الجوانب الجنسانية والأبعاد الاجتماعية لانعدام الأمن الغذائي؛ وإدماج الشواغل الجنسانية في برامج المساعدة الإنسانية.

١٢٤ - وأثبتت استجابة برنامج الأغذية العالمي للأزمات المباغتة، كأزمتي البلقان وتيمور الشرقية، قدرة البرنامج على تيسير سبل التنسيق الفعال للمعونة الغذائية وتوفير الدعم في مجال النقل والإمداد والاتصالات السلكية واللاسلكية للشركاء في المساعدة الإنسانية فور ظهور هذه الأزمات. ويتمتع البرنامج وشركاؤه الآن بالقدرة على السرعة في وضع استراتيجيات لأنشطة التدخل المنسقة الموجهة إلى تلبية احتياجات أضعف الفئات.

١٢٥ - وكان البرنامج، نتيجة لتحسن قدراته التحليلية والتنبؤ به، من أوائل الوكالات التي اكتشفت بوادر أزمة غذائية إقليمية وشيكة بسبب الجفاف في القرن الأفريقي في أواخر عام ١٩٩٩، وأنذر المجتمع الدولي بخطورة الحالة. واستجابة لهذه الأزمة، قمت في آذار/مارس ٢٠٠٠ بتعيين

المديرة التنفيذية للبرنامج، ممثلا خاصا لي فيما يتعلق بالجفاف في القرن الأفريقي.

١٢٦ -ولا يزال أمن الموظفين مصدر قلق كبير لبرنامج الأغذية العالمي. فقد لقِي سبعة من موظفي البرنامج حتفهم في الميدان عام ١٩٩٩. ويواصل البرنامج جهوده لتعزيز قدرة المنظمة على حماية موظفيها في الميدان، وقد تلقى جميع الموظفين تقريبا تدريبا فيما يتعلق بالأمن.

١٢٧ -وتوفر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الإنذار المبكر بحالات الطوارئ الغذائية الوشيكة، وتتيح معلومات عن المحاصيل وإمدادات الأغذية وتقيِّم الاحتياجات للطوارئ في القطاع الزراعي، وتقدم مدخلات زراعية كيما يستطيع الناس أن يزرعوا أغذيتهم ويحدوا من اعتمادهم على المعونة الغذائية، وتساعد الحكومات في التغلب على الأزمات، وتقدم المشورة التقنية للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الزراعة.

١٢٨ -وبفضل التمويل من المانحين وشركاء منظومة الأمم المتحدة كبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمكَّنت منظمة الأغذية والزراعة، مع شركائها من المنظمات غير الحكومية، من القيام بحملات كبيرة لتوفير المدخلات الزراعية للأشخاص المشردين داخليا والعائدين واللاجئين، واستطاعت تنفيذ برامج مبكرة لإعادة التأهيل. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة أيضا العمل بالتعاون الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعدة اللاجئين والمشردين داخليا والعائدين والسكان المضيفين على تحسين حالة أمنهم الغذائي. وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم المساعدة التقنية لرسم خريطة للكوارث وإنشاء نظم متكاملة لإدارة المعلومات من أجل إدارة الكوارث.

١٢٩ -ولا تزال الأولويات لدى منظمة الصحة العالمية هي عمليات التحصين والتغذية والمواد الصيدلانية ومكافحة الأوبئة والصحة العقلية. فقد وجهت المنظمة الانتباه، في هذا العام المنصرم، إلى مخاطر صحية عالمية حرجة كالملاريا وشلل الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والوفيات النفاسية. ومما عقَّد الجهود المبذولة للتغلب على هذه التحديات ازدياد عدد الكوارث الطبيعية وظهور حالات طوارئ إنسانية معقدة. وقد بُذلت جهود مكثفة، بدعم من الهيئات الإدارية المركزية للمنظمة، لزيادة تأهب المكاتب القطرية للمنظمة، ولتقييم الاحتياجات الصحية للمتأثرين بالكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان وتلبية تلك الاحتياجات في الوقت المناسب.

١٣٠ -وفي الميدان، وبدعم معزَّز من المكاتب الإقليمية والمقر، ركزت منظمة الصحة العالمية على المراقبة الصحية والتغذوية، فقدمت البيانات الجوهرية لتنسيق التخطيط للمساعدة وتنفيذها، في حالات الطوارئ وفي حالات إعادة البناء في أعقاب الأزمات.

١٣١ -وفي الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، بُذلت جهود خاصة للقضاء على شلل الأطفال ومكافحة الملاريا وتحديد استراتيجيات جديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكفالة الأمومة المأمونة في حالات الطوارئ المعقدة. وواصلت المنظمة أيضا رصد التوزيع العادل للسلع الأساسية المستوردة إلى العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). واستمر العمل في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني لإصلاح نظم الرعاية الصحية. ولا تزال مسألة تعزيز الحوار والتنسيق بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في المجال الصحي وسد الثغرة بين الانتعاش وإعادة التأهيل والتطوير الصحي، من القضايا التي تتسم بأولوية عالية لدى المنظمة.

١٣٢ -وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مع شركائها من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، المعونة الإنسانية والحماية لما يزيد على ٢٤ مليون طفل وامرأة مِمَّن تضرروا في العام الماضي بكوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان. واستجابة للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن في آب/أغسطس ١٩٩٩ ويشدد فيه على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود بفعالية أكبر لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح، وضعت اليونيسيف مجموعة شاملة من البرامج وأنشطة التدخل من أجل الأطفال والأمهات في حالات الطوارئ، بما في ذلك رعاية الرُّضع، والتعلم في مرحلتَي الحضانة والتعليم الابتدائي، والأنشطة الترويحية والتثقيف في مجال الصحة والتغذية. وزادت اليونيسيف أيضا دعمها لبرامج التسريح والإدماج للأطفال في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعززت ووسعت في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا وكوسوفو وتيمور الشرقية البرامج التي تدعم لم شمل الأسر التي تشتت شملها بسبب الصراع. وقُدم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المتأثرين بالصراعات والتشرد في ألبانيا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وساعد دعم اليونيسيف للتعليم الأساسي والمدرسِي في كوسوفو وتيمور الشرقية وفي حالات طوارئ عديدة أخرى على استعادة قدر من الشعور لدى الأطفال بعودة الحياة إلى الحالة الطبيعية.

١٣٣ -وكان يجري تنفيذ أيام التحصين الوطنية طوال العام في محاولة للقضاء على شلل الأطفال في أفغانستان، وأنغولا، وبوروندي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وكانت اليونيسيف، في متابعتها لهذه الحملات في البلدان المتورطة في صراع عنيف، تعمل مع منظمة الصحة العالمية في التفاوض على ''أيام هدوء'' كي يتمكن الأطفال من الحصول على التحصين بأمان.

١٣٤ -وفي عام ١٩٩٩، شرعت اليونيسيف في برنامج عالمي للسلام والأمن للمساعدة على توجيه الجهود الدولية لصالح الأطفال والنساء الذين يعيشون في ظل صراعات مسلحة. ومجموعة الأهداف التي قدمتها المديرة التنفيذية إلى مجلس الأمن تدعو إلى وضع نهاية لاستخدام الأطفال كجنود، وحماية الأطفال من آثار الجزاءات، وإدراج أحكام محددة بشأن الأطفال في إطار عملية بناء السلام، ووضع نهاية لإفلات مرتكبي جرائم الحرب من العقوبة لا سيما الجرائم التي تُرتكب ضد الأطفال؛ وتدعو أيضا إلى الإنذار المبكر واتخاذ تدابير وقائية لصالح الأطفال، وإدخال تحسينات في توفير السلامة للعاملين في المجال الإنساني.

١٣٥ -وخلال العام الماضي، ركَّزت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال في حالات الصراع المسلح على اشتراك المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في معالجة محنة الأطفال في حالات الصراع المسلح، والدعوة إلى تطبيق المبادئ والمعايير ذات الصلة، ورفع الحد الأدنى لسن التجنيد للشباب ولمشاركتهم في الصراعات المسلحة؛ والتصدي للمشاكل العابرة للحدود التي تؤثر في الأطفال مع التركيز بوجه خاص على منطقة غرب أفريقيا؛ السعي إلى تقديم من انتهكوا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة؛ والعمل على ضمان حماية حقوق الطفل في إطار قواعد الإثبات والقواعد الإجرائية للمحكمة الجنائية الدولية؛ وتشجيع مشاركة الأطفال والفتيان في جهود صنع السلام وبناء السلام.

١٣٦ -ويسرني أن مجلس الأمن اتخذ هذا العام، بناء على قراره ذي الطابع العام ١٢٦١ (١٩٩٩)، قرارا آخر (١٣١٤ (٢٠٠٠)) بشأن الأطفال المتأثرين بالصراعات

المسلحة. ضمنه عددا من الأحكام العملية لحماية الأطفال المتأثرين بالحرب. ويسرني أيضا أن أعلن أن هذه المبادرات قد أفضت إلى صدور التزامات من جانب حكومات بوروندي ورواندا والسودان وسيراليون وكولومبيا بأن توفر الحماية للأطفال.

١٣٧ - وتجمع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بين الاستراتيجيات الإنسانية والإنمائية في توفير خدمات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية لما يقرب من ٣,٧ ملايين لاجئ في ميادين عملها الخمسة، وهي: الأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة والجمهورية العربية السورية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، احتفلت الوكالة بمرور ٥٠ عاما على خدمتها الميدانية. وظل عمل الأونروا، الذي يقوم به عموما أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من الموظفين المحليين المتفانين في العمل، يحقق منجزات باهرة، في ظروف صعبة في الغالب، من بينها حالات طوارئ وحالات صراع. ولكن كان لا مناص من أن تؤثر أوجه القصور الخطيرة في تمويل ميزانية الوكالات تأثيرا سلبيا على مستوى الخدمات ونوعيتها. ولا بد من ضمان المساهمات الطوعية التي تعتمد عليها الوكالة وزيادتها إذا ما أريد للوكالة أن تتغلب على التحديات التي ستواجهها حتما في السنوات المقبلة.

١٣٨ - واعترافا بالدور الفريد الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز الصحة الإنجابية والوقاية من العنف الجنسي في حالات الطوارئ، أصبح الصندوق عضوا كامل العضوية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقام الصندوق، في أعقاب تقييم أُجري لحالات العنف الجنسي الذي تعرضت له النساء في كوسوفو، بإنشاء مكتب في كوسوفو لإعادة توفير الرعاية في مجال الصحة الإنجابية ولتقدم التوجيه والمشورة إلى النساء وأسرهن. وجرى تحديث المبادئ التوجيهية التي تضمَّنها الدليل الميداني المشترك بين الوكالات بشأن الصحة الإنجابية في حالات اللاجئين، وتلقّى التدريب على استخدام هذه المبادئ التوجيهية موظفون من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومن هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والوكالات الوطنية، وكان الهدف أيضا توعيتهم باحتياجات اللاجئين في مجال الصحة الإنجابية. كذلك شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في المناقشات التي دارت مع إدارة عمليات حفظ السلام حول الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية داخل بعثات حفظ السلام. وأقر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، في دورته السنوية المنعقدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، استخدام مبلغ أقصاه مليون دولار من صناديق البرامج الأقاليمية الخاصة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان كقاعدة انطلاق قوية لوضع نداءات من أجل التماس موارد خارجة عن الميزانية لمعالجة هذه المشكلة.

١٣٩ - ومن المكونات الأساسية للإطار التخطيطي العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحد من حدوث وتأثير الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية والبيئية والتكنولوجية

وتعجيل عملية الانتعاش سعيا إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة. والأهداف الرئيسية في عملية الحد من الكوارث وتعجيل الانتعاش هي تحقيق انخفاض دائم في مخاطر الكوارث، وحماية مكاسب التنمية، والحد من الخسائر في الأرواح وفي سُبُل الرزق بسبب الكوارث، وكفالة أن يؤدي الانتعاش من الكوارث إلى توطيد التنمية البشرية المستدامة. وتحقيقا لهذه الأهداف، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال نظامه المتمثل في وجود ممثلين مقيمين تابعين له في البلدان المعنية، ومكاتب إقليمية وبرامج متخصصة، من قبيل شعبة البيئة المستدامة والطاقة، والرعاية المشتركة لصندوق البيئة العالمي، ومكتب مكافحة التصحر والجفاف. وبرنامج الحد من الكوارث الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، والذي هو أحد مكونات شعبة الاستجابة للطوارئ التابعة له، هو مركز التنسيق من أجل ضمان إدماج الشواغل المتعلقة بالحد من الكوارث في الاستراتيجيات الإنمائية. والهدف المحوري للشعبة هو تعزيز قدرة المؤسسات، في جميع المستويات، على إدارة الكوارث بصورة أكفأ وتشجيع ووضع الاستراتيجيات للحد من الكوارث.

١٤٠ -وواصلت اليونيسيف تأييدها النشط لاتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، والدعوة إلى التصديق عليها من جانب جميع الدول. وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ كان قد وقع الاتفاقية ١٣٣ بلدا وصدق عليها ١٠١. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، مسؤول عن دعم عملية بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي، وعن معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للألغام الأرضية. أما فريق العمل المتعلق بالألغام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو عنصر استشاري في شعبة الاستجابة في حالات الطوارئ فهو مسؤول، مع وجود ١٢ برنامجا عاملا تابعا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ٥ مبادرات جديدة، عن وضع السياسات والتوجيه في هذا المجال، وعن الدعم التشغيلي لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤١ -ونظرا لأن مراحل عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير والتنمية كثيرا ما تتداخل في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، فقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجا شاملا ومتكاملا إزاء البلدان التي تمر بأزمات والبلدان الخارجة من الأزمات. فالاستراتيجيات الإنسانية والإنمائية التي تركِّز على اتقاء حدوث الأزمات والتخفيف من آثارها وتحقيق انتعاش مستدام لا بد، لكي تكون فعالة، من تضافر الجهود في تنفيذها. ولتحقيق هذا الهدف، أصبحت برامج بناء القدرات وإصلاح الهياكل الأساسية وتعزيز سيادة القانون، وإعادة الإدماج، وهي برامج تقدم المساعدة للمشردين وللمجتمعات المحلية، جزءا لا يتجزأ من أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

١٤٢ -ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في جميع البلدان، من خلال شبكة المنسقين المقيمين، مشددا على التخطيط المشترك، وعلى إجراء عمليات تقييم للاحتياجات، بداعي الاقتضاء لا بإيعاز من الوكالات، وعلى القدرات المحلية، وعلى أهمية التوصل إلى اتفاق واضح في تقسيم العمل من خلال التعاون فيما بين الوكالات، وعلى الحاجة إلى وجود نظم مالية أكثر مرونة لأغراض عمليات البرمجة في المراحل الانتقالية. وتبذل قصارى الجهود لدعم ما تضطلع به السلطات الوطنية من دور محوري في إدارة هذه العمليات ولإشراك جميع الجهات الفاعلة على الصعيد الدولي في نهج عام وشامل يقوم على المشاركة.

١٤٣ -ومنذ نهاية عام ١٩٩٦، أصبح بإمكان العراق بفضل برنامج ''النفط مقابل الغذاء'' الذي أنشأه مجلس الأمن ويديره مكتب برنامج العراق، أن يبيع نفطه ويستخدم ثلثي حصيلة البيع لكي يشتري، بموافقة لجنة الجزاءات، إمدادات إنسانية. وأضيف إلى هذه الإمدادات في الآونة الأخيرة قطع الغيار والمعدات اللازمة للبنية الأساسية، بما في ذلك صناعة النفط. وتستخدم لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في جنيف ٣٠ في المائة لصرف التعويضات المتعلقة بالحرب. وخففت في عام ١٩٩٨ القيود الصارمة المفروضة على قيمة النفط الذي يباع في كل مرحلة من مراحل الـ ١٨٠ يوما، ثم رفعت تماما في عام ١٩٩٩. وحتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٠، باع العراق ما قيمته ٣٢ بليون دولار من النفط وتلقى ما قيمته ٨ بلايين دولار من الإمدادات، وحظي بالموافقة على تلقي إمدادات أخرى قيمتها ٥ بلايين دولار وهي في

الطريق إليه. ومع ذلك لا يزال شعب العراق يعاني من آثار الجزاءات.

حماية اللاجئين ومساعدتهم

١٤٤ -على الرغم من أنه لم يحدث بين بداية عام ١٩٩٩ ونهايته سوى تغير طفيف نسبيا في عدد اللاجئين والأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢١,٥ مليون مقابل ٢٢,٣ مليون)، فقد اتسمت هذه السنة، مع ذلك، بتحديات كبيرة. فقد طغت الصراعات في كوسوفو وتيمور الشرقية وشيشانيا، الاتحاد الروسي، على اهتمامات وسائط الإعلام، واستأثرت بقسط كبير من موارد المفوضية، ولكن كانت هناك أزمات إنسانية أخرى عديدة في أرجاء العالم، وخاصة في أفريقيا، لم تحظ بنفس القدر من اهتمام وسائط الإعلام. وقد أثارت هذه الحالات غير المتكافئة معضلات، وتطلبت اتخاذ قرارات صعبة لا بالنسبة لوكالة الأمم المتحدة للاجئين فحسب ولكن أيضا بالنسبة للمجتمع الإنساني الأوسع.

١٤٥ -وفي كوسوفو، وبعد ١٠ أسابيع من حالة الطوارئ الهائلة التي اندلعت في أواخر آذار/مارس ١٩٩٩ وأدت إلى رحيل ما يربو على ٨٠٠ ٠٠٠ شخص حدثت إحدى أكثر حركات العودة السكانية إثارة للدهشة في التاريخ الحديث، حيث اضطرت الوكالات الإنسانية إلى تغيير اتجاه نشاطها من عملية واسعة النطاق في حالات الطوارئ إلى عملية تقديم الدعم للاجئين العائدين وإعادة ادماجهم. وكان من شأن استمرار العنف العرقي في كوسوفو، على يد جماعات ألبانية عرقية ضد أقليات الصرب والروما، أن أحبط أحد الأهداف المعلنة للعمل الدولي، وهو: المحافظة على مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو. وإزاء هذه الخلفية المضطربة، تسعى المفوضية إلى كفالة تحقيق انتقال سلس إلى مرحلة تعمير على المدى الطويل، وسلَّمت المسؤولية المنوطة بها بوصفها رأس الدعامة الإنسانية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو إلى دعامتي الإدارة المدنية والإنعاش الاقتصادي. وفي نواح أخرى في المنطقة، شهد النصف الأول من عام ٢٠٠٠ بوادر مشجعة تتمثل في عودة طوائف الأقليات إلى ديارها في كرواتيا والبوسنة والهرسك.

١٤٦ -وأفضى الصراع المرير في تيمور الشرقية إلى تشريد ما يربو على ٧٥ في المائة من السكان ، عبَر كثير منهم الحدود إلى تيمور الغربية. وبعد نشر القوة المتعددة القوميات في تشرين الأول/أكتوبر تحت القيادة الاسترالية، بدأ الآلاف من اللاجئين في العودة إلى ديارهم. وقدمت المفوضية وشركاؤها الحماية والمساعدة لنحو ١٦٠ ٠٠٠ لاجئ، وشمل ذلك عمليات تشييد مكثفة للمساكن في تيمور الشرقية. وقد استدعت عمليات التخويف المستمرة للاجئين ممن يقطنون المخيمات في تيمور الشرقية تقديم مساعدات إنسانية متواصلة في المنطقة.

١٤٧ -وتدهورت الحالة حول شيشانيا، تدهورا شديدا في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، وأدت إلى نزوح ما يربو على ٢٠٠ ٠٠٠ شخص إلى الجمهوريات المجاورة، ونزح عدة آلاف آخرون إلى جورجيا بينما نزح آخرون أبعد من ذلك إلى كازاخستان. وفي عمل المفوضية الوثيق مع شركائها في منظومة الأمم المتحدة، وهي الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية، واصلت تقديم المساعدة إلى هؤلاء المشردين داخليا واللاجئين، على الرغم من الضغوط القاسية التي اكتنفت العمل. وتُقدم حاليا أيضا معونات محدودة لاؤلئك العائدين إلى شيشانيا بمحض إرادتهم.

١٤٨ -وكان من جرَّاء استعار أوار الحرب بين إثيوبيا وإريتريا في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٠ أن اضطُر ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى الفرار من إريتريا إلى السودان بينما شرِّد داخليا مئات الآلاف من الآخرين. وترك

ما يزيد على مليون شخص ديارهم في كلا البلدين منذ بداية هذا الصراع قبل ما يزيد على العامين. وبوقف إطلاق النار الذي أبرم في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بفضل مساعي منظمة الوحدة الأفريقية، تولدت الآمال في التوصل إلى سلام دائم وحلول دائمة بالنسبة للضحايا. ووجهت المفوضية نداء في تموز/يوليه ٢٠٠٠ يدعو إلى تلبية احتياجات العائدين. وفي الوقت نفسه، هناك خطط قيد الإعداد لاستئناف عمليات إعادة توطين لاجئين إريتريين آخرين ظلوا يقيمون في السودان لسنوات عديدة. وكان هذا البرنامج قد عُلِّق نظرا لتجدد الصراع.

١٤٩ -وقد حدثت تنقلات أخرى للاجئين بعيدا عن أضواء وسائط الإعلام وكانت الاستجابة الدولية، وبوجه خاص فيما يتعلق بدعم السلام، بطيئة ومترددة ومجزأة. ففي منطقة البحيرات الكبرى، أدى استمرار القتال بين الحكومة وقوات المتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار الذي أبرم في تموز/يوليه ١٩٩٩، إلى فرار ما يزيد على ٠٠٠ ١٣٦ شخص إلى البلدان المجاورة حيث وصل إلى زامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة الآلاف من القادمين الجدد. وأدى اشتداد نشاط المتمردين في بوروندي إلى دخول موجات جديدة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، ليبلغ عدد اللاجئين القادمين من بوروندي هناك ما يقرب من نصف مليون لاجئ. وبالرغم من حدوث تحسن طفيف في الحالة في جمهورية الكونغو، فقد فرَّ ٠٠٠ ٤٩ كونغولي آخرين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. وواجهت غابون أيضا، فجأة، وصول ما يزيد على ٠٠٠ ١٢ لاجئ من جمهورية الكونغو. وقائمة هذه الأوضاع وغيرها من أوضاع اللاجئين المستمرة، وكثير منها قد طال أمدها، قائمة طويلة على نحو يبعث على الأسى. ففي غرب أفريقيا فرَّ ما يزيد على ٠٠٠ ١٥ من أبناء سيراليون و ٠٠٠ ٨ من أبناء ليبريا إلى غينيا خلال عام ١٩٩٩، ليصل مجموع عدد اللاجئين في ذلك البلد إلى ما يزيد كثيرا على ٠٠٠ ٤٦٠ لاجئ. وقد أدى هذا إلى اشتداد الطلب على المساعدات الإنسانية مع ضعف احتمالات العودة الطوعية إلى الوطن على الرغم من اتفاق لومي للسلام الذي أبرم في أيار/مايو ١٩٩٩.

١٥٠ -وكان من جراء تصعيد الصراع المسلح في سرى لانكا منذ آذار/مارس ٢٠٠٠ أن ارتفع عدد المشردين داخليا في شبه جزيرة جفنا إلى ٠٠٠ ١٧٠ شخص، الأمر الذي أدى إلى اشتداد القلق بشأن مصير المدنيين الذين حوصروا في مناطق الصراع. وقد واصلت المفوضية وشركاؤها، إلى جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية، تقديم معونات غوثية طارئة إلى المحتاجين منهم.

١٥١ -وقد تعرضت منطقة جنوب غربي أفغانستان والمناطق المحاذية لها في باكستان وإيران إلى أعنف موجة جفاف حدثت منذ ٣٠ عاما، الأمر الذي جعل تقديم المساعدة إلى أعداد اللاجئين أشد تعقيدا، وقد ظل العديد من هؤلاء منذ سنوات طويلة ينتظرون الفرصة للعودة إلى ديارهم. وفي جانب آخر أكثر تفاؤلا، بُدئ تنفيذ برنامج مشترك مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية لتسهيل العودة الطوعية للاجئين الأفغان، وأتاح ذلك عودة نحو ٠٠٠ ٢٩ شخص منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد عُلِّق هذا البرنامج مؤخرا، ويرجع ذلك إلى حد بعيد لظروف تتصل بالجفاف.

١٥٢ -ولا تزال التحديات بالنسبة للسنة المقبلة قائمة. وما برحت محنة المشردين داخليا من أخطر ما يواجَه من هذه التحديات. فالاتجاه المتصاعد نحو منع الوكالات الإنسانية من الوصول إلى المناطق التي أثخنتها الحروب لفترات طويلة، ومن شأنه زيادة معاناة الضحايا من المدنيين، مسألة تبعث على القلق بوجه خاص. وتثير مسألة الأمن مزيدا من التحديات الكثيرة، منها: حماية اللاجئين

والعمليات المتعلقة باللاجئين؛ وأمن المناطق المأهولة باللاجئين؛ وسلامة الدول المهددة بنزوح أعداد كبيرة من البشر إليها؛ وسلامة الموظفين العاملين في مجال الشؤون الإنسانية. وقد وضعت المفوضية مجموعة من المقترحات لمواجهة هذه المسائل من جميع النواحي، ومن ذلك استراتيجية تهدف إلى تحسين حالة الأمن في المناطق أو المخيمات أو المستوطنات المأهولة باللاجئين. وينصب التركيز بصورة متزايدة على الوقاية. ولهذا الغرض، فإن المفوضية بصدد وضع ترتيبات احتياطية مع عدد من الحكومات فيما يتعلق بتوفير خبراء في مجال الأمن لكي يوفدوا في بداية أي أزمة تتعلق باللاجئين كعنصر أساسي من أفرقة الاستجابة للطوارئ التابعة للمفوضية. علاوة على ذلك، أبدت إدارة عمليات حفظ السلام استعدادها لأن تقوم، في نطاق الموارد المتاحة، بتقييم حالات انعدام الأمن التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين وأن توصي بالطرق الملائمة لمواجهة ذلك.

١٥٣ - وثمة مهمة كبيرة أخرى فيما يتعلق بتوفير الحماية الدولية للاجئين وهي التأكيد من جديد على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، باعتبارها الأساس العالمي لحماية اللاجئين. وتوافق السنة القادمة الذكرى الخمسين للاتفاقية، تالية للذكرى الخمسين للمفوضية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ولتعزيز السياسات المتعلقة بحماية اللاجئين، ستبدأ المفوضية قريبا عملية مشاورات عالمية مع كبار ممثلي الحكومات وخبراء في مجال حماية اللاجئين. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في توضيح البنود المتعلقة بحماية اللاجئين في الحالات التي لا تشملها الاتفاقية شمولا كاملا.

الفصل الثالث

التعاون من أجل التنمية

التنمية في عصر العولمة

١٥٤ - في الوقت الذي نواجه فيه التغيرات المعقدة والعميقة الناجمة عن العولمة، يتعين أن يظل أهم هدف إنمائي للأمم المتحدة هو القضاء على الفقر في العالم كله. وأهم وسيلة لتحقيق ذلك هي العمل على تحقيق النمو الرشيد والعادل، وهو أمر يحتاج بدوره إلى أسواق مفتوحة وإلى المؤسسات القانونية والتنظيمية المستقرة اللازمة للأسواق لكي تزدهر. ولا غنى أيضا عن توافر مستويات كافية من التمويل الإنمائي، وبالنسبة للبلدان الأشد فقرا التي يصعب عليها اجتذاب رأس المال الخاص سيكون معنى ذلك أن تظل تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية. وعملية النمو يدعمها أيضا العمل على وضع سياسات فعالة للتنمية الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والرعاية، وهي بحد ذاتها أهداف مهمة للأمم المتحدة.

١٥٥ - وفي الوقت الذي ندخل فيه الألفية الجديدة، تشتد حدة الجدل حول تكاليف العولمة وفوائدها. وقد عبرت عن هذا الجدل الاحتجاجات العنيفة التي جرت خارج مقر اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل في نهاية عام ١٩٩٩ وما أعقبها من مظاهرات ضد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن. ولكن الانزعاج ليس واضحا في الشوارع فحسب. فمشاعر القلق إزاء نتائج العولمة تعم كثيرا من العالم النامي. وقد عبر مؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي عقد في شباط/فبراير عن كثير من مشاعر القلق هذه. فقد بحث المؤتمر، الذي يشكل التجمع الاقتصادي الرئيسي الأول للمجتمع الدولي في الألفية الجديدة، طائفة من المسائل التي تحتل موقعا مركزيا في الجدل الدائر حول العولمة وحث على تقاسم فوائد العولمة على نطاق أوسع سواء داخل البلدان أو فيما بينها.

١٥٦ - وقد اشتركت خلال العام الماضي في عملية تأمل مكثفة بشأن النتائج المترتبة على العولمة على صعيد المؤسسات والسياسات. ففي اجتماع عُقد مع الرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة الرئيسية في نيسان/أبريل الماضي، برز تحديان بشكل واضح. أولهما، كيف يمكننا ضمان مشاركة جميع البلدان بفعالية في النظام التجاري العالمي؟ والثاني، كيف نجعل النهوض بأهدافنا الاجتماعية والبيئية جزءا لا يتجزأ من استراتيجياتنا الاقتصادية والمالية؟

١٥٧ - وقد حظي هذان التحديان الحاسمان في العام الماضي باهتمام كبير على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها. فمثلا، كرَّس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اهتماما على سبيل الأولوية للعلاقة بين العولمة والقضاء على الفقر. وركز الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ على تعزيز الترتيبات المالية والقضاء على الفقر. وأتاح انفراج الأزمات الاقتصادية والمالية في أواخر التسعينات فرصة للنظر في إجراء إصلاحات، منها إصلاح بعض عناصر البنيان المالي الدولي. ولا تزال مناقشة هذه المسائل مستمرة على نطاق المنظومة.

١٥٨ - وفي سياق دورة تموز/يولية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كان هناك تشديد على الحاجة إلى تحقيق التكامل بصورة أكثر فعالية بين السياسات الإنمائية والمالية والتجارية والاجتماعية، فضلا عن الحاجة إلى تحسين التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. إلا أن تحقيق المزيد من الترابط والاتساق على صعيد السياسات في القرارات التي تتخذها شتى المحافل الحكومية الدولية لا يزال مهمة عسيرة للغاية.

١٥٩ - وقد جرت مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياق الانتعاش العالمي من الأزمات الاقتصادية التي حدثت في العامين السابقين، كما أن ''دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لسنة ٢٠٠٠''، التي أصدرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تسلط الضوء على احتمال أن يستمر نمو اقتصادي عالمي متين بضع سنوات مقبلة. بيد أن النظام المالي العالمي لا يزال عرضة للاضطراب ولا يزال كثير من المشاكل التي تسببت في الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٧ أو أدت إلى تفاقمها بغير حل. وليس هناك أي مجال للرضا بالوضع الراهن، بل ثمة حاجة إلى الإصلاح.

تمويل التنمية

١٦٠ - سيتيح الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في عام ٢٠٠١ فرصة للنهوض بمجموعة من السياسات الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي ومنع الأزمات. وإني أولي أهمية كبيرة للعمل الذي تقوم به اللجنة التحضيرية لهذا الاجتماع الذي سيشكل أول اجتماع يضم المنظمات المالية والتجارية والإنمائية في العالم لمناقشة المسائل التي هي موضع اهتمام مشترك. ومن الأمور المشجعة أن اللجنة التحضيرية قد وافقت بالفعل على جدول أعمال عام يتضمن تعبئة الموارد المحلية والدولية للتنمية، والتجارة، والمساعدة الإنمائية، وتخفيف عبء الديون.

الحاجة إلى إحصاءات يعول عليها

١٦١ - تحتاج السياسات الإنمائية الفعالة إلى بيانات إحصائية يعول عليها، إلا أن ما لدى مختلف البلدان من قدرات إحصائية متباينة، وغير كافية في كثير من الأحيان، يجعل من وضع مؤشرات إحصائية موحدة أمرا صعبا للغاية. وتلبيةً لهذه الحاجة، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنظمات الدولية إلى تحسين تنسيق إعداد المؤشرات الإحصائية ونشرها. كما حث على ضرورة زيادة بناء القدرة الإحصائية على الصعيد الوطني. وقد خلص الاجتماع الخامس عشر لفريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى أن الارتقاء بنوعية المعلومات المتاحة لمقرري السياسات شرط مسبق لا غنى عنه للتصدي لتحديات العولمة.

١٦٢ - واستجابةً لهذه الطلبات، تدعم الأمم المتحدة بناء القدرة في المكاتب الإحصائية الوطنية، وخاصة في مجال إجراء تعدادات السكان. كما نقدم المساعدة في تعزيز القدرة الإحصائية في عدة مناطق دون إقليمية، منها مناطق في الجماعة الكاريبية وفي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

العمل مع العناصر الفاعلة الأخرى

١٦٣ - خلال السنوات الأخيرة، دخلت الأمم المتحدة في حوار منتظم مع مجموعة متنوعة من العناصر الفاعلة المشتركة في عملية التنمية، وخاصة منظمات المجتمع المدني، وبصورة متزايدة، القطاع الخاص. وقد قمنا مع هذا القطاع في العام الماضي بعدد من المبادرات الرئيسية. وهناك مثالان بارزان على هذه المبادرات هما التحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين، الذي يحصل على الدعم من مؤسسة بيل آند ميليندا غيتس Bill and Melinda Gates Foundation والاتفاق مع شركات أدوية كبرى لتوفير أدوية لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتكلفة مخفضة للبلدان النامية. والميثاق العالمي، الذي اجتمع شركاؤه لأول مرة في أواخر تموز/يوليه، ما هو إلا أحدث دليل على زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

تحسين الأداء التنفيذي

١٦٤ - تحرز منظومة الأمم المتحدة، استنادا إلى برنامج الإصلاح الذي أعلنتُ بدءه في عام ١٩٩٧، تقدما مطردا في تحسين تساوق وفعالية عملياتها، وخاصة على الصعيد

القطري. ومنذ أيار/مايو ١٩٩٩، انضم ١٧ بلدا إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسينضم إليه ٣٨ بلدا آخر قبل نهاية هذا العام. وحتى الآن، تم وضع الصيغة النهائية لـ ٣٧ من التقييمات القطرية المشتركة للاحتياجات الإنمائية الوطنية ويجري حاليا إعداد ٥٥ تقييما آخر. وما زال ١٩ تقييما آخر في مرحلة التخطيط.

القضاء على الفقر

١٦٥ - بينما أُحرز تقدم كبير في التصدي لتحديات الفقر خلال العقد الماضي، وتحقق آسيا نجاحا خاصا في هذا المجال، فإن نصف سكان العالم لا يزال يتعين عليهم محاولة البقاء على قيد الحياة بأقل من دولارين في اليوم. ويعيش ١,٢ بليون شخص عيشة الكفاف على أقل من دولار واحد في اليوم. وقد فرض استعراض السنوات الخمس لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على المجتمع الدولي التزاما بتقليل نسبة السكان الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويتعين الآن ترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات فعلية. فهدف عام ٢٠١٥ يجب أن يحتل موقعا مركزيا في جهودنا الإنمائية المشتركة وأدعو جمعية الألفية إلى إقراره وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيقه.

١٦٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، قُدم تقرير يحمل عنوان ''عالم أفضل للجميع: التقدم نحو أهداف التنمية الدولية'' إلى مجموعة البلدان الصناعية الثمانية في مؤتمر قمتها في أوكيناوا. وقد أُعد التقرير بناء على طلب مجموعة الثماني، وهو ثمرة تعاون غير مسبوق بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويعرض التقرير للتقدم الذي أُحرز في سبيل تحقيق سبعة أهداف إنمائية دولية مترابطة وضعتها المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات.

١٦٧ - ويُظهر التقرير أنه بينما أحرز بعض البلدان والمناطق تقدما، فإن هناك بلدانا ومناطق أخرى لا تزال متخلفة عن الركب. وقد دعوت في رسالتي إلى مجموعة الثماني التي أحلتُ بها التقرير، إلى الالتزام بضمان الاستقرار المالي؛ وإلى وضع سياسات تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يخدم الفقراء؛ وإلى زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم وخدمات الرعاية الاجتماعية؛ وإلى زيادة الانفتاح أمام التجارة؛ وإلى تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وإلى زيادة فعالية نشر التكنولوجيا، والمعرفة بها والقدرة على استعمالها.

١٦٨ - وزيادة إمكانية الحصول على الموارد واقترانها بسياسات ملائمة تضمن استخدام تلك الموارد بأقصى قدر من الفعالية يتسمان بأهمية قصوى لتعزيز التنمية. ونحن بحاجة، أولا وقبل كل شيء، إلى التزام جديد من جانب البلدان النامية والبلدان الصناعية لتحويل الأهداف المخطوطة على الورق إلى منجزات ملموسة.

١٦٩ - وستظل المساعدة الخارجية تؤدي دورا مهما في دعم التنمية، وخاصة في البلدان التي لم تنجح بعد في اجتذاب رأس المال الخاص. وقد حثثتُ بلدان مجموعة الثماني على الالتزام من جديد بأن تعكس اتجاه المعونة إلى التناقص وبأن تفي بهدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي المتفق عليه عالميا، على أن تذهب نسبة ٠,١٥ في المائة إلى أقل البلدان نموا. كما حثثتُ على بذل المزيد من الجهود على جميع الجوانب لكي تتخذ التزامات تخفيف عبء الديون التي تم التعهد بها فعلا صورة قانون.

١٧٠ - ويشكل القضاء على الفقر مهمة معقدة وشاقة. وللمساعدة في توضيح الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه أولوياتنا، أعد فريق عامل تابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يرأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اقتراحا

لاستراتيجية على نطاق المنظومة للحد من الفقر. ويجري حاليا إعداد خيارات عملية لإنشاء أفرقة قطرية تتولى تنفيذ هذه الاستراتيجية.

التعليم

١٧١ - يشكل تعليم البنات عاملا حيويا للقضاء على الفقر، وهو أمر أكدتُه في تقرير الألفية. وقد أنشأتْ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بناء على طلبي، فرقة عمل غير رسمية برئاسة اليونيسيف لتصميم مبادرة لتعليم البنات تستمر ١٠ سنوات. وقد أعلنتُ بدء هذه المبادرة في المنتدى العالمي للتعليم الذي عقد في داكار، السنغال، في نيسان/أبريل.

١٧٢ - وتحدد المبادرة مجموعة من خمسة أهداف استراتيجية، وستؤدي إلى زيادة تساوق الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة لتشجيع تعليم البنات. والهدف من المبادرة في المقام الأول هو دعم الحكومات الملتزمة بإزالة الفجوة بين الجنسين في النظام المدرسي.

الصحة

١٧٣ - تشكل حماية وتحسين المستوى الصحي، وخاصة لدى الفئات الفقيرة والضعيفة، أمرا حيويا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إذ لا يمكن للمجتمعات أن تزدهر ما لم يكن سكانها يتمتعون بصحة جيدة. ولا يمكن للأطفال أن يتعلموا أو للكبار أن يعملوا لكسب أرزاقهم إذا هم وقعوا ضحية المرض. والأسر التي يمرض عائلوها أو يموتون قبل الأوان يلحق بها الدمار. ولهذا فإن حماية الصحة وتحسينها تشكل مسألة إنمائية، وينظر إليها على هذا النحو الإطار الاستراتيجي لمنظمة الصحة العالمية المتعلق بالصحة والحد من الفقر، الذي يتمحور حول جهود تعاونية يتم بذلها مع وكالات شريكة.

١٧٤ - ويجري حاليا الاضطلاع بعدد من المبادرات الصحية الهامة، التي تقوم على شراكات بين وكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتشمل هذه المبادرات حملتي ''رد الملاريا على أعقابها'' و ''وقف السل''، وبرنامجا لتقليل الوفيات النفاسية عن طريق زيادة توافر واستعمال خدمات التوليد في حالات الطوارئ في البلدان النامية، والتحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين.

التحول الحضري

١٧٥ - سيتضاعف سكان الحضر في العالم خلال العقدين المقبلين حيث سيقفز عددهم من ٢,٥ بليون إلى ٥ بلايين شخص. وستكون الزيادة في معظمها في البلدان النامية. وفهم ديناميات التحضر وإدارتها ومعالجة مسألة ضمان حيازة الأرض هي أيضا عناصر حيوية لأي سياسة شاملة للحد من الفقر. وقد بدأ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مبادرتين هما ''الحملة العالمية للحكم الحضري الرشيد'' و ''الحملة العالمية لضمان حيازة الأرض''، للتصدي لهذه المسائل. ويُقيم البنك الدولي والموئل في الوقت الراهن تحالفا عالميا للمدن يتضمن برنامجه الإنمائي خطة عمل بعنوان ''مدن بدون عشوائيات''. ويستهدف البرنامج، الذي يرعاه الرئيس نلسون مانديلا، تحسين الظروف المعيشية لـ ١٠٠ مليون من سكان العشوائيات في البلدان النامية بحلول عام ٢٠٢٠.

العمل معا بمزيد من الفعالية

١٧٦ - بعد أن قدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ورقتي استراتيجية الحد من الفقر، تزيد منظومة الأمم المتحدة كلها حاليا المساعدة التي تقدمها إلى الحكومات الملتزمة بتعزيز استراتيجيات الحد من الفقر الخاصة بها. وبالاعتماد على وجود وخبرة الأمم المتحدة وباستخدام أدوات من قبيل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يمكننا أن نساعد حكومات البلدان على تحسين فعالية المساعدة الإنمائية. وقد وافقت الأمم المتحدة والبنك

الدولي وصندوق النقد الدولي على القيام معا برصد التقدم المحرز في هذا المجال في ١٤ بلدا. ويُنتظر أن يزيد العدد إلى أكثر من ٢٠ بلدا في المستقبل القريب.

التنمية المستدامة

١٧٧ - يتألف الهدف الأساسي للتنمية المستدامة من شقين، هما تلبية الاحتياجات الاقتصادية للجيل الحالي دون إضعاف قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها أيضا؛ وحماية البيئة في إطار هذا المسعى. ومما يؤسف له أننا بعيدون كل البعد عن تحقيق هذين الهدفين.

١٧٨ - فتحديات تحقيق الاستدامة معقدة ومتعددة الأوجه. ففي الوقت الذي كافحت فيه البلدان للخروج من الأزمات المالية، ولمعاودة تحقيق النمو وزيادة الدخل، أصبحت الشواغل البيئية أقل أهمية. وقد تحطمت جهودنا على صخرة ما تشهده البيئة من تدهور، وتلوث، وتلكؤ في التقليل من تزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ونضوب الموارد، والأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي، والتي تتفاقم بفعل مستويات الاستهلاك في العالم المتقدم النمو التي لا يمكن أن تستمر، وبفعل مظاهر الإجهاد البيئي الناجمة عن الفقر في العالم النامي.

١٧٩ - ويضاعف هذه التحديات العبء الذي مازال النمو السكاني يرهق به كاهل موارد كوكبنا الطبيعية. فالسيناريو الأوسط وهو إسقاط عدد سكان العالم على المدى الطويل الصادر عن شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ يبين أن من المرجح أن يزداد تعداد السكان من ٦ بلايين في عام ١٩٩٩ إلى ٩,٧ بلايين في عام ٢١٥٠، وذلك قبل أن يثبت عند زهاء ١٠ بلايين نسمة. والواقع أن إجمالي النمو السكاني العالمي بين الآن وعام ٢٠٣٠ ستستوعبه المناطق الحضرية الكائنة في المناطق الإقليمية الأقل نموا.

١٨٠ - وفي الأمم المتحدة، تعد لجنة التنمية المستدامة المنتدى الحكومي الدولي الرفيع المستوى الرئيسي لتشجيع الاقتراحات المتكاملة والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة. فمنذ إنشائها، ومن خلال ما أجرته مؤخرا من مناقشات مع الأطراف المعنية حول السياسات، كانت لجنة التنمية المستدامة بمثابة محفل رئيسي لتعزيز الحوار في مجال السياسات ورصد مدى التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة.

١٨١ - ومن الأنشطة البرنامجية المختلفة التي نُفذت تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة، تجدر الإشارة إلى أعمال المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. فهذا المنتدى، الذي اختتم بنجاح دورته الرابعة في شباط/فبراير ٢٠٠٠، ينصب اهتمامه على قضايا الغابات من منظور الإدارة المستدامة للغابات، متحريا ليس فقط الأسباب الدفينة لإزالة الغابات، وإنما كذلك الاتجار بمنتجات الغابات ومدى استخدام الأدوات الاقتصادية لحفظ الغابات. وقد اقترح هذا المنتدى، مستشرفا المستقبل، وضع ترتيبات دولية، تشمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، لتعزيز تنفيذ الاجراءات المتعارف عليها دوليا بشأن الغابات، وإقامة إطار عالمي للإدارة المستدامة للغابات يتسم بالتماسك والشفافية ويقوم على المشاركة.

١٨٢ - وفي دورتها الثامنة، المعقودة في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٠، نظرت لجنة التنمية المستدامة في طائفة من القضايا الزراعية وفي مسألة التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأرض. وفي الاجتماعات الرفيعة المستوى، أجرى وزراء الزراعة والبيئة والتجارة والاقتصاد والتعاون الإنمائي حوارا صريحا ومتعمقا بشأن مشاكل موارد الأرض، والزراعة المستدامة، والتجارة، والنمو الاقتصادي، والعولمة. ومن شأن حوارات الأطراف المتعددة المعنية هذه أن تمكِّن أيضا منظمات المجتمع المدني الممثلة والشركات الخاصة من

إطلاع المسؤولين الحكوميين على وجهات نظرها حول المشاكل والحلول الممكنة لها.

١٨٣ - كما ناقشت اللجنة الاستعراض العشري المقبل لمحصلة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢)، وشددت على ضرورة أن تكون الأعمال التحضيرية مبكرة وفعالة. وأوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في أمر عقد مؤتمر استعراضي على مستوى القمة في عام ٢٠٠٢، ويُفضَّل أن يعقد في أحد البلدان النامية. والاستعراض العشري يعد فرصة هامة لإعادة تقييم ما أحرز أو ما لم يحرز - من تقدم نحو تحقيق الأهداف الطموحة التي وضعها المؤتمر ومن الضروري أن يغتنم المجتمع الدولي فرصة هذا الحدث لتنشيط الشراكات العالمية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٨٤ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، عقد بالسويد الاجتماع الافتتاحي للمنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول في إطار الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تمخض المنتدى عن إعلان مالمو الوزاري، الذي أشار إلى التحديات البيئية الرئيسية خلال القرن الحادي والعشرين، وإلى دور ومسؤولية القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجابهة تلك التحديات في عالم يتزايد عولمة.

١٨٥ - وفيما يتعلق بالترتيبات البيئية المتعددة الأطراف، كان من المعالم الرئيسية التفاوض الناجح على بروتوكول كرتاخينا للسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، التي اعتمدها ما يربو على ١٣٠ بلدا في مونتريال في شهر كانون الثاني/يناير. وهذه هي أول معاهدة عالمية تؤكد مجددا وتُورد وتُعمل المبدأ التحوطي المنصوص عليه في إعلان ريو لعام ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية. فهي تُجمل إجراءات تناول المسائل الناشئة عن نقل الكائنات الحية المعدلة وراثيا عبر الحدود الوطنية وعبورها ومناولتها واستخدامها، تلك الكائنات التي قد تؤثر تأثيرا ضارا على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، أو تشكل تهديدا لصحة الإنسان والبيئة. وقد فُتح باب التوقيع على البروتوكول في الاجتماع الخامس لمؤتمر أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في نيروبي في أيار/مايو ٢٠٠٠، حيث وقِّعت عليه ٦٨ حكومة.

١٨٦ - كما أحرز تقدم نحو إيجاد معاهدة عالمية للحد من استخدام بعض الملوثات العضوية الثابتة، والقضاء على ذلك الاستخدام. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تم اعتماد البروتوكول المتعلق بالمسؤولية والتعويض الملحق باتفاقية بازل بشأن مراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها. واتخذت خطوات أخرى بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والتقييم العالمي للمياه الدولية. وبالنسبة لبرنامج العمل، أعلن في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، إنشاء مركز لتبادل المعلومات سيتيح إمكانية الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بهذه المسألة. وبالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، والموئل، والمجلس التعاوني للإمداد بالمياه والصرف الصحي، وضعت خطة عمل استراتيجية بشأن المياه العادمة في البلديات.

١٨٧ - ولا تزال الجهود تبذل لتحسين تفهم الدول الأعضاء لأوجه الترابط والتكامل فيما بين قضايا البيئة والتجارة والتنمية. فعلى سبيل المثال، شكَّل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فرقة عمل لزيادة القدرات الوطنية على وضع سياسات بيئية وتجارية متعاضدة.

١٨٨ - وتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورا قياديا في تطوير العناصر البيئية للميثاق العالمي، استنادا إلى ما له من

علاقة طويلة العهد مع القطاع الخاص. وبفضل منحة من مؤسسة الأمم المتحدة، دخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة شريكا مع ائتلاف الاقتصادات المسؤولة بيئيا، ومجلس قطاع الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، ورابطة المحاسبين القانونيين، ومعهد استكهولم للبيئة، والكلية الامبراطورية بلندن، وذلك للترويج لـ ''المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن مدى الاستدامة''، التي أعدت في إطار ''مبادرة الإبلاغ العالمية''.

١٨٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، جرى بنجاح تنفيذ عدد من المبادرات. فاللجنة الاقتصادية لأوروبا، على سبيل المثال، لديها أربعة مجالات رئيسية للأنشطة: التفاوض على الصكوك القانونية الدولية واعتمادها على الصعيد الإقليمي؛ والمؤتمر الوزاري، ''البيئة في أوروبا''؛ وتشجيع النوعية المستدامة للحياة في المستوطنات البشرية؛ وبرامج استعراض الأداء البيئي.

١٩٠ - أما الصكوك التي اعتمدت فتشمل بروتوكول الحد من التحمض وإتخام المياه بالمغذيات وطبقة الأوزون الأرضية لاتفاقية تلوث الهواء في الأجل الطويل عبر الحدود (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)؛ واتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالآثار عبر الحدودية للحوادث الصناعية، التي دخلت حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛ والبروتوكول المتعلق بالمياه والصحة، الملحق باتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية.

١٩١ - وبرامج استعراض الأداء البيئي تساعد على زيادة فعالية سياسات الإدارة البيئية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وخلال العام، قام فريق برامج استعراض الأداء البيئي بإجراء استعراضات أولية في أرمينيا وقيرغيزستان وكازاخستان، ثم باستعراض ثان في بلغاريا، وباستعراض متابعة في جمهورية مولدوفا وفي سلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا. ومن المقرر القيام كذلك باستعراض في أوزبكستان ورومانيا.

١٩٢ - وفي أمريكا اللاتينية، تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بتوفير الدعم لأعمال منتدى وزراء البيئة، الذي أنشئ للمساعدة على تنفيذ الأولويات البيئية الإقليمية.

١٩٣ - وثمة مبادرة جديدة مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الأوروبية المعنية بالفقر والبيئة تحدد مجموعة من الخيارات الملموسة على صعيد السياسات للحد من الفقر، في الوقت الذي تحمي فيه قاعدة الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الفقراء في كسب عيشهم.

١٩٤ - وسيظل تحقيق التنمية المستدامة بحاجة إلى التزام، وتعزيز الحوار في مجال السياسات، وإلى تعاون أكثر فعالية داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن إيجاد حلول مبتكرة وعملية في الميدان.

التنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة

١٩٥ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كررت دورتا الجمعية العامة المعقودتان في جنيف ونيويورك من أجل استعراض السنوات الخمس لمؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن (آذار/مارس ١٩٩٥) واستعراض السنوات الخمس للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) تأكيد الالتزام بجعل الناس محور الجهود الإنمائية.

استعراض السنوات الخمس لمؤتمر القمة المعقود في كوبنهاغن

١٩٦ - أظهرت نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في جنيف لاستعراض السنوات الخمس لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أن من الممكن التوصل إلى اتفاقات بشأن مسائل حساسة في مجال التنمية الاجتماعية. وقد أيدت الجمعية العامة مجموعة كبيرة ومتنوعة من المبادرات الرامية إلى الحد من الفقر، وحفز نمو فرص العمل، وتعزيز زيادة المشاركة في عملية صنع القرار، وصدر عن الدورة اتفاق ينص بوضوح على أهداف واسترتيجيات محددة.

١٩٧ - ومن أبرز الإنجازات التي حققتها الدورة الاستثنائية التزامات بما يلي: شن حملة عالمية لمكافحة الفقر؛ وتنفيذ ترتيبات لتخفيف عبء الديون؛ وتمكين الفقراء عن طريق إتاحة إمكانية الاستفادة من نُظم الائتمانات المتناهية الصِغَر؛ وضمان إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية حتى في أوقات الأزمات المالية؛ والتماس عن مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية؛ وتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومكافحة الفساد والرشوة وغسل الأموال والنقل غير المشروع للأموال؛ ومناهضة استعمال الوقاءات الضريبية التي تقوِّض النظم الضريبية الوطنية؛ وتشجيع الحوار بين الحكومة وفئات العمال وأصحاب العمل لتحقيق تقدم اجتماعي يقوم على قاعدة عريضة، والعمل على وضع استراتيجية دولية لزيادة إمكانية الحصول على فرص العمل.

١٩٨ - وللتصدي بمزيد من الفعالية لمشاكل الاستبعاد الاجتماعي والحرمان، من المهم للغاية أن تجري على الصعيد القطري متابعة القرارات التي أصدرتها المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة. ويجب أن تستفيد السياسة الوطنية من توافق الآراء الدولي الناشئ بشأن السبل الأفضل لتعزيز التنمية البشرية. وإني أدرك أهمية تقديم الدعم للدول الأعضاء في عملية المتابعة، وأتطلع إلى أن أرى، مثلا، كيف ستتصدى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع والتابعة للجنة التنسيق الإدارية، والتي يرأسها صندوق الأمم المتحدة للسكان، لهذا التحدي في مبادئها التوجيهية الجديدة المتعلقة بالأفرقة القطرية.

استعراض السنوات الخمس لمؤتمر بيجين

١٩٩ - في الدورة الاستثنائية المعقودة في نيويورك تحت عنوان ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء الوثيقة التي انتهى إليها استعراض المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومن دواعي سرورنا أن منهاج عمل بيجين قد جرى تعزيزه من خلال زيادة تركيزه على بعض المجالات، وتضمينه مسائل جديدة طرأت أو أصبحت أكثر بروزا في السنوات الخمس الماضية. وقد أحرز تقدم ملحوظ في تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وفي مسألة العنف ضد المرأة، فضلا عن مسألة الاتجار بالنساء والفتيات. ويجري حاليا تناول جميع هذه المسائل بصورة أقرب إلى الطابع الكلي. وتطلب الوثيقة التي انتهى إليها الاستعراض تعديل التشريعات لحذف أي أحكام تنطوي على تمييز بحلول عام ٢٠٠٥، ولسد الثغرات التشريعية التي تحول دون تمتع المرأة والفتاة بالحماية القانونية الفعالة أو دون تمتعهما بإمكانية التماس سبل انتصاف من التمييز على أساس الجنس. كما تحث الوثيقة الدول الأعضاء على التوقيع على بروتوكول عام ١٩٩٩ الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تشكل أحد أعظم الإنجازات التشريعية التي تحققت في مجال حقوق المرأة.

٢٠٠ - وتُبذل في منظومة الأمم المتحدة بأكملها جهود متساوقة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأعمال الفنية للمنظمة، ولا سيما عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وعلى الصعيد الوطني،

تواصل أفرقة تابعة للأمم المتحدة بقيادة المنسق المقيم العمل مع الشركاء الوطنيين لمعالجة القضايا الجنسانية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويجري في إطار مبادرات في أكثر من ١٠٠ بلد العمل على دعم التمكين الاقتصادي للمرأة والقيادات النسائية ومشاركة المرأة في وضع السياسات، وكذلك على تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والقضاء على العنف المرتكب على أساس الجنس. ويعمل أكثر من نصف الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم في برامج ومشاريع مشتركة بشأن نوع الجنس. وأفاد نحو ٣٠ بلدا عن القيام بمبادرات للدعوة في المجال الجنساني. وفضلا عن ذلك، أفاد ١٧ فريقا قطريا أنه تم إعداد مبادرات في المجال الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة ذاتها.

التعامل مع الشيخوخة والإعاقة

٢٠١ - من مشاكل التنمية الاجتماعية الأشد تعقيدا التي تواجهها أعداد متزايدة من الدول مشكلة شيخوخة السكان. وقد ساعد الاحتفال بالسنة الدولية للمسنين (١٩٩٩) على رفع مستوى فهمنا للشيخوخة، كما أن موضوع السنة وهو ''مجتمع لكل الأعمار'' قد جسدته طائفة من الأنشطة التي ركزت على حالة المسنين، والعلاقات بين الأجيال المتعددة، والتفاعل بين الشيخوخة والتنمية. وخلال الجلسة العامة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة عن متابعة السنة في إطار دورتها الرابعة والخمسين لاحظ كثير من الدول الأعضاء أن الاحتفال بالسنة يهيئ فرصة فريدة سواء لتقييم أثر الثورة الديمغرافية في مجتمعات مختلفة أو لوضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة التحديات التي تنجم عن هذه الثورة.

٢٠٢ - ولا يزال العمل على تهيئة فرص متساوية للمعوقين يشكل أولوية عليا. وقد كانت شواغلنا الرئيسية في هذا المجال خلال العام الماضي تتمثل في: تيسير إمكانية الوصول؛ والعمالة ومصادر كسب الرزق المستدامة؛ والخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي. وجرى تنظيم عدد من الأنشطة لاستكشاف دور التقدم التكنولوجي في تيسير الوصول، وخاصة إلى المعلومات، باعتباره موردا يعتمد عليه المعوقون.

مراقبة المخدرات ومنع الجريمة

٢٠٣ - يقوم مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، الذي يتألف من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز منع الجريمة على الصعيد الدولي، بدور القيادة في الجهود التي تبذلها المنظمة لمكافحة انتشار استزراع وإنتاج المخدرات بصورة غير مشروعة، والاتجار بها وإساءة استعمالها، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والاتجار بالبشر، والفساد، وغسل الأموال.

٢٠٤ - وساعد المكتب في تصميم وتنفيذ استراتيجيات مبتكرة للحد من استزراع المخدرات بصورة غير مشروعة وإساءة استعمالها، بما في ذلك وضع أول اتفاقية من نوعها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبدء مبادرات لمكافحة غسل الأموال، والفساد، والاتجار بالبشر.

٢٠٥ - ويساعد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عدة بلدان من منطقة الأنديز حاليا على تنفيذ مجموعة من الخطط الوطنية لتقليل إنتاج المخدرات والاتجار بها، بما في ذلك تقديم المساعدة المباشرة لفقراء المزارعين في صورة بدائل مجدية اقتصاديا تُغنيهم عن استزراع المحاصيل غير المشروعة. ويعمل البرنامج بصورة متزايدة بالاشتراك مع البنك الدولي والمانحين الثنائيين في هذه المشاريع. وفي آسيا، ساعد البرنامج في وضع خطة عمل إقليمية لتقليل إنتاج المخدرات، وفي القيام بمبادرات على الصعيد القطري في أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار.

٢٠٦ - وخلال العام الماضي، شملت أنشطة مركز منع الجريمة الدولية دعم عملية التفاوض على مشروع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة المتعلقة بالاتجار بالبشر، والمهاجرين، والأسلحة النارية. ومن المنتظر أن يُعرض نص هذه الاتفاقية على الجمعية العامة خلال دورة الألفية لكي تعتمدها. وقد وجهت الدعوة إلى رؤساء الدول لمشاركة الأمم المتحدة في الاحتفال في شهر كانون الأول/ديسمبر بالتوقيع على أول اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك في احتفال خاص تستضيفه حكومة إيطاليا في باليرمو. كذلك، تعاون المركز، تعاونا وثيقا، مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومع سواه من المنظمات الدولية، لإنتاج بيانات ومعلومات محسنة عن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وعن الاتجار بالبشر، والفساد، ولتشجيع المجتمع الدولي على إيجاد حلول مناسبة لهذه المشاكل. ففي آذار/مارس ٢٠٠٠، بدأت أعمال منتدى الأمم المتحدة للمناطق الخارجية. وهذا المنتدى يسعى إلى الحصول على التزامات عالمية بمعايير مكافحة غسل الأموال المتعارف عليها دوليا، ولتوفير المساعدة الفنية لجهات الاختصاص القضائي، حيثما لزم الأمر، في استيفائها.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٢٠٧ - أصبح وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إحدى الأزمات الخطيرة التي تواجه التنمية. فهذا الوباء المتفشي يؤدي إلى تدمير النسيج الاقتصادي والاجتماعي في معظم البلدان المنكوبة به، بل إنه أحدث ردة عن سنوات انخفضت فيها معدلات الوفيات، فضلا عما يسببه من زيادات فادحة في معدل الوفاة بين صغار البالغين. ويقدر أن ٣٤,٣ مليون من البالغين والأطفال في شتى أنحاء العالم كانوا يعيشون في نهاية عام ١٩٩٩ وهم مصابون بوباء الإيدز، وأن ١٨,٨ مليون نسمة لقوا حتفهم منذ بداية تفشي الوباء. وطبقا لأحدث تقرير بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم، صادر عن برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بلغ عدد الإصابات الجديدة بالوباء في عام ١٩٩٩ ٥,٤ ملايين نسمة، بينما بلغ عدد الأطفال الذين تسبب الإيدز في تيتمهم ١٣,٢ مليونا.

٢٠٨ - وتعد أفريقيا جنوب الصحراء أكثر المناطق تضررا حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ٢٤,٥ مليون نسمة. وفي تلك المنطقة، أصبح الإيدز حاليا هو السبب الرئيسي للوفاة، بينما بلغت معدلات تفشي فيروس نقص المناعة البشرية بين من يندرجون في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة نسبة ١٠ في المائة أو تجاوزت تلك النسبة في ١٦ بلدا تقع جميعها في أفريقيا جنوب الصحراء. ومن دواعي القلق العميق ما طرأ من زيادة سريعة في عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في شرق أوروبا وفي جنوب وشرق آسيا. وفي منطقة البحر الكاريبي شهد العديد من الدول الجزرية حالات إصابة بالوباء كانت أسوأ مما شهده أي بلد آخر خارج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

٢٠٩ - وقد بذلت الأمم المتحدة في العام الماضي جهودا كبيرة لمساعدة البلدان على التصدي لهذه التحديات الخطيرة. ففي خطوة لم يسبق لها مثيل، تطرق مجلس الأمن إلى تناول مسألة أثر الوباء على أفريقيا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وفي أعقاب المناقشة التي أجراها المجلس، أنشئت مجموعة مرجعية من جانب الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتتولى بحث العلاقة بين الحرب والصراع الأهلي وبين انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٢١٠ -وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، تصدى المجتمع الدولي للوباء المذكور بوضع هدف إنمائي جديد، حيث دعت الجمعية العامة، في استعراضها الذي يجري كل خمس سنوات لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إلى الحد من تفشي الإصابات الجديدة بنسبة ٢٥ في المائة بين صفوف من يندرجون في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة في أشد البلدان ابتلاء بالوباء بحلول عام ٢٠٠٥. وتضم أفريقيا أربعة وعشرين من تلك البلدان. وأنني أهيب بمؤتمر قمة الألفية أن يعتمد ذلك بوصفه هدفا، وأن يولي دعمه للهدف الذي يكفل لنسبة ٩٠ في المائة على الأقل من الشباب سبل الحصول على المعلومات اللازمة وعلى التثقيف والخدمات الأخرى التي تحميهم من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠٠٥، ثم يكفل ذلك لنسبة ٩٥ في المائة من هؤلاء الشباب على الأقل بحلول عام ٢٠١٠.

٢١١ -وبذلت جهود على نطاق المنظومة بأسرها للتعامل مع الجانبين المتعلقين بنوع الجنس وبالمخدرات من جوانب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي محاولة لدمج الوعي الجنساني في صلب السياسة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوجيه البحوث والدعوة والاستجابات التي تركز على الجانب الجنساني المذكور على الصعيدين الوطني والمحلي، تم تنفيذ برامج نموذجية في تسعة من البلدان النامية على أساس شراكة قامت بين الوكالات وجمعت بين كل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما زادت أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في إطار برامجه التي ترمي إلى منع تعاطي المخدرات في جميع أنحاء العالم.

٢١٢ -وبالتعاون مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز وغيرها من الجهات الراعية، تعكف منظمة الصحة العالمية على وضع استراتيجية عالمية للقطاع الصحي ترمي إلى تحسين استجابة النظم الصحية إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد تولت قوة عمل تابعة للأمم المتحدة ومشتركة بين الوكالات ترأسها منظمة الصحة العالمية وضع استراتيجية لتحسين سبل حصول ضحايا الإيدز على العقاقير الطبية المضادة للإيدز.

٢١٣ -وأقام برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز وسائر الجهات التي تشترك في رعايته حوارا وثيقا مع شركات المستحضرات الصيدلانية. وأدى ذلك إلى موافقة خمس من تلك الشركات على بحث خفض أسعار الأدوية الخاصة بالإيدز لصالح أفريقيا وسائر المناطق الفقيرة. وهذه الخطوة محمودة للغاية إلا أنها ليست كافية. ففضلا عن زيادة الإمدادات من الأدوية إجمالا إلى المناطق المنكوبة بالوباء، ثمة حاجة عاجلة لدعم قدرة نُظم الرعاية الصحية الضعيفة أو المثقلة بالأعباء في البلدان النامية. وللمساعدة على تحقيق هذا الهدف، تعكف منظمة الصحة العالمية على وضع استراتيجية للرعاية والدعم الشاملين للأفراد الذين يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢١٤ -وما زالت ثمة تحديات كبرى تنطوي عليها الحرب ضد الإيدز. فهناك حاجة ماسة إلى المزيد من الموارد المالية والمساعدة الإنمائية. ويقدر برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز أنه من أجل المكافحة الفعالة للوباء المذكور في أفريقيا وحدها، تلزم مبالغ لا تقل عن ٣ بلايين دولار سنويا. والأموال ليست على الإطلاق المشكلة الوحيدة ففي كثير من البلدان، ما زال التقاعس الرسمي عن التحذير من المخاطر التي يشكلها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سببا في وفيات ومعاناة لا مبرر لهما.

تجسير الفجوة الرقمية

٢١٥ - تتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصال فرصا فريدة للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الحد من الفقر. ومع ذلك، فبما أن ٥ في المائة فقط من سكان العالم هم الذين تهيأت لهم سُبل الوصول إلى شبكة الإنترنت، فإن الغالبية العظمى من شعوب العالم ما زالت محرومة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تتيحها ثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصال. ومن ثم فإن تجسير ''الفجوة الرقمية'' بين الأغنياء والفقراء صار هدفا إنمائيا متزايد الأهمية.

٢١٦ - والإعلان الوزاري الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه في تموز/يوليه، يدعو بقوة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل سد الفجوة الرقمية وتسخير تكنولوجيات الإعلام والاتصال لخدمة التنمية للجميع. وهو يؤكد الحاجة إلى إشراك جميع الأطراف المعنية في حشد التكنولوجيا لخدمة الأغراض الإنمائية. وقد جمعت دورة المجلس بين الوزراء وممثلي المجتمع المدني وعدد لم يسبق له مثيل من كبرى شركات القطاع الخاص في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمناقشة السبل التي يمكن بها سد الفجوة الرقمية.

٢١٧ - وينبغي أن تصبح البرامج الوطنية لتشجيع تكنولوجيات الإعلام والاتصال جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية. فمن شأن توصيل المجتمعات الفقيرة بشبكة الإنترنت أن يتيح للناس سُبل الانتفاع بإمكانات العلاج عن بُعد والتعليم عن بعد وبكثير من الموارد القيِّمة الأخرى في مجال التنمية الاجتماعية. على أن تحقيق هذه الموصولية سوف يقتضي توظيف استثمارات ضخمة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال من حيث الهياكل الأساسية والتعليم وبناء القدرات.

٢١٨ - غير أن تقديم المعدات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال يظل أمرا قليل الجدوى إذا لم تتوافر الموارد البشرية اللازمة لتركيب تلك المعدات وصيانتها وإصلاحها. وكثيرا ما تفتقر البلدان النامية إلى مثل هذه الخبرات. ولهذا السبب فقد أعلنت من جانبي في تقريري الذي قدمته بشأن الألفية عن إنشاء خدمة الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات. وهذه الخدمة التي تسمى UNITeS هي هيئة متطوعين في مجال التكنولوجيات الرفيعة ستساعد على تدريب الأفراد في مجتمعات العالم النامي على استخدام تكنولوجيات المعلومات. كما أن المضمون يمثل بدوره أمرا جوهريا باعتبار أن ٨٠ في المائة من محتوى شبكة الإنترنت موضوع بالانكليزية وهي لغة يتكلم بها أقل من ٣٠ في المائة من سكان العالم.

٢١٩ - والالتزام ببناء الجسور الرقمية أمر واضح على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ففي عام ١٩٩٩ اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية شاملة لتوجيه دعمه إلى الشركاء الوطنيين. أما العناصر الرئيسية في تلك الاستراتيجية فهي: نشر الوعي بشأن ثورة المعرفة، والدعوة ووضع السياسات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمساعدة على بناء الموصولية لتأمين إمكانات عالمية ويمكن تحمل نفقاتها تكفل الوصول إلى الهياكل الأساسية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وتعزيز المضمون باللغات الوطنية، وتبني حلول مبتكرة للمشاكل المصادفة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

٢٢٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، تركز مبادرة الإنترنت لأفريقيا على مساعدة ١٥ من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء على أن تصبح موصولة بالإنترنت وعلى أن تبني القدرات اللازمة لتشغيل تلك الموصولية. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ساعد برنامج معلومات التنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ على إقامة الوصلات بالنسبة لبلدان عديدة، من

بينها بوتان وتيمور الشرقية وتوفالو وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامجه للربط الشبكي لأغراض التنمية المستدامة وشراكاته مع القطاع الخاص، بالترويج لاستخدام البرامجيات المتاحة المصدر والعامة، وأتاح المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة بلغات شتى.

٢٢١ - ويتولى برنامج المدن المستدامة، الذي يديره الموئل، رصد الموارد اللازمة لمعدات وبرامجيات الحاسوب ضمن ميزانية كل مشروع نموذجي للمدن يضطلع به. وقد وضع الموئل نظاما للتواصل الالكتروني باستخدام شبكة الإنترنت بين ما يزيد على ١ ٠٠٠ من البلديات و ١ ٥٠٠ من المنظمات المجتمعية في أمريكا اللاتينية.

٢٢٢ - أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فقد حرص في أعماله المتعلقة بالسياسات والدعوة، التي تتم من خلال عمليات التدريب والحلقات الدراسية، على الترويج بقوة للتجارة الإلكترونية بوصفها أداة من أدوات التنمية. وعلى سبيل المثال استحدثت الخدمة المرجعية التابعة للأونكتاد ''رفا إلكترونيا'' بشأن قضايا التجارة والتنمية يحوي مواد مستقاة من عدد كبير من المصادر على مستوى العالم، وتقوم حاليا باستحداث مكتبة إلكترونية تضم وثائق الأونكتاد ومنشوراته.

٢٢٣ - وواصل الأونكتاد أيضا تنفيذ نظامه الآلي للبيانات الجمركية الذي يستخدم تكنولوجيات المعلومات لتحديث وتبسيط الإجراءات الجمركية وزيادة إيرادات الحكومات وتحسين شفافية الإدارات الجمركية. وهذا النظام الذي يستخدمه أكثر من ٨٠ بلدا أصبح بالفعل هو المعيار الدولي لتحديث الجمارك، وهو متاح للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لقاء جزء يسير من تكاليف النظم البديلة.

٢٢٤ - وفي عام ١٩٩٩، عملت اللجان الإقليمية بصورة فعالة على تشجيع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، كل في منطقتها. فاللجنة الاقتصادية لأوروبا تعاونت مع الرابطة الأوروبية للرسائل الالكترونية على عقد منتدى استغرق يومين بشأن التجارة الالكترونية للاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في العصر الرقمي، في جنيف في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠. كما أن اللجنة المعنية بالتجارة والصناعة وإقامة المشاريع التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا ستنشئ فريقا من الاختصاصيين في إقامة مشاريع على الإنترنت لكي يعمل على تحقيق التدفق الحر للمعلومات واستغلال إمكانيات التكنولوجيات الجديدة في عالم التجارة والأعمال. وتتعاون اللجنة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد في إطار برنامج لتشجيع التجارة الإلكترونية لصالح الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية.

٢٢٥ - وأجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تحليلات لأحدث الاتجاهات السائدة في تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرهما على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة.

٢٢٦ - وكان موضوع المنتدى الإنمائي الأفريقي الأول، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعقد في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ''التحدي الذي تمثله العولمة وعصر المعلومات بالنسبة لأفريقيا''. وتشمل البرامج التي شرع في مناقشتها المشاركون في المؤتمر شبكة المنظمات غير الحكومية لأفريقيا (NGONET) (وهي مجموعة عمل ترمي إلى إشراك المجتمع المدني في تشجيع تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لصالح التنمية الأفريقية)، بالإضافة إلى شبكة مراكز اتصال عن بُعد، وبرنامج لتسخير الخبرات الرقمية لمغتربي أفريقيا في الشتات لصالح تطوير تكنولوجيا المعلومات في أفريقيا، وتشكيل تحالف دوائر الأعمال

الأفريقية الذي يرمي إلى تشجيع تنمية الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات في أفريقيا.

٢٢٧ - ويمكن لتكنولوجيات المعلومات أن تساعد الأمم المتحدة أيضا في أنشطتها في مجال الدعوة من أجل التنمية. وقد كان حفل "NetAid" الموسيقي في عام ١٩٩٩ أكبر حدث على الإطلاق أُذيع في مواقع متعددة عبر شبكة الإنترنت. فقد تلقى موقع NetAid على الشبكة العالمية أكثر من ٤٠ مليون زيارة وساعد على زيادة الدعم لعدد من مشاريع الحد من الفقر. فقد بلغت قيمة المنح الأولية المقدمة لصالح أفريقيا وكوسوفو ١,٧ مليون دولار.

أفريقيا

٢٢٨ - ما زالت أفريقيا تواجه طائفة من التحديات الاقتصادية والصحية والأمنية المعقدة والبالغة الصعوبة. وهذه التحديات قيد النظر حاليا، على سبيل الأولوية، من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك من جانب برامج الأمم المتحدة ووكالاتها.

٢٢٩ - وقد أوردتُ التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أفريقيا بالتفصيل في تقريري لعام ١٩٩٨ المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وسُلِّم، على نطاق واسع، بأن اعتماد التوصيات الواردة في ذلك التقرير يُعد أمرا ضروريا إذا كان لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن تتغلب على التحديات التي تواجهها وأن تفجر طاقاتها غير العادية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أنشأت الجمعية العامة فريقا عاملا مخصصا مفتوح باب العضوية لرصد تنفيذ التوصيات. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، تغيرت ولاية الفريق العامل، بحيث أصبح سيركز أعماله الآن على عدد من المجالات ذات الأولوية التي تشمل القضاء على الفقر، وتمويل التنمية، وتخفيف عبء المديونية، والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحماية ومساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وتقديم الدعم للبلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراعات.

٢٣٠ - وكشف استعراض أجراه الفريق العامل، عن استمرار وجود العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التقدم، ألا وهي الافتقار إلى الإرادة السياسية، وتخاذل نظام الحكم في عدد من البلدان، والصراعات المسلحة، وصعوبة حشد الموارد المالية، وقِلة الموارد البشرية، وقضايا الصحة العامة، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) والملاريا، وعدم ملاءمة البنية الهيكلية لبعض الاقتصادات، ومحدودية فرص الحصول على التكنولوجيا.

٢٣١ - والتدخل الأفقي والرأسي للأمم المتحدة في أفريقيا غير عادي. فهو يشمل الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، والمساعدة الانتخابية، والإغاثة الإنسانية وفي حالات الطوارئ، والتعمير في فترة ما بعد انتهاء حالات الصراع، وإسداء المشورة البيئية، ودعم إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت، وتقديم المساعدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٣٢ - وخلال العام الماضي، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة لـ ٢٢ مليون نسمة في أفريقيا، منهم ١٥,٧ مليونا من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من المتضررين من الكوارث الطبيعية في حوالي ٢٦ بلدا. واستفاد من المساعدة الإنمائية المقدمة من البرنامج حوالي ٦,٣ مليون نسمة. وشكَّلت نفقات البرنامج التشغيلية المخصصة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما مجموعه ٤٤ في المائة. كما قدم البرنامج حوالي ٣٧,١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لدعم تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم الأساسي (التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، ومحو الأمية)، والتغذية، والصحة،

والتدريب. وبالاشتراك مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يقدم البرنامج المساعدة لـ ١٥ بلدا في أفريقيا كانت قد وقّعت على خطط عمل لبلدان محددة من أجل زيادة نسبة القيد في المدارس الابتدائية.

٢٣٣ - ومن بين التحديات الكبرى التي تواجه أفريقيا حماية أطفالها ورعايتهم. إلا أن الفجوة بين ما يجري عمله وما يلزم عمله تزداد اتساعا. كما أن تنوع أشكال التدخل اللازم يتزايد. ففي البلدان التي مزقتها الحرب، مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون والسودان، على سبيل المثال، انصبَّت أنشطة الدعوة التي قامت بها اليونيسيف على تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال في تقديم المساعدة الإنسانية. وفي الكوارث الطبيعية، في مدغشقر وموزامبيق، تمكنت اليونيسيف من الجمع بين الإغاثة الفورية وإعادة فتح المدارس على المدى البعيد، لتهيئة الأوضاع الطبيعية التي يكون الأطفال في أمس الحاجة إليها لطرح تلك الاضطرابات المفاجئة وراء ظهرهم.

٢٣٤ - وأُعطِيت أولوية عليا لمسألة بقاء الأطفال، وإدخال تحسينات على صحة الأم والطفل تتمحور حول تنشيط نُظم الرعاية الصحية. وما زالت الجهود تبذل لتحسين فرص حصول الأطفال، ولا سيما البنات، على نوعية جيدة من التعليم الأساسي.

٢٣٥ - فمبادرة منظمة الصحة العالمية المسماة ''رد الملاريا على أعقابها''، التي بدأت في أفريقيا، تستهدف خفض الوفيات الناجمة عن الملاريا بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٠. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، انعقد في أبوجا بنيجيريا مؤتمر قمة ضم ٥٠ من رؤساء الدول الأفريقية ورؤساء دول مجموعة الثمانية، وممثلي الوكالات الإنمائية، ووزراء الصحة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وانصبَّ اهتمام هذا المؤتمر على وسائل مكافحة مشكلة الملاريا في أفريقيا. وهذه المبادرة مشروع مشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمجموعات الإنمائية والوكالات الخاصة والحكومات. أما الحملة التي تشنها منظمة الصحة العالمية تحت شعار ''أخرجوا شلل الأطفال من أفريقيا''، بدعم سياسي أفريقي، فتستهدف القضاء على شلل الأطفال من أفريقيا خلال هذا العام.

٢٣٦ - ومن المناقشة السابقة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تبيَّن حجم الخطر الهائل الذي يشكله، ليس فقط بالنسبة للأفراد في أفريقيا، وإنما أيضا بالنسبة لمستقبل التنمية في القارة بأسرها. فأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يقطنها سوى عُشر سكان العالم، إلا أنها تحمل عبء ما يزيد على ٨٠ في المائة من الوفيات الناجمة عن الإيدز على نطاق العالم. وبالنظر إلى هذا الوضع المأساوي، قررت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يكون موضوع منتدى التنمية الأفريقية، لسنة ٢٠٠٠ هو ''الإيدز: التحدي الأكبر للقيادة في أفريقيا''. ويجري تنظيم المنتدى، الذي سيعقد في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والبنك الدولي، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٣٧ - أما برنامج الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا وهو مسعى ضخم تشترك فيه وكالات عدة فمهمته مضاعفة الجهود وتعبئة الموارد الإضافية اللازمة لمكافحة الإيدز. وقد وقع الاختيار على بلدان ستة للعمل المكثف من قِبل البرنامج، هي إثيوبيا، بوركينا فاسو، جمهورية تترانيا المتحدة، غانا، ملاوي، موزامبيق.

٢٣٨ -والوقاية حاسمة الأهمية في احتواء الإيدز. وفي أفريقيا، يوفر صندوق الأمم المتحدة للسكان فرصا أكبر للمراهقين للحصول على معلومات ومشورة وخدمات مفيدة للشباب في مجال الصحة الإنجابية. كما أن اليونيسيف قد وجَّهت الكثير من برامجها القطرية، لا سيما في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، لمنح الأولوية العليا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٣٩ -ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الحكومات الأفريقية لدعم السياسات وبناء القدرات في مجال المفاوضات الدولية. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في تنشيط المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، باعتباره محفل السياسات الأفريقي الرئيسي في مجال البيئة. كما استضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاورات على صعيدَي الخبراء والوزراء لتيسير التوصل إلى موقف أفريقي مشترك إزاء قضايا التصحر، وتغيُّر المناخ، والسلامة البيولوجية، وحماية الغابات.

٢٤٠ -وما زال برنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعم تعزيز القدرات البشرية والإدارية والمؤسسية لأفريقيا لمجابهة التحديات البيئية الهائلة التي تواجه القارة، فضلا عن اتخاذ عدد من المبادرات البرنامجية لحماية أراضيها ومياهها ومواردها البيولوجية. والبرنامج يتعاون مع الموئل، على سبيل المثال، لتنفيذ البرنامج الجديد عن إدارة المياه للمدن الأفريقية، الذي سيساعد المدن الكبرى على تحسين إمدادات المياه وإدارتها.

٢٤١ -والتجارة بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل أفريقيا. ففي عام ١٩٩٩، واصل الأونكتاد تعاونه مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، وذلك باعتباره الوكالة الرائدة في تهيئة الفرص التجارية للبلدان الأفريقية. كما عمل الأونكتاد على تعزيز برنامجه للمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للسيطرة والتفاوض على الديون بالنسبة للبلدان الأفريقية خلال العام الماضي، حيث قدم المساعدة إلى ١٨ بلدا أفريقيا. ففي نهاية عام ١٩٩٨، بلغ إجمالي الديون الخارجية الطويلة الأجل المستحقة على هذه البلدان الأفريقية الـ ١٨ ما قيمته ٩٥ بليون دولار.

الفصل الرابع

النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان

تطور حقوق الإنسان

٢٤٢ - لقد كان العام الماضي عام توطيد وتقدم وتحديات في مجال حقوق الإنسان، سواء داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة أو على صعيد الدول. وما برحت قدرتنا على ترسيخ دعائم مدونة قانونية لحقوق الإنسان تتطور على الصعيدين الدولي والوطني. وكانت من أسس هذا التقدم الاستراتيجيات التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع المؤسسات المالية الدولية. فقد وطدت المفوضية علاقاتها مع إدارة عمليات حفظ السلام، مما زاد من فعالية عمليات الأمم المتحدة الميدانية، وذلك بإدماج الدعوة لحقوق الإنسان وحمايتها في مبادرات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ونهضت منظمات أخرى أيضا في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ببرامج محورها حقوق الإنسان. فقد انتهج صندوق الأمم المتحدة للسكان نهجا قوامه هذه الحقوق في دعوته لحماية الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة والفتاة، وكرس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ لموضوع حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

التطورات الجديدة

٢٤٣ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠، وبناء على توصيته، أوصت لجنة حقوق الإنسان إنشاء محفل دائم يعنى بقضايا السكان الأصليين ويكون جهازا فرعيا تابعا للمجلس. وسيعمل المحفل الدائم كهيئة استشارية للمجلس فيما يتعلق بطائفة من القضايا ذات الأهمية للسكان الأصليين.

٢٤٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، اتخذت لجنة حقوق الإنسان قرارين رائدين فيما يتعلق بالحكم الرشيد وبحق المرأة في تملك الأرض. وفي أولهما تحدد اللجنة العناصر الرئيسية للحكم الرشيد بأنها الشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة والاستجابة لاحتياجات وطموحات الشعب. وتربط الحكم الرشيد ببيئة تفضي إلى التمتع بحقوق الإنسان وتعزيز النمو والتنمية البشرية المستدامة. وفي القرار الثاني تؤكد أن التمييز الذي تواجهه المرأة من الناحية القانونية فيما يتعلق باقتناء الأراضي والعقارات والسكن وتمويلها، مما يشكل انتهاكا لما للمرأة من حقوق الإنسان.

٢٤٥ - كما قررت لجنة حقوق الإنسان أيضا تعيين ثلاثة مقررين خاصين جديدين وخبيرا مستقلا وطلبت إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص له. وسيعمل المقرران الخاصان لمدة ثلاثة سنوات. وسيركز أحدهم على الإسكان الملائم باعتباره مكونا من مكونات الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق، بينما سيتصدى الآخران لمسألة الحق في الغذاء. وجمعت اللجنة بين ولايتين قديمتين بتعيينها خبيرا مستقلا ليدرس آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أوصت اللجنة بتعيين ممثل خاص للأمين العام ليقدم تقارير عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان. وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الولايات الجديدة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٢٤٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أجرت لجنة حقوق الإنسان أيضا مناقشة خاصة عن الفقر وعلاقته بالتمتع بحقوق الإنسان. وافتتحت هذه المناقشة الخاصة المفوضة السامية لحقوق الإنسان وممثلون عن المنظمات التابعة للأمم المتحدة وخبراؤها بإلقاء بيانات عن المسائل المتعلقة بالفقر وحقوق الإنسان. وأيدت اللجنة الأخذ بنهج يقوم على حقوق الإنسان في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية.

٢٤٧ -وبمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، حثت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تلك المنظمة على إجراء استعراض لسياسات وقواعد التجارة والاستثمار الدوليين لضمان أن تكون هذه السياسات والقواعد متوافقة مع تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسلمت اللجنة بما تنطوي عليه عملية تحرير التجارة من إمكانات لإدرار الثروة، ولكنها لاحظت أن التجارة والاستثمار والتمويل هي أمور لا تؤدي بالضرورة إلى تهيئة بيئة مواتية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشارت اللجنة إلى أن عملية تحرير التجارة ليست غاية في حد ذاتها، بل ينبغي أن تسهم في زيادة خير البشر في إطار الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٤٨ -وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اعتمدت الجمعية العامة البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهذا البروتوكول الاختياري يُرسي، بمجرد تصديق عشر من الدول الأعضاء عليه، آلية تتيح للأفراد أو مجموعات الأفراد تقديم بلاغات إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بما يدعونه من كونهم ضحايا لانتهاكات حقوقهم المحمية بموجب الاتفاقية وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، بلغ عدد الأطراف الموقعة على البروتوكول ٤٣ إلى جانب خمسة تصديقات، ولكن لم يصدق أي منها عليه. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، أقرت الجمعية العامة أيضا بروتوكولين اختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. ويتعلق البروتوكول الأول باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة ويحظر على الحكومات أو المجموعات المسلحة غير الحكومية التجنيد الإجباري للأشخاص الذين لم يبلغوا ١٨ سنة من العمر أو استخدامهم في الأعمال الحربية. أما البروتوكول الاختياري الثاني فهو يتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، ويعبر عن قلق الجمعية العامة إزاء تزايد الاتجار بالأطفال على نطاق واسع وإزاء استمرار السياحة الجنسية.

التحديات المقبلة

٢٤٩ -على الرغم من التطورات الإيجابية التي تحققت في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على مدى العام المنصرم، ما زالت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان شديدة الانتشار. فالاتجار بالنساء والأطفال مثار قلق بالغ. كذلك، كثيرا ما تكون حقوق المهاجرين والأقليات وجماعات السكان الأصليين عرضة للانتهاك، في حين لا تزال العنصرية وكره الأجانب يشكلان خطرا يتهدد كرامة الكثيرين وسلامهم وأمنهم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، سيتناول المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من التعصب الذي سيعقد في جنوب أفريقيا، المسائل المتعلقة بالتمييز على أساس العنصر أو اللون أو الأصل العرقي.

٢٥٠ -ويؤذن عام ٢٠٠٠ بانتصاف عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وهو عملية ذات أهمية حاسمة بالنسبة لكفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. ومن الأمور الحيوية خلال الفترة المتبقية من العقد تأمين وزيادة ما تحقق خلال الأعوام الخمسة الماضية من زخم وتقدم صوب احترام حقوق الإنسان وتعزيز خير البشرية.

المحكمة الجنائية الدولية

٢٥١ -لقد عقدت اللجنة التحضيرية المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية دورتها الرابعة في آذار/مارس ٢٠٠٠ ودورتها الخامسة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وستعقد دورة سادسة في تشرين الثاني/نوفمبر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٢٥٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اعتمدت اللجنة التحضيرية الصيغة النهائية لمشروعي نصين لصكين أساسيين لأداء

المحكمة أعمالها هما: القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وأركان الجرائم. ومشروعا الصكين المذكورين هما نتاج مفاوضات مستفيضة جرت في غضون الدورات الخمس الأولى للجنة التحضيرية في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وما زال يتعين اعتمادهما من قبل اجتماع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٢٥٣ - وتنظم القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تكوين المحكمة وإدارتها، واختصاصها، والمقبولية والكشف عن الأدلة، وإجراءات المحاكمة، والأدلة، وغير ذلك من الجوانب الهامة لنظام روما الأساسي. وقد وجهت عناية خاصة للقواعد المتعلقة بحماية المجني عليهم والشهود.

٢٥٤ - أما أركان الجرائم فهي تساعد المحكمة في تفسير وتطبيق تعاريف جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب الواردة في المواد ٦ و ٧ و ٨ من نظام روما الأساسي. وهذه المواد تتضمن وصفا تفصيليا للأعمال التي تشكل أبشع الجرائم، وتمثل مساهمة رئيسية في ميدان القانون الجنائي الدولي.

٢٥٥ - وستواصل اللجنة التحضيرية في دورتها القادمة، النظر في تعريف جريمة العدوان وكيفية ممارسة المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بهذه الجريمة. وستبدأ اللجنة التحضيرية أيضا النظر في ثلاثة من البنود المتبقية ضمن ولايتها هي: مشروع اتفاق العلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة؛ ومشروع النظامين الأساسي والإداري الماليين؛ ومشروع اتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها.

٢٥٦ - وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ كانت ٩٨ دولة قد وقعت على نظام روما، بينما صدقت عليه ١٥ دولة. وهذه الأرقام مشجعة. بيد أنها تقل كثيرا عن الـ ٦٠ تصديقا اللازمة لوضع النظام الأساسي المذكور موضع النفاذ ولتمكين المحكمة من ممارسة عملها.

٢٥٧ - وقد اتخذت الدول باعتمادها نظام روما الأساسي خطوة حاسمة، تظهر تصميمها على اتخاذ تدابير ملموسة لإنفاذ قواعد القانون الإنساني الدولي التي وضعت على مدى الأعوام المائة الأخيرة. كما أظهرت تصميمها على ألا يفلت من العقاب من تُهين أفعالهم ضمير البشرية. وأعلنت عن اقتناعها بضرورة أن يسود حكم القانون وتكون له الكلمة النهائية في شؤون رجال ونساء جميع الأمم. وإني، بنفس تلك الروح، أشجع الدول على أن تؤكد بأسرع ما يمكن قبولها الالتزام بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

المحكمتان الدوليتان

٢٥٨ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قدم فريق الخبراء المستقلين الذي عينته، بناء على طلب الجمعية العامة، لاستعراض جميع جوانب أداء محكمتي وتشغيل رواندا ويوغوسلافيا السابقة أعمالهما، تقريره. وخلص فريق الخبراء إلى أن العمليات التي تضطلع بها المحكمتان وأداءهما يتسمان بقدر معقول من الفعالية، ولكنه قدم نحو ٤٦ توصية بهدف الإسراع بتحسينها. ومع ذلك فقد نبه الخبراء إلى أن تلك الإجراءات سوف تظل طويلة بالنظر إلى المعوقات الأساسية التي تواجهها كلتا المحكمتين. وأفادت المحكمتان في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٠ بأنهما قد نفذتا الغالبية العظمى من توصيات فريق الخبراء أو كانتا عاكفتين على تنفيذها.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٢٥٩ - وقعت خلال العام الماضي عدة أحداث تاريخية، من بينها القبض على مومتشيلو كرايزنك، الرئيس السابق لجمعية صرب البوسنة وأرفع الشخصيات السياسية المعتقلة حتى الآن مرتبة. ومن الأحداث التاريخية الأخرى محاكمة الجنرال رادوسلاف كرستتش، التي بدأت في آذار/مارس ٢٠٠٠. ويُدعى بأن الجنرال كرستتش مسؤول عن أسوأ مذبحة

للمدنيين عرفتها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، عقب سقوط سريبرينيتشا.

٢٦٠ -وقد شهدت المحكمة زيادة كبيرة في معدل حالات القبض على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم؛ حيث تم القبض على عشرة أفراد ونقلهم إلى وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة في العام الماضي. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠ كان هناك ٣٧ محتجزا في وحدة الاحتجاز. وبالإضافة إلى ذلك تم الإفراج مؤقتا عن ثلاثة متهمين، إلى حين بدء محاكمتهم.

٢٦١ -وقد بدأت إجراءات سير الدعوى أو استمرت في مراحل ما قبل المحاكمة أو المحاكمة أو الاستئناف في ٢٠ قضية تشمل ما مجموعه ٣٩ متهما. وأصدرت المحكمة أحكاما في أربع قضايا تشمل ثمانية متهمين. وأدانت سبعة من هؤلاء المتهمين فأصدرت أحكاما بالسجن بمدد تتراوح بين ست سنوات و٤٥ سنة، حيث كان الحكم الأخير أطول عقوبة قضت بها المحكمة حتى الآن. كما وجدت أن ثمة متهما واحدا غير مذنب في التهمة التي وجهت إليه فأمرت بالإفراج عنه.

٢٦٢ -وأصدرت دائرة الاستئناف حكمين في قضيتين فرفضت استئناف المتهمين في كلتيهما. وفي قضية واحدة أخرى وجدت أن المتهم مذنب في تسع تهم إضافية. كما عدلت الأحكام التي كانت قد أصدرتها المحكمة الابتدائية في كلتا الحالتين. والمفاوضات جارية لنقل المتهمين إلى الدولتين اللتين ستقومان بإنفاذ الأحكام الصادرة عليهما. وقد زاد العدد الإجمالي للدول التي أبرمت اتفاقات لإنفاذ أحكام المحكمة إلى سبع دول بعد أن وقعت فرنسا وإسبانيا الاتفاقات ذات الصلة في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٠ على التوالي.

٢٦٣ -وفي أعقاب توقف الحملة الجوية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، تولى المدعي العام إجراء تحقيقات مكثفة في كوسوفو على نطاق وبوتيرة لم يسبق لهما مثيل. وبمساعدة أفرقة متخصصة في الطب الشرعي ومعارة من ١٤ من الدول الأعضاء، قدم المدعي العام تقريرا إلى مجلس الأمن يفيد فيه بأن العمل قد تم إنجازه بالنسبة إلى ١٥٩ من بين ٥٢٩ من مواقع المدافن التي تم تحديدها وأنه تم استخراج ٢ ١٠٨ جثث بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد بدأ برنامج ثان للطب الشرعي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وسوف يستمر حتى نهاية السنة. كما يواصل مكتب المدعي العام التحقيقات فيما يقرب من ٢٤ حالة أخرى تشمل جرائم مرتكبة في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا وكوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٢٦٤ -كما أنشأت المحكمة مكتبين إقليميين للاتصال في زغرب وبانيالوكا يقدمان معلومات دقيقة وفي حينها باللغات المحلية بشأن أعمال المحكمة بما يكفل مواجهة التضليل الإعلامي ويعزز فهم أعمال المحكمة في المنطقة.

المحكمة الدولية لرواندا

٢٦٥ -واصلت المحكمة تعزيز وتوسيع إنجازاتها. فأصدرت الدائرة الابتدائية أحكامها في ثلاث قضايا كما أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية واحدة. وقد أدانت المحكمة في سبعة أحكام أصدرتها حتى الآن ما مجموعه ثمانية أفراد. وهذه الأحكام مازالت أول أحكام تصدرها محكمة دولية بشأن جريمة الإبادة الجماعية، وهي ترسي سوابق مهمة بالنسبة إلى الولايات القضائية الأخرى.

٢٦٦ -وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها في القضية التي أقامها المدعي العام على جورج روتاغندا فوجدت أن المتهم، وهو رجل أعمال ونائب رئيس وطني لميليشيا الانتراهاموي، مذنب في جريمة الإبادة الجماعية وفي جرائم مرتكبة ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وفي كانون الثاني/يناير

وحزيران/يونيه ٢٠٠٠ أدانت المحكمة إثنين آخرين بتهمة الإبادة الجماعية وبارتكاب جرائم ضد الإنسانية وبالتحريض على جريمة الإبادة الجماعية على التوالي. وشملت محاكمة حزيران/يونيه أول شخص غير رواندي أدانته المحكمة.

٢٦٧ - وفي محاكمة أخرى حوكم فيها عمدة سابق كان متهما أيضا بجريمة الإبادة الجماعية وبارتكاب جرائم ضد الإنسانية، قام القضاة بزيارة وتفقد مواقع بعض المذابح المرتكبة التي يُدعى أن المتهم شارك فيها. وكانت تلك هي الزيارة الأولى إلى رواندا التي قام بها القضاة وهم يتصرفون بصفتهم القضائية. ومن المقرر إجراء عدة محاكمات أخرى تبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠.

٢٦٨ - وفي أول الأحكام التي أصدرتها دائرة الاستئناف في شباط/فبراير ٢٠٠٠ بشأن استئناف في قضية كانت قد نظرتها الدائرة الابتدائية، رفضت دائرة الاستئناف الالتماس الذي تقدم به قائد محلي لميليشيا الانتراهاموي لاستئناف الحكم الصادر عليه بعد أن كان قد أقر بأنه مذنب في التهم الموجهة إليه، وأقرت الحكم بالسجن ١٥ سنة الذي كانت قد قضت به الدائرة الابتدائية الأولى.

٢٦٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠ كان مرفق الاحتجاز التابع للمحكمة في أروشا يحتجز ما مجموعه ٤٣ فردا. وعلى مدار السنة الماضية ألقي القبض على عدة أفراد بمقتضى أوامر قبض صادرة من المحكمة. وتبادلت بلجيكا وجمهورية تترانيا المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فيما بينها نقل خمسة متهمين إلى أروشا.

٢٧٠ - وتنفذ المحكمة برنامج اتصال فعال في رواندا يهدف إلى إطلاع الشعب الرواندي على أعمالها بصورة وثيقة ومن ثم تيسير المصالحة في الأجل الطويل. وقد تحسنت إلى حد كبير العلاقات بين المحكمة وبين حكومة رواندا وشعبها بفضل التسليم المتزايد بفعاليتها في تقديم كبار المسؤولين الذين خططوا وارتكبوا جريمة الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ إلى العدالة.

المحاكم الأخرى

٢٧١ - أدى مكتب الشؤون القانونية دورا رئيسيا في المناقشات التي دارت بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا بشأن إنشاء وتشغيل محكمة خاصة لمحاكمة قادة الخمير الحمر. وأسدى مشورته بوجه خاص إلى الحكومة بشأن وضع التشريعات الوطنية اللازمة كما قاد المفاوضات التي جرت حول عقد اتفاق يوضح الالتزامات المتبادلة للطرفين.

٢٧٢ - وفضلا عن ذلك، أسندت إلى مكتب الشؤون القانونية مسؤولية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بشأن إنشاء محكمة خاصة مستقلة في سيراليون بحيث يشمل اختصاصها بالذات الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، إضافة إلى الجرائم الخاضعة لقانون سيراليون ذي الصلة والمرتكبة ضمن أراضي سيراليون. ولسوف يكون للمحكمة الاختصاص الشخصي يشمل الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من مسؤولية تلك الجرائم. ويعكف مكتب الشؤون القانونية على إعداد الصكوك القانونية اللازمة لتنفيذ القرار فيما تدور المناقشات مع ممثلي حكومة سيراليون في هذا الصدد ومع الدول الأعضاء من أجل تمويل المحكمة.

تعزيز سيادة القانون

٢٧٣ - تتيح الألفية الجديدة فرصة ملائمة لإعادة التأكيد والتركيز مجددا على الأهداف الأساسية التي تضطلع بها منظمتنا. ويمثل إرساء سيادة القانون في الشؤون الدولية أولوية محورية في الوقت الحالي.

٢٧٤ - ولما كانت المعاهدات هي أحد المصدرين الرئيسيين للقانون الدولي، فقد قررت من جانبي شن حملة خلال قمة

الألفية للدعوة إلى توقيع المعاهدات التي أقوم بدور الوديع لها وللتصديق عليها والانضمام إليها. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، كتبت إلى جميع رؤساء الدول والحكومات أدعوهم إلى اغتنام فرصة قمة الألفية بحيث يقومون بتوقيع هذه المعاهدات أو التصديق عليها أو الانضمام إليها. وعمدت إلى تشجيعهم على إيلاء اهتمام خاص لمجموعة أساسية تتألف من ٢٥ معاهدة متعددة الأطراف تتجسد فيها أهداف ميثاق الأمم المتحدة وتعكس القيم الرئيسية للمنظمة. وثمة كتيب متاح بعنوان ''قمة الألفية: إطار المعاهدات المتعددة الأطراف: دعوة إلى المشاركة العالمية'' وهو يضم هذه الرسالة بالإضافة إلى قائمة بالمعاهدات ''الأساسية'' التي تمثل محور هذه الحملة. ويسرني أن أفيد بأنه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، كانت قد استجابت ٦٩ دولة إلى طلبي التصديق على هذه المعاهدات الأساسية.

٢٧٥ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠ أمسيت الوديع بالنسبة إلى ٥١٧ معاهدة. وللكثير منها أثر عميق على حياة الأفراد وسبل رزقهم ونظرا لعلاقتها بقضايا من قبيل حقوق الإنسان، واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، والقانون الجنائي الدولي، والسلع والتجارة، والنقل، والبحار، ونزع السلاح، والبيئة. وبالنسبة لبعض هذه المعاهدات، فقد ظل الباب مفتوحا عدة سنوات للتوقيع أو التصديق عليها أو للانضمام إليها ولكنها لم تنجح بعد في جذب المشاركة العالمية.

٢٧٦ - وأود تذكير الدول الأعضاء بأن الهدف الثالث المعلن في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة يقضي ''بأن نهيئ الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي''. ومن بين أهم الواجبات التي لا بد وأن نؤديها دعم تطبيق القواعد التي تحتويها تلك المعاهدات مع المساعدة على تثبيت وتعزيز القيم التي تنطلق منها.

٢٧٧ - على أنه لا يكفي أن تعمد الدول ببساطة إلى إعلان موافقتها كي تصبح ملتزمة بالمعاهدات. ولكي تتاح الفرصة أمام شعوب جميع الدول لأن تشارك في النظام القانوني العالمي الناشئ وأن تنعم بفوائده يتعين على الدول أن تحترم وتنفذ الالتزامات التي تجسدها المعاهدات ذات الصلة. ويتسم أيضا بأهمية جوهرية تحقيق الآمال التي يعد بها إطار القواعد العالمية الذي وضعه المجتمع الدولي. فبغير التزام من هذا القبيل، ستظل سيادة القانون في الشؤون الدولية لا تعدو أن تكون شيئا مجردا بعيد المنال.

٢٧٨ - وما زال الأمر يتطلب الكثير. فما برح الأفراد والمؤسسات يجدون أنفسهم في الغالب الأعم محرومين من الحقوق والمزايا التي يكفلها القانون الدولي وتنص عليها المعاهدات. وفي بعض الأحيان ترفض السلطات الوطنية الاعتراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي واحترام تلك الالتزامات حتى عندما تكون الدولة قد انضمت عن طيب خاطر إلى المعاهدات ذات الصلة. والحاصل أن هذه السلطات تفتقر ببساطة في غالب الأحيان إلى الخبرة أو الموارد التي تتطلبها لكفالة تنفيذ وتطبيق التزاماتها على نحو سليم ولصياغة واعتماد التشريعات اللازمة ووضع الإجراءات والترتيبات الإدارية التي يتطلبها الأمر، وتدريب المشاركين في عملية تطبيق تلك التشريعات والإجراءات والترتيبات وتعريفهم بالقواعد الدولية التي يعهد إليهم بتنفيذها. ودعما للجهود في مجال تنفيذ الالتزامات بالمعاهدات الدولية نحن نزود الحكومات بالفعل، بناء على طلبها، بالمساعدة في صياغة القوانين الوطنية وتنظيم برامج التدريب في جوانب بعينها من القانون الدولي للمشاركين في التطبيق، ومنهم مثلا مسؤولو إنفاذ القوانين، وموظفو السجون، والأخصائيون الاجتماعيون وموظفو شؤون الهجرة.

٢٧٩ -ومن أجل بناء القدرات الوطنية اللازمة لتنفيذ المعاهدات بصورة أنجع، طلبت إلى كل مكتب وإدارة وبرنامج ووكالة وصندوق تابع للأمم المتحدة استعراض الأنشطة التي تقوم بها هذه الهيئات والنظر فيما يمكن عمله، في إطار ولاياتها القائمة وفي ضوء الموارد المتاحة لها، لتعزيز تطبيق القانون الدولي وتقديم المساعدة الفنية بما يعين الحكومات على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات التي هي طرف فيها أو قد ترغب في أن تكون طرفا فيها.

٢٨٠ -وبصورة أعم، طلبت أيضا إلى جميع كيانات الأمم المتحدة، دون الاقتصار على الكيانات التي تتعامل مباشرة مع المسائل القانونية، أن تبين الأسلوب الذي يمكن أن تساعد به على زيادة الوعي بالقانون الدولي سواء بين صفوف الجمهور بشكل عام أو بين صفوف الذين يعملون على تطبيق القانون ولا سيما العاملين في سلك المحاماة والقضاء. كما أشجع على التوسع في تدريس القانون الدولي بالجامعات وفي سائر مؤسسات التعليم العالي. ولهذه الغاية كتب المستشار القانوني إلى عمداء كليات الحقوق في جميع أنحاء العالم واستعان بفريق من أبرز القانونيين الأكاديميين لتزويد الجامعات بالمساعدة في وضع المناهج الدراسية الملائمة وتحديد مواد التدريس ذات الصلة.

٢٨١ -ومع تطور القانون الدولي وتأثيره على مجالات أوسع باستمرار من الحياة اليومية وفي دوائر الأعمال، فإنه سيؤثر ايضا تأثيرا متزايدا على قوانين كل دولة. وهذه الحقيقة تفرض مسؤولية خاصة على المشتغلين بالقانون وعلى الذين يقومون بتعليمهم وتدريبهم. ولا سبيل إلى أن يظل القانون الدولي - على فرض حدوث ذلك -بمثابة مادة إضافية اختيارية يجوز أو لا يجوز تدريب المشتغلين بالقانون عليها. ولتلبية متطلبات سيادة القانون، فإن المشتغلين بالقانون يحتاجون إلى الاطلاع الوثيق على القانون الدولي وعلى دراسة طرائقه كيما يعرفوا أساليب البحث فيه عندما تقتضي الظروف ذلك.

الفصل الخامس

إدارة التغيير

تعزيز الاتصال

٢٨٢ - يتوقف التأييد العالمي العريض القاعدة للأمم المتحدة على الاتصال في الوقت المناسب وبفعالية. وفي عام ٢٠٠٠، نفَّذت إدارة شؤون الإعلام طائفة من الابتكارات التي ستعزز الاتصال عَرضا وعُمقا للتعريف بمن نحن وماذا نفعل ولماذا. ومن المبادرات المتخذة في هذا المجال حملة ''الأمم المتحدة تعمل'' المضطلع بها على نطاق المنظومة والتي تشرح كيف تواجه المنظومة تحديات القرن الحادي والعشرين، لا سيما التحديات المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويدفع عجلة هذه الجهود التزام بالأخذ بالتكنولوجيا الجديدة للاتصالات كوسيلة لتعزيز أثر أنشطتنا وإنتاجية موظفينا.

٢٨٣ - وما زال استخدام موقع الأمم المتحدة عل شبكة الإنترنت آخذا في الازدياد بسرعة غير عادية، إذ أصبح عدد ''الزيارات'' إلى هذا الموقع يفوق حاليا ٤٠٠ مليون زيارة في السنة. وأُدخلت تحسينات ملحوظة على محتويات الموقع وتصميمه في العام الماضي وأضيفت إليه معالم جديدة بكل اللغات الرسمية الست، ومن بين هذه المعالم برامج بث إلكتروني حي على الشبكة لنقل الأحداث الهامة. وسوف تسفر عملية إعادة تصميم الموقع الجارية حاليا عن توفير ''شكل وملمس'' واحد لجميع المستعملين بكل اللغات الرسمية. وكان الوفاء بما طلبته الجمعية العامة من تشغيل هذا الموقع بكل اللغات الرسمية الست تحديا حقيقيا نظرا للزيادة المتواضعة في الموارد المخصصة لتطوير المواقع الإلكترونية.

٢٨٤ - وتتيح قمة الألفية وجمعية الألفية فرصة عظمى للإدارة لتعبئة اهتمام الجمهور بالمنظمة وبدورها العالمي من خلال حملة ترويجية في كل أنحاء العالم. وقد تحققت تغطية إعلامية لهذه القمة لم يسبق لها مثيل، وذلك بنشر تقرير الألفية الذي أعدته وبفضل سلسلة الإحاطات التي نقلت عن طريق الفيديو إلى الصحفيين المروِّجين لها في جميع أنحاء العالم. وروجت الإدارة أيضا على نطاق واسع لمبادرة الأمين العام للتوقيع على معاهدة متعددة الأطراف تتصل بقمة الألفية. وفي أيار/مايو، قدم منتدى الألفية التابع لمنظمات المجتمع المدني تغطية أذيعت في آن واحد على شاشات تليفزيون الأمم المتحدة وعن طريق الفيديو وبالبث على شبكة الإنترنت.

٢٨٥ - ومع ازدياد عدد عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة واتساع نطاقها بصورة متواصلة، زادت الحاجة إلى الإعلام والوصول إلى الجمهور في الميدان. وكان للإعلام دور حاسم في كوسوفو وتيمور الشرقية، واضطلعت الإدارة بدور كامل منذ البداية في البعثات الجديدة، كالبعثات الموجودة في إثيوبيا/إريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون. وسوف يؤدي إنشاء أفرقة الإعلام السريعة الانتشار المعنية ببعثات السلام الجديدة إلى زيادة تعزيز قدرة الإدارة على تحقيق أهدافها في الميدان.

٢٨٦ - وما فتئت مبادرات بناء شراكات مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية ودوائر قطاع الأعمال تتطور من خلال الرعاية المشتركة للمؤتمرات والإحاطات والمعارض والأحداث التي يُذكر منها، على سبيل المثال، منتدى التليفزيون العالمي ويوم ''الإيدز'' العالمي. وتحسّن الاتصال بالمنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الإدارة البالغ عددها ١ ٦٠٠ منظمة تحسنا كبيرا بفضل استخدام وسيلة التداول عن بعد عن طريق الفيديو والبث الحي على الشبكة.

٢٨٧ - ولا يزال البرنامج الخاص بالمذيعين والصحفيين من البلدان النامية، الذي دخل الآن عامه العشرين، والبرنامج الخاص بالصحفيين الفلسطينيين، يوفران التدريب ويعملان

في الوقت نفسه على التوعية بما تقوم به الأمم المتحدة في العالم النامي. وجاءت برامج إعلامية أخرى بـ ١٢ من كبار المحررين والمذيعين من البلدان النامية إلى جنيف للاستماع إلى إحاطات مكثفة عن حقوق الإنسان قدمت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كما جاءت بـ ١٥ من كبار المحررين والمذيعين الأفريقيين إلى المقر في حزيران/يونيه لمدة أسبوع لتعريفهم بدور الأمم المتحدة وأنشطتها في أفريقيا. وتشكل إقامة صلات بريد إلكتروني مباشرة مع الصحفيين في كل أنحاء العالم جزءا من مشروع ابتكاري آخر لإرسال تنبيهات إلكترونية من منظومة الأمم المتحدة عن أنباء آخر التطورات فيها بمجرد حدوثها تقريبا.

٢٨٨ - وأدى استهلال دورة إخبارية شاملة مستمرة ليلا نهارا إلى اتخاذ عدد من المبادرات الجديدة لزيادة الإبلاغ عن أنشطة الأمم المتحدة. وتتاح الآن معلومات ومواد أخرى في حينها لوسائط الإعلام الإقليمية عن طريق مركز أنباء الأمم المتحدة على الشبكة. ويقدم هذا المركز الذي أنشيء منذ عام تقريبا آخر أنباء الأمم المتحدة طيلة اليوم. والهدف النهائي للإدارة هو إيجاد خدمة متكاملة تماما ومتعددة الوسائط تنقل أنباء الأمم المتحدة مباشرة إلى وسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم.

٢٨٩ - ويجري حاليا إعداد مشروع ريادي ستتمكن إذاعة الأمم المتحدة بفضله من إخراج وبث نشرات إخبارية يومية بكل اللغات الرسمية الست، مدتها ١٥ دقيقة، توجّهها إلى محطات الإذاعة في جميع أنحاء العالم. وتتوقع الإدارة أن تتمكن قبل نهاية هذا العام من إتاحة جميع ما تنتجه إذاعة الأمم المتحدة في موقع الأمم المتحدة على الشبكة، وتمكين المذيعين من جميع أنحاء العالم، بالتالي، المتمتعين بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، من استخدام هذه المواد في أي وقت. وستحذو الخدمة التليفزيونية حذو هذه المبادرة الإذاعية فتبدأ في عام ٢٠٠١ ببث برامج إخبارية يومية تلقي الضوء على التطورات في كل منظومة الأمم المتحدة لكي يستخدمها مذيعو التليفزيون.

٢٩٠ - وهذه تطورات عظيمة الشأن ولكن نجاحها يتوقف تماما على تمكن الأمانة العامة من مواجهة التحدي المتمثل في التكيف مع الثورة الرقمية. والهدف هو إنشاء هيكل أساسي لتكنولوجيا المعلومات قادر على نقل الرسائل على الفور سواء بالنص أو الصورة أو الصوت من المنظمة إلى أي مكان في العالم تقريبا. ويلزم قدر كبير من الاستثمار، ومن جانب إدارات أخرى أيضا، إذا ما أريد للأمم المتحدة ألا تصبح مهمشة في هذه البيئة الإعلامية الجديدة. ويلزم الاستثمار أيضا للاستعاضة عن البنية الأساسية للاتصالات في المقر، التي بدأت تتهاوى ببلوغ عمر الكثير من عناصرها ٥٠ عاما. وهناك احتمال حقيقي في أن ينهار نظام الاتصالات هذا الذي ينقل المواد التليفزيونية والإذاعية من المقر إلى وسائط الإعلام في العالم انهيارا تاما.

٢٩١ - وتساعد مراكز الأمم المتحدة للإعلام على نقل رسائل الأمم المتحدة واهتماماتها إلى المجتمعات في كل أنحاء العالم. وهي حلقة الوصل المباشرة للمنظمة بممثلي وسائط الإعلام وبالمنظمات غير الحكومية والجمهور بوجه عام، وتلفت انتباه المجتمعات المحلية إلى العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة. ويضطلع موظفو مراكز الأمم المتحدة للإعلام بدور قيادي في وضع الاستراتيجيات الإعلامية الوطنية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ويساعدون بذلك على ضمان أن تتحدث المنظمة بصوت واحد. ولدى ٣٤ من هذه المراكز الآن مواقعها المستقلة على شبكة الإنترنت، ولا يزال عدد آخر في طور الإعداد لإنشاء مواقع مماثلة.

٢٩٢ - وتواصل مكتبة داغ همرشولد التركيز على تقديم معلومات إلكترونية، والوصول إلى مكتبات الإيداع، وتدريب موظفي البعثات والأمانة العامة والمنظمات غير

الحكومية على استخدام الوثائق وشبكة الإنترنت، ودعم التعددية اللغوية. وسجلت صفحات المكتبة على شبكة الإنترنت ١,٥ مليون زيارة في عام ١٩٩٩، وأصبحت قواعد بياناتها الرئيسية موجودة الآن على منصة شبكية تعرف باسم UNBISNET. ولا يزال برنامج الرقمنة الإلكترونية لوثائق جميع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية المأخوذة من مجموعة المكتبة المسجلة على البطاقات المجهرية وإضافتها إلى جهاز تخزين البيانات على القرص الضوئي يسير على قدم وساق.

٢٩٣ - وأدى التغير التكنولوجي إلى تحسين نطاق ومدى واحد من أهم مجالات النشاط التقليدية، وهو إصدار المنشورات وتقديم ما يتصل بها من خدمات موجهة إلى قرائها. وسوف توضع الخمسون سنة الأولى من حولية الأمم المتحدة عما قريب في شكل إلكتروني لتكون مرجعا عن تاريخ المنظمة يمكن الوصول إليه بسهولة. وأجريت لمجلة ''أعمال التنمية'' Development Business، التي تركِّز على فرص الشراء التجاري في البلدان النامية، عملية إعادة تنشيط، بالتعاون البناء بين المنظمة والبنك الدولي، أدت إلى بدء إصدار نسخة إلكترونية تفاعلية مدرة للدخل من هذه المجلة. وأعيد تنشيط النسختين المطبوعة والتي تظهر على الشبكة من نشرة ''وقائع الأمم المتحدة''، بينما ظلت كلتا النسختين تجتذب مساهمين بارزين. وتشهد نشرة ''انتعاش أفريقيا'' وهي مجلة تسعى إلى توسيع آفاق التنمية وتحقيق السلام والأمن في هذه القارة، رواجا لدى طائفة عريضة من القراء، وحظيت خلال العام الماضي بتقدير متزايد في وسائط الإعلام والأوساط الحكومية في أفريقيا. وقد زادت مبيعات منشورات الأمم المتحدة، ويوفر موقع منشورات الأمم المتحدة على الشبكة منصة متينة لتوسيع نطاق المبيعات العالمية.

٢٩٤ - ويقوم قسم إعداد الخرائط بدور حاسم الأهمية في دعم الأنشطة الموضوعية للمنظمة. ويستفيد مجلس الأمن يوميا تقريبا من الخدمات التقنية التي يقدمها رسامو الخرائط العاملون لدينا، وتوفر هذه الخدمات معلومات حاسمة الأهمية لأنشطة صنع السلام وحفظه. وأنشئ رسميا في آذار/مارس ٢٠٠٠ فريق عامل معني بالمعلومات الجغرافية، ويلتقي في إطار هذا الفريق على أساس دوري جميع الإخصائيين في رسم الخرائط وفي علم الجغرافيا من منظومة الأمم المتحدة برمتها.

مد يد العون

٢٩٥ - من أهم التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة تحدي التغلب على زيادة عبء العمل دون زيادة مقابلة في الموارد. ويسعى برنامج الإصلاح الذي ننفذه حاليا إلى التصدي لمعضلة الموارد بزيادة الكفاءة بوسائل ليس أقلها زيادة الاعتماد على تكنولوجيات المعلومات.

٢٩٦ - وقد أحرزنا خلال السنوات الثلاث الماضية تقدما كبيرا في هذا الصدد، ولكن التزاماتنا لا تزال أكبر من الموارد المتاحة للوفاء بها، وتزداد صعوباتنا المالية تفاقما بعدم سداد المبالغ المستحقة لنا. ونحن قادرون على بذل مجهود أكبر بموارد أقل، ولكن إلى حد معين. وهذا ما يجعل سخاء عدد من الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية أمرا بالغ الأهمية.

٢٩٧ - وقد تمكنت هيئات الأمم المتحدة عبر السنوات، بفضل المساعدة السخية التي قدمها عدد معين من الدول الأعضاء، من الاضطلاع ببرامج مبتكرة في مجالات نشوب الصراعات وبناء السلم والتنمية، وهي برامج لم تكن هناك أي وسيلة أخرى لتمويلها.

٢٩٨ - وشهدت الآونة الأخيرة تعاونا متزايدا بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، وهذا ما تناولته بمزيد من التفصيل

في موضع سابق من هذا التقرير. فالأمم المتحدة تستفيد بصورة متزايدة من الأفكار والخبرة الفنية والموارد التي يستطيع القطاع الخاص تقديمها. ويستفيد القطاع الخاص بدوره من أمم متحدة أقوى تعمل على تعزيز القواعد والمعايير الدولية ''البنية الأساسية غير المادية'' التي أصبحت التجارة العالمية تستند إليها أكثر فأكثر.

٢٩٩ - ولكي أكفل أن يكون تعاون القطاعين العام والخاص متفقا مع أولويات الأمم المتحدة وممتثلا لقواعدها، أصدرت مبادئ توجيهية عن شراكات الأمم المتحدة مع دوائر الأعمال. ويمكن إعادة النظر في هذه المبادئ كلما زادت خبرتنا في هذا المجال.

٣٠٠ - ومع أن المؤسسات الخيرية كانت سخية دائما في دعمها لأنشطتنا، لم تستفد الأمم المتحدة من شراكة لها قدرها إلا في السنوات الثلاث الماضية، وذلك بفضل هبة سخية من تيد ترنر. فقد دعمت هذه الهبة عمل الأمم المتحدة في مشاريع متباينة كل التباين، كمنع انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل، وتوليد الكهرباء من الكتلة الإحيائية في الهند، وحفظ التنوع البيولوجي في جزر غالاباغوس. وقد أوجدت هذه المنحة سابقة شجعت آخرين على مساعدة الأمم المتحدة في معالجتها للمشاكل العالمية الملحة.

٣٠١ - وقد دخل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، الذي أنشئ ليكون القناة الموزعة لمنحة السيد ترنر ولكي يروج لإقامة شراكات جديدة أخرى، العام الثالث لقيامه بعملياته. وموّل هذا الصندوق حتى الآن برامج بما بلغ مجموعه ٣١٠ ملايين دولار في ١١٢ بلدا، وذلك في أربعة مجالات محددة هي: صحة الطفل، والمرأة والسكان، والبيئة والسلام، والأمن وحقوق الإنسان. وسيظل عمله في السنوات القادمة يركز على هذه المجالات وعلى الأولويات التي بينتُها في تقرير الألفية.

٣٠٢ - وتصدر الشبكة البحثية الداخلية لمنظومة الأمم المتحدة، التي يشكل جانب كبير منها جزءا من جامعة الأمم المتحدة، أبحاثا متصلة بالسياسات تغطي طائفة عريضة من التخصصات والمواضيع. ففي معهد الجامعة في هلسنكي، على سبيل المثال، يقوم باحثو الأمم المتحدة حاليا بدارسة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والفقر والنمو الاقتصادي؛ وفي هاملتون بولاية أونتاريو في كندا، ينصب التركيز على أمن إمدادات المياه في البلدان النامية؛ وينصب في جنيف على الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة؛ وفي ليغون، غانا، على إدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا؛ وفي ريكيافيك، على الطاقة الحرارية الأرضية؛ وفي طوكيو، على التنمية المستدامة وعلى التدخل الإنساني.

٣٠٣ - وكنت قد أكدت في خطتي الإصلاحية لعام ١٩٩٧ على ضرورة قيام المنظمة بأبحاث والاستفادة من نتائج هذه الأبحاث بمزيد من الفعالية. ومنذ ذلك الحين، بذلت جهود ملحوظة لزيادة الاتصال بين من يجرون الأبحاث في جامعة الأمم المتحدة وغيرهم من المؤسسات البحثية، من ناحية، ومن يستخدمون هذه الأبحاث في الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها، من الناحية الأخرى. فمن الأهمية بمكان أن يصبح البحث أكثر استجابة وفائدة لواضعي السياسات ومنفذيها وأن يصبح واضعو السياسات أكثر دراية بما تستطيع الدوائر البحثية في الأمم المتحدة تقديمه. وتعزيز هذا الحوار أساس منطقي لا بد منه لحوار جنيف السنوي المتعلق بالبحوث والسياسات الذي استهل في عام ٢٠٠٠.

٣٠٤ - وقد اضطلعت منظمات المجتمع المدني في العقد الماضي بدور متزايد الأهمية في المساعدة على صياغة برامج

الأمم المتحدة وتنفيذها وفي الدعوة إلى التغيير. وأصبحت هذه المنظمات الآن، بفضل شبكة الإنترنت التي يطال باعها كل أرجاء المعمورة وأصبحت أداة جبارة للدعوة ومصدرا غير عادي للمعلومات والتحليل، أكثر قدرة من أي وقت مضى على تكوين ائتلافات وعلى التنظيم والتعبئة على نطاق عالمي.

٣٠٥ - وقامت منظمات المجتمع المدني خلال العام المنصرم بدور بالغ الأهمية في جلسات الاستماع الإقليمية التحضيرية لجمعية الألفية. وكان منتدى الألفية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في أيار/مايو ملتقى لممثلين توافدوا عليه مما يزيد على ١ ٠٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، من ١٠٠ بلد أو أكثر، لبحث سبل تعزيز قدرات الأمم المتحدة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. بل وحضرت أعداد أكبر الدورتين الاستثنائيتين للجمعية العامة اللتين عقدتا في حزيران/يونيه، إحداهما في نيويورك لاستعراض التقدم المحرز منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والأخرى في جنيف لاستعراض التقدم المحرز منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٣٠٦ - إن مصطلح المجتمع المدني مصطلح عريض ويشمل أكثر من مجرد جماعات الناشطين وجماعات الدعوة. ويجري الآن عقد بعض الاجتماعات غير العادية للمجتمع المدني في سياق التحضير لقمة الألفية. ومن بين هذه الاجتماعات اجتماع المائدة المستديرة لاستهلال سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بدعم من رئيس جمهورية إيران الإسلامية، س. م. خاتمي؛ والمؤتمر السنوي المشترك بين إدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية؛ ومؤتمر مدته ثلاثة أيام ينظمه الاتحاد البرلماني الدولي وسيأتي برؤساء البرلمانات من جميع أنحاء العالم إلى الأمم المتحدة؛ ومؤتمر قمة للزعماء الدينيين والروحيين الذين يمثلون نحو ٧٥ عقيدة.

الإدارة والتنظيم

٣٠٧ - يسرني ملاحظة التقدم الكبير الذي أحرز خلال العام الماضي نحو تحقيق هدفي المتمثل في إيجاد ''ثقافة تنظيمية تكون مستجيبة وموجهة نحو تحقيق نتائج''. وقد تمثلت التطورات الهامة التي شهدها هذا المجال في إعداد مجموعة من الإصلاحات المتعلقة بالموارد البشرية وبوضع سياسة لتكنولوجيا المعلومات وخطة رئيسية للاستثمار. وإني أوصي الدول الأعضاء بالموافقة على هذه المقترحات لأن تنفيذها يعزز فعالية المنظمة إلى حد بعيد.

الإصلاح في مجال الموارد البشرية

٣٠٨ - مع تطور الأمم المتحدة من منظمة موجودة في المقر إلى منظمة ذات وجود ميداني أقوى من ذي قبل، أصبح لزاما على الأمانة العامة أن تكون مرنة بصورة متزايدة في استخدام الموارد البشرية. والهدف من الإصلاحات المقترحة هو تحديث إدارة الموارد البشرية ليكون هناك مديرون متمكنون ومسؤولون وخاضعون للمساءلة وموظفون مهرة ذوو كفاءة ولديهم إقبال على العمل.

٣٠٩ - ومجموعة الإصلاحات تتألف من تسعة عناصر أساسية تستند إلى مبادئ الشفافية والبساطة ومراعاة التوقيت المناسب. وهي تقترح إجراء تغييرات أساسية في أربعة مجالات رئيسية هي: المساءلة، والتنقل، والتوظيف والتنسيب والترقية، والآليات التعاقدية. وستتضمن إصلاحات أخرى إدخال تحسينات على استخدام التخطيط المتعلق بالموارد البشرية وإدارة الأداء، وتبسيط القواعد والإجراءات، وتعزيز المهارات وتطوير الكفاءات، وتحسين شروط الخدمة، وتدعيم إقامة العدل.

سياسة تكنولوجيا المعلومات

٣١٠ - لضمان مواكبة المنظمة للتطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعت سياسة لتكنولوجيا المعلومات لتسير عليها الأمم المتحدة. وتستخدم هذه السياسة الخبرة الفنية الموجودة داخل المنظمة وسوف تعالج تطبيق وإدارة التكنولوجيات الجديدة للمعلومات واستخدام هذه التكنولوجيات كوسائل لتوزيع المعلومات وإدارتها.

٣١١ - ومتى نفذت السياسة سيستفيد كبار المديرين من إمكانية الحصول على المعلومات الشاملة المتعلقة بالسياسات والشؤون الإدارية والتنفيذية في الوقت المناسب، ومما سيولده ذلك من زيادة عامة في الإنتاجية.

٣١٢ - وستتوخى سياسة تكنولوجيا المعلومات أيضا نشر كميات أكبر من المعلومات داخل الأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية. وسوف يستفيد شركاؤنا الخارجيون أيضا من هذه التغييرات. وزيادة قدرة الأمانة العامة على الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال سييسر تحقيق هدف الأمم المتحدة الأعم، وهو ''إزالة الفجوة الرقمية بين العالم المتقدم والعالم النامي''.

٣١٣ - وفي هذا السياق يؤدي نظام المعلومات الإدارية المتكامل دورا متزايد الأهمية في العمليات الإدارية المركزية للمنظمة، ويثبت أنه أداة إدارية قوية. وسوف ينشر هذا النظام في سائر مقار العمل الرئيسية اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٣١٤ - وقد أتاح نظام المعلومات الإدارية المتكامل إعادة تشكيل العمليات الإدارية وتنميطها في جميع أنحاء المنظمة. وأعاد النظام بقوة، بضوابطه الداخلية وقدراته على الرصد، زمام إدارة البرامج إلى قبضة مديري البرامج. وتستعمل النظام حاليا سبع مؤسسات في المنظومة، وهو يعمل في ١١ موقعا مختلفا حول العالم.

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

٣١٥ - إن مجمع مقر الأمم المتحدة القائم في نيويورك على الرغم من تصميمه وبنائه الممتازين يشيخ ويحتاج إلى إصلاحات وترميمات. والنهج المتبع حاليا في صيانته والمتمثل في إجراء إصلاحات جزئية وترميم ما يتلف لا يمكن أن يحافظ على مبانينا في المدى الطويل، وقد يسبب مشاكل مالية خطيرة إن تصاعدت تكاليف الإصلاح والصيانة. ولقد طرحت في الخطة الرأسمالية الرئيسية الطويلة الأجل عددا من الحلول الممكنة، واقترحت عدة خيارات للتمويل. وتبين الخطة بمنتهى الوضوح أنه على الرغم من ارتفاع التكاليف التي ينطوي عليها إجراء عملية تحسين واسعة النطاق في المجمع فإنها أقل كثيرا من الموارد التي سيتعين إنفاقها لا سيما على الطاقة إذا واصلنا اتباع سياسة الصيانة الحالية القائمة على الاكتفاء برد الفعل.

تحديات أخرى

٣١٦ - ما زلت ملتزما بزيادة إنتاجية المنظمة أي بالتحسين المستمر لنوعية برامج الأمم المتحدة وتأثيرها وفعاليتها من ناحية التكاليف. وجعل كل مدير مسؤولا عن إنتاجية موظفيه أمرا ضروريا لتحقيق هذا الهدف.

٣١٧ - وقد ازدادت الكفاءة والشفافية في عملية الاشتراء بفضل تكنولوجيا الإنترنت التي تتيح الآن وضع مجموعة متنوعة من معلومات الاشتراء في المجال العام على صفحة شعبة المشتريات في الإنترنت.

٣١٨ - واستمرت طوال العام الماضي عملية إضفاء البساطة والسلاسة على قواعد وإجراءات المنظمة. وسوف تنجز المرحلة الأولى بحلول نهاية العام، وسوف تحسن الأداء الإداري والمساءلة في جميع أجزاء الأمم المتحدة. ونتوقع

تطبيق القواعد والإجراءات على نحو أكثر انتظاما حيث أن المعلومات المتعلقة بها تنقل بصورة أكفأ بالوسائل الالكترونية.

٣١٩ - والاستعدادات مستمرة للتحول إلى الميزنة القائمة على النتائج، مع استخدام مؤشرات الأداء على نطاق واسع. وقد بدأت تلك العملية بميزانيتي البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتضمنت تلك الميزانية بيانات بالمنجزات المتوقعة لجميع المجالات الموضوعية. وسيكون هذا المفهوم الجديد للميزانية آخر عنصر لربط مختلف العناصر التي تتألف منها خطتي لإنشاء نظام إداري أكثر استهدافا للنتائج.

٣٢٠ - وما برحت الأزمة المالية تمثل، على مدى الفترات الثلاث الأخيرة للميزانية أكبر تحد لتحسين الإدارة والإنتاجية. ففي حين أصبح التمويل المتاح للمنظمة أكثر استقرارا ظل مستوى الاشتراكات غير المسددة، لا سيما بالنسبة إلى أنشطة حفظ السلام، مرتفعا بصورة غير مقبولة.

الشؤون القانونية

٣٢١ - شهد العام الماضي منجزات تحققت في هدوء في مجال الشؤون القانونية. فقد أحرزت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) تقدما كبيرا في وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية بشأن الإحالة في التمويل بالمستحقات. وهذا سوف ييسر التمويل المستند إلى المستحقات، ويتيح للكيانات التجارية الحصول على قروض بأسعار فائدة أقل. كما حققت اللجنة تقدما في توحيد القواعد المتعلقة بالتوقيعات الإلكترونية. وفي شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠ اعتمدت اللجنة الدليل التشريعي المتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص، ويرمي إلى مساعدة الحكومات على وضع التشريعات المناسبة لجذب الاستثمار، بحيث يقوم في إطارها أطراف من القطاع الخاص ببناء وتشغيل مرافق عامة من الهياكل الأساسية بموجب نظام عام لمنح التراخيص.

٣٢٢ - وواصلت لجنة القانون الدولي عملها الخاص بوضع مجموعة مشاريع مواد متعلقة بمسؤولية الدول، بهدف اعتماد صيغتها النهائية في عام ٢٠٠١. كما استعرضت مسألة الحصانات القضائية للدول وممتلكاتها، وعاودت معالجة المسائل الناشئة عن عملها السابق المتعلق بهذا الموضوع. ورحبت الدول الأعضاء بمشاريع المواد المتعلقة بجنسية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بخلافة الدول، التي اعتمدتها اللجنة في شهر تموز/يوليه ١٩٩٩. ومشاريع المواد معروضة حاليا على اللجنة السادسة، التي تنظر في اعتمادها بوصفها إعلانا صادرا عن الجمعية العامة.

٣٢٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ اعتمدت الجمعية العامة الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وهي أحدث حلقة في سلسلة اتفاقيات مترابطة في هذا المجال. وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٠ وقّعت ٢٢ دولة على الاتفاقية، التي سيبدأ سريانها متى صدّقت عليها ٢٢ دولة. وإني أدعو الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على هذا الصك القانوني البالغ الأهمية. ومنذ اعتماد هذه الاتفاقية ركزت اللجنة الخاصة واللجنة السادسة على صك مهم آخر في هذا المجال وهو اتفاقية ترمي إلى قمع أعمال الإرهاب النووية.

٣٢٤ - وأنشأت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عملية استشارية لتيسير استعراضها السنوي للتطورات المتعلقة بالمحيطات وبقانون البحار. وأتاح الاجتماع الأول، الذي عقد في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٠، فرصة لبحث هذه المسألة بقدر من التعمق والتماس حلول عملية للمشاكل المتبقية. وسوف تنظر الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين في التوصيات المتخذة في هذه المشاورات.

٣٢٥ - وكان مكتب الشؤون القانونية مسؤولا أيضا عن وضع الآليات القانونية لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية،

وهي أول بعثة للمنظمة لحفظ السلام تمارس سلطات تشريعية وتنفيذية. كما وضع المكتب صيغة الإطار القانوني الأساسي الذي تعمل فيه هاتان البعثتان الإقليمية وتديران الإقليمين الخاضعين لولايتهما. وقدم المكتب دعما ومشورة في المجال القانوني إلى هاتين البعثتين منذ إنشائهما وكذلك إلى بعثات أخرى للأمم المتحدة لحفظ السلام. كما قدم إلى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مساعدة قيمة للغاية على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وسحب إسرائيل لقواتها من لبنان.

٣٢٦ - ودافع مكتب الشؤون القانونية بنجاح عن المنظمة في قضية تحكيم معقدة تتعلق بمطالبة بمبلغ ٥٠ مليون دولار؛ وساعد على وضع مبادئ توجيهية شاملة لتعاون المنظمة مع أوساط المؤسسات التجارية؛ وساعد على التفاوض على اتفاقات مع القطاع الخاص وعلى صياغة هذه الاتفاقات؛ ودعم المقاضاة الناجحة لموظفين سابقين بسبب عمليات احتيال على المنظمة؛ وساعد على استرداد أموالها؛ ومنع محاولة قام بها كيان خاص أمام محاكم الولايات المتحدة للحجز على الأرصدة الموجودة في حساب ضمان للأمم المتحدة خاص ببرنامج ''النفط في مقابل الغذاء''؛ وساعد على صياغة النظام المالي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما واصل المكتب بذل مساعيه لكي تمتثل ماليزيا للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، التي أكدت فيها حصانة المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان من الإجراءات القانونية.

خدمات المشاريع

٣٢٧ - الكيان الوحيد المموّل ذاتيا بالكامل في المنظمة، وهو مكتب خدمات المشاريع بالأمم المتحدة، يعمل على أساس تقديم خدماته إلى هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى مقابل تقاضي أتعاب. وحيث أن خدمات المكتب قد تطلب على أساس طوعي يتعين على المكتب أن يتنافس على طلبات العملاء في سوق الخدمات المفتوحة. وفي عام ١٩٩٩ حصل المكتب على عمليات جديدة تقدر قيمتها بما يربو على ١,٢ بليون دولار، وقدم حجما قياسيا من خدمات المشاريع تبلغ قيمته ٥٦٠ مليون دولار. وتضمنت هذه الخدمات شراء سلع ومعدات، واستئجار خبراء استشاريين، والتعاقد على تقديم خدمات وأعمال تشييد، وتقديم تدريب. وعلاوة على ذلك أُذن بصرف قروض بمبلغ ١٩٦ مليون دولار لمشاريع يشرف عليها المكتب بالنيابة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٣٢٨ - في حين استمرت نسبة المشاريع الجديدة الممولة من الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التناقص ازداد كثيرا مقدار الخدمات التي تطلبها كيانات في منظومة الأمم المتحدة لا تستهدف التنمية. أما إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية حقوق الإنسان، التي استعانت جميعها بخدمات المكتب لأول مرة في عام ١٩٩٨، فقد توسعت في الاستعانة بها في عام ١٩٩٩ بنسبة ٢٢ في المائة. وازداد الطلب على خدمات المكتب من عملائه الأكثر اعتيادا، مثل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمات الأمم المتحدة المتصلة به والقائمة في فيينا، إلى ثلاثة أمثال تقريبا خلال العام.

٣٢٩ - واستجابة لهذه الطلبات الجديدة وسّع المكتب نطاق درايته الإدارية في ميادين خارج مجال التنمية. ففي كوسوفو مثلا قدمت خدمات المكتب المتعلقة بالألغام دعما سريعا لعملية إزالة الألغام وما يتصل بها من خدمات، بناء على طلب من إدارة عمليات حفظ السلام، وسوف يتعاون المكتب مع البرنامج الإنمائي على توفير المساكن وإدخال الكهرباء في الإقليم. واستجابة لمبادرة من منظمة عضو في فريق الأمم المتحدة الإنمائي وضع المكتب أيضا برنامجا لبعثة الإدارة المؤقتة في كوسوفو لبناء القدرات الإدارية المحلية على المستويين العام والخاص.

٣٣٠ - وفي إطار اتفاق مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أتيح للمكتب مساعدة السلطات المحلية في البلدان النامية والبلدان المانحة على السواء على دعم قدراتها؛ وسوف يقدم المكتب خدمات متخصصة في مجال المشتروات إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بموجب اتفاق تشغيلي تجرى مباحثات بشأنه.

٣٣١ - كما يقوم المكتب حاليا بإعداد خدمات إدارية متخصصة لدعم عمليات التحول إلى الديمقراطية، وله الآن خبرة فيما يربو على عشرة بلدان في هذا المجال. وقام المكتب باسم إدارة الشؤون السياسية وبتمويل من اللجنة الأوروبية بتشكيل فريق لمراقبة الانتخابات في نيجيريا في عام ١٩٩٣ في أقل من أربعة أسابيع. وتولى الفريق مراقبة الاقتراع في مواقع شتى من البلد.

٣٣٢ - ولدعم موظفي المشاريع في المناطق التي يتركّز فيها الطلب يجري إنشاء وحدات فنية للدعم الإداري. وتعمل وحدة من هذا النوع من خلال مكتب جنيف، وتركّز حاليا على تصميم ورصد وتقييم برامج تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، مع الاهتمام بصفة خاصة بإنعاش المجتمعات عقب انتهاء الصراع. ويجري حاليا إعداد وحدة فنية مماثلة تركِّز على إصلاح القطاع العام.

٣٣٣ - وتتمثل مبادرة جديدة للمكتب في السعي إلى إقامة شراكات تنفيذية مع القطاع الخاص. ففي ربيع سنة ٢٠٠٠ بدأت ١٢ شراكة من هذا النوع بين الأمم المتحدة وقطاع المؤسسات التجارية. وتتراوح هذه المشاريع المشتركة بين تصميم تنمية اقتصادية محلية في غواتيمالا وموزامبيق والقضاء على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في آسيا، وجعل الصور الرفيعة التقنية الملتقطة بالأقمار الاصطناعية أقرب منالا من حيث التكلفة والإمكانية لوكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات العاملة في مجالي الإنعاش عقب انتهاء الصراعات واتقاء الكوارث الطبيعية.

٣٣٤ - وفي مسعى آخر للجمع بين ممارسات القطاع الخاص وأهداف الأمم المتحدة أنشأ المكتب آليات تعاقد جديدة لشراء السلع والخدمات، فوضع اتفاقات شراكة مبتكرة مع منظمات غير حكومية، وأعدّ أدوات وصكوكا جديدة لشراكات بين القطاعين العام والخاص ستزيد من مدى تأثير الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة.

المساءلة والرقابة

٣٣٥ - يزود مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى كيانات الأمم المتحدة باستعراضات لأدائها وتوجيهات بشأن أساليب عملها. وقد أصبح المكتب عاملا مهما للتغيير في المنظمة وخاصة فيما يتعلق بدعم الضوابط الداخلية وتحسين الأداء الإداري. ويطلب عدد متزايد من المديرين في المنظومة مشورة مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومما يكفل استقلالية المكتب حقيقة أن وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية يعمل لفترة واحدة مدتها خمس سنوات غير قابلة للتجديد.

٣٣٦ - وكان لعمل المكتب أثر إيجابي على المنظمة بأسرها، وتقوم هيئات الرقابة الداخلية في الوكالات المتخصصة وفي البرامج والصناديق المدارة بصورة مستقلة، فضلا عن الأمانة العامة، بصورة متزايدة بالتعاون وتقاسم الخبرات والاستفادة من الدروس المكتسبة في هذا المجال.

مراجعة الحسابات وتقديم المشورة الإدارية

٣٣٧ - ركزت شعبة مراجعة الحسابات وتقديم المشورة الإدارية بصفة خاصة في العام الماضي على عمليات حفظ السلام والأنشطة الإنسانية وما يتصل بها من أنشطة وإدارة الموارد البشرية والمشتروات والمشاكل المتصلة بإنشاء الهيئات الجديدة وإدارة تكنولوجيا المعلومات. وعلاوة على

الوفورات النقدية أسفرت عمليات مراجعة الحسابات عن تحسينات في شؤون التنظيم والإدارة العامة للأمانة العامة للأمم المتحدة فضلا عن تعزيز بيئة الرقابة الداخلية.

٣٣٨ - وأجريت عمليات مراجعة حسابات أيضا في إدارة عمليات حفظ السلام في نيويورك وفي معظم بعثات حفظ السلام في الميدان. وركّزت هذه العمليات على تزويد بعثات حفظ السلام بالموارد البشرية وإدارة العمليات الجوية وغير ذلك من مهام الدعم بالنقل والتموين والتخطيط لعمليات تصفية البعثات وتنفيذ هذه العمليات.

٣٣٩ - وتلبية لطلب من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعمليات مراجعة شاملة لحسابات عمليات حقوق الإنسان الميدانية في بوروندي ورواندا، وأعقبها بعمليات مراجعة لحسابات مقر المفوضية. وطرحت توصيات ترمي إلى تحسين إدارة المفوضية للعمليات الميدانية وتعزيز نظم رقابتها الداخلية.

٣٤٠ - وتعاون قسم مراجعة الحسابات بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف مع مراجعي الحسابات المقيمين في نيروبي وأبيدجان بمراجعة الحسابات للعمليات الميدانية للمفوضية في ٢٢ بلدا. مع التركيز على العمليات المنفذة في أفريقيا. وراجع مكتب خدمات الرقابة الداخلية حسابات خدمات الدعم في مقر المفوضية. كما أسدى المشورة إلى شركاء المفوضية في التنفيذ.

التحقيقات

٣٤١ - استمر العمل لكفالة استخدام موارد المنظمة وموظفيها على نحو سليم. وعلى سبيل المثال، جرى البت في قضية مهمة حوِّلت فيها دون وجه حق اشتراكات دول أعضاء إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واستعيدت الأموال المختلسة التي يربو مجموعها على ٧٠٠ ٠٠٠ دولار، وتتخذ حاليا الإجراءات الجنائية في حق الشخص المسؤول عن ذلك.

٣٤٢ - كما تعاون مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون في المحاكمة الجنائية لموظف سابق متهم باختلاس ٨٠٠ ٠٠٠ دولار من أموال المنظمة عن طريق الغش والتدليس. وحوكم ذلك الشخص وأدين وحُكم عليه بالسجن لمدة ٤١ شهرا لكن لم يرد إلى المنظمة حتى الآن سوى ١١٠ ٠٠٠ دولار من الأموال المختلسة. ويُنتظر رد مبالغ أخرى تنفيذا لأمر المحكمة.

وحدة الرصد والتفتيش المركزيين

٣٤٣ - قامت وحدة الرصد والتفتيش بإعداد تقريري عن الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، الذي بحثته لجنة البرنامج والتنسيق في ربيع سنة ٢٠٠٠. وخلص تقييم نوعي للأداء البرنامجي إلى أن معدل تنفيذ البرامج يبلغ ٨٨ في المائة، وهو أعلى معدل أحرز في هذا العقد، ويرجع ذلك إلى تصميم المنظمة على زيادة الكفاءة الإدارية والمساءلة. واتضح على وجه التحديد أن استخدام نظم الإبلاغ والرصد الإلكترونية يقلل الاعتماد على التقارير الورقية، ويزيد التقيد برصد الأداء داخل الإدارات، وييسر تدفق المعلومات الإدارية.

٣٤٤ - وخلص فحص لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن عمليات التبسيط وإعادة التنظيم قد زادت قدرات المكتب على الاستجابة للأزمات الإنسانية الناشئة، وعززت دوره التنسيقي. ونفذت عمليات متابعة لفحص أجري للجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وأفاد المكتب في تقريره بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد تعرضت لعملية تغيير بعيدة المدى أسفرت عن تحسُّن ملحوظ في نوعية نواتجها وزيادة جدواها لدولها ولشركائها (لا سيما

منظمة الوحدة الأفريقية) والبلد المضيف. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد نفّذ توصيات فرقة العمل المعنية بالبرنامج المذكور وبالموئل، التي شكّلتها سنة ١٩٩٨، وأنه استعاد ثقة المستفيدين من أنشطته، ويسير في الاتجاه الصحيح. وفي الموئل وجد مكتب خدمات الرقابة ثقافة جديدة ناشئة تعطي الأولوية للمبادرة والابتكار والمرونة، ولكن تنفيذ الإصلاحات الإدارية تأخر بسبب تراكم مشاكل لم تحل بعد في مجال الإدارة المالية وإدارة الموظفين.

وحدة التقييم المركزي

٣٤٥ -أنجزت وحدة التقييم المركزي تقييمين متعمقين. فحصت في الأول إدارة شؤون نزع السلاح ووجدت أن الدول الأعضاء راضية عموما عما تقدمه الإدارة من دعم إلى هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وأوضح تقييم برنامج المساعدة الانتخابية أنه تم تقديم مساعدة انتخابية قيِّمة إلى ما مجموعه ٦٨ دولة عضوا خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨. كما أجرت الوحدة استعراضات، كل منها لفترة ثلاث سنوات، لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٩٦ بشأن إدارة شؤون الإعلام ومرحلة إنهاء عمليات حفظ السلام.

010900 010900 00-60942 (A)
0060942